

مجمع مصر العربية
مركز البحوث
الاسلامية والدراسات

الفتاوى الإسلامية

من

دار الافتاء المصرية

المجلد السادس
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفقهاء الإسلاميين

من

دار الافتاء المصرية
المجلد السادس

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حستين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق

وزير الدولة للأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الدكتور جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م

من أحكام الطاعة وسفر
الزوجة إلى الخارج مع زوجها

الموضوع

(٨٦٧) لا تسافر الزوجة الى الخارج الا بموافقة زوجها

المبدأ

لا يحل للزوجة شرعاً أن تسافر إلا بموافقة الزوج على هذا السفر .

سئل :

طلبت مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بكتابها رقم ١٨٣ ج
٣٠ المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٣ الإفادة عما إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية
تقضي بموافقة الزوج على سفر زوجته إلى الخارج من عدمه ؟

أجاب :

نفيد : بأن الشريعة الإسلامية قد رتبت لكل من الزوجين حقوقاً على الآخر ، فجعلت للزوج على الزوجة حقوقاً : منها أن تقيم معه في منزل الزوجية حتى تتحقق أغراض الزواج من سكن ومودة وإنجاب للأولاد والعناية بهم وتنشئتهم تنشئة مثالية ، وتوفير وسائل الراحة في البيت لينعم أفراد الأسرة جميعاً ، ومن حقه عليها ألا تخرج من منزل الزوجية إلا بإذنه ، وله أن يمنعها من الخروج إلا لحاجة تقضي بها الشريعة أو العرف العف النزيه . وقد دل على ذلك الكتاب فقال تعالى (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى^(١)) . كما دل على ذلك ما جاء بالسنة أيضاً . فعن أنس - جاءت النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن يارسول الله ذهب الرجال بالفضل والجهاد فهل يكون لنا من عمل ندرك به المجاهدين فقال عليه الصلاة والسلام - من قعدت منكن في بيتها فلإنها تدرك عمل المجاهدين في سبيل الله - ومن حقه

(*) المشي : فضيلة الشيخ محمد خليل - م ١٠٥ م ١٦٦ - م ربيع ثان ١٣٩٢ هـ -
١٨ مايو ١٩٧٢ م .
(١) من الآية ٣٣ من سورة الاحزاب .

عليها منعها من السفر وحدها أو مع غير محرم لها ولو كان ابن عمها أو ابن خالها ، ولو كان هذا السفر لغرض ديني كأداء فرض الحج . وقد جاءت السنة بهذا المنع . فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي رحم محرم عليها) . متفق عليه . ومسافة السفر الشرعية تقدر بحوالى ٩٠ كيلو مترا . وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر امرأة إلا مع ذي رحم محرم » فقال له رجل يا رسول الله إن امرأتى حاجة وإني كتبت في غزوة كذا وكذا قال انطلق فحج مع امرأتك » متفق عليه : وليس مقصود الشارع من ذلك حبس الزوجة والتضييق عليها والاساءة إلى سمعتها ، وإنما المقصود هو حماية الأسرة والمحافظة على كيانها ، وربط أواصر المحبة بين أفرادها حتى تستمر العشرة بين الزوجين على وجه حسن ، وتتوثق الزوجية ثمراتها التي يريدتها الشرع ، ويتطلبها الاجتماع ، ويبقى السكن والمودة بين الزوجين . ومن ذلك يبين أنه لا يحل للزوجة شرعاً أن تسافر إلا بموافقة الزوج على هذا السفر . والله أعلم .



الموضوع

(٨٦٨) امتناع الزوجة عن فرائض زوجها غير جائز

المبدأ

تأثم الزوجة شرعاً بعدم طاعة زوجها فيما يتعلق بمعاشرتها جنسياً ما لم يكن في ذلك معصية أو يكون لديها علل

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١١٩-١٩٧٦ المطلوب به الإفادة عن رأى الدين في الزوجة التي ترفض طلب زوجها أن يجامعها ، وليس عندها مانع شرعى (دورة شهرية) أو مرض .

أجاب :

لكل من الزوجين حقوق على الآخر ، فمن حقوق الزوج على زوجته أن تطيعه في كل أمر من أمور الزوجية فيما ليس فيه معصية ، فمن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح) متفق عليه . وفي الحديث عن عبد الله بن أبي أوفى قال (والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهى على قتب لم تمنعه) رواه أحمد وابن ماجه . وعلى هذا فامتناع الزوجة عن طاعة زوجها فيما ذكر بالسؤال غير جائز شرعاً ، ما لم يكن لديها علل يمنعها من إجابة طلبه ، وتكون آثمة في هذا الامتناع . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) الخلى : فضيلة الشيخ محمد خاظر - س ١١٣ - م ١٢٥ - ص ٩٧ - ٢٤ رمضان ١٣٦٨ هـ - ١٨ أغسطس ١٩٧٨ م .
(١) القتب : ما يوضع على ظهر البعير .

من أهم أعيان
جواز الزومية

الموضوع (٨٦٩) جهاز الزوجة

المبادئ

- ١ - إذا كان الجهاز من مهر الزوجة كان ملكاً لها .
- ٢ - باشتراك الزوج مع زوجته في دفع ثمن الجهاز من ماله يكون شريكاً لها فيه بنسبة ما دفع .
- ٣ - إذا رفع النزاع إلى القضاء فأى من الطرفين يقيم البينة على دعواه يحكم له بما ادعاه .
- ٤ - إذا لم يقم واحد منهما ببينة فما يصلح للرجل فهو له ، وما يصلح للمرأة يكون لها ، وما يصلح لهما معاً يكون القول قولها فيما يجهز به مثلها وقوله فيما زاد على ذلك .

مسئل :

من السيد بالطلب المقيد برقم ٣٦١ سنة ١٩٦٤ المتضمن وفاة امرأة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧ عن وريثها ، وهم زوجها ووالدها ووالدتها وإخوتها الأشقاء ، والمتوفاة المذكورة جهاز مكون من ثلاث حجرات ، اشترك الزوج معها في دفع ثمنه من ماله ، ولها مؤخر صداق عليه قدره عشرون جنباً ، وورثة الزوجة ينازعون الزوج في الجهاز . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الجهاز المتنازع عليه ، ونصيب كل وارث فيه وفي مؤخر الصداق .

(*) الفتى : محيلة الشيخ أحمد هريدي - س ١٠٠ - م ١٨٧ - ١٠ أغسطس ١٩٦٤ م .

أجاب :

الجهاز إذا كان ثمنه من مهر الزوجة كان ملكاً لها ، وإذا اشترك الزوج معها في ثمنه من ماله كان شريكاً لها فيه بنسبة مادفعه من الثمن ، فإذا اختلف الزوج مع ورثة الزوجة في الجهاز أمام القضاء ، فأى الطرفين أعام البينة على دعواه حكم له بما ادعاه فيه ، فإن لم يقم أحدهما البينة فما يصلح للرجل فالقول قوله فيه ، وما يصلح للزوجة فالقول قول ورثتها فيه ، وهذا مما اتفق عليه الفقهاء وأما ما يصلح لهما فالظاهر أن القول قول ورثة الزوجة فيما يجهز به أمثالها عادة لأن الظاهر يشهد لها ، ويكون القول قول الزوج فيما زاد على ذلك . وأما مؤخر الصداق فإنه يعتبر ديناً صحيحاً في ذمة زوجها ، ويحل لورثتها بعد وفاتها إذا لم يكن الزوج قد أداه لها أو أبرأته هي منه قبل وفاتها . وعلى ذلك يكون نصيبها الثابت لها في الجهاز ودين مؤخر صداقها من ضمن تركتها التي تورث عنها وتقسم بين ورثتها المذكورين ، فيكون لزوجها نصف تركتها فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ولأمها السدس فرضاً لوجود جمع من الإخوة ، والباقي لأبيها تعصيباً . ولا شيء لإخوتها الأشقاء لحجبهم بالأب ، وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ، والله أعلم .



الموضوع

(٨٧٠) اعيان جهاز بعضها بالدين أعقبه وفاة الزوجة

المبدأ

تجهيز الأم بنتها بما أخذته من مهر ، وباقى الثمن دين عليها تسدده من ريع ملك البنت مستقبلاً ، وإعطاء بنتها هذا الجهاز يكون ذلك محملاً بالدين ، وبوفاة البنت ينضم الدين من التركة أولاً ، وما بقى فهو ميراث عنها .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٦٣٣ سنة ١٩٦٦ المتضمن أن سيدة ما بنت تقيم معها وتنفق عليها من ريع فدان ورثته البنت عن والدها ، وهو تحت يدها منذ وفاة والد البنت إلى أن توفيت بعد الزفاف ، وأن بنتها المذكورة زفت إلى زوجها بعد أن قامت الأم بشراء جهازها جميعه ، ودفعت ما قبضته من المهر عربوناً لهذا الجهاز ، وباقى الثمن دين عليها تسدده فيما بعد من ريع أرض بنتها التى تحت يدها ، ولقد توفيت البنت بعد الزفاف بثلاثة أشهر ولم تسدد من دين الجهاز شيئاً ، وأن الزوج امتنع عن احتساب الدين الباقى من ثمن الجهاز على المتوفاة محتجاً بأن الأم هى التى تلزم بذلك الدين وحدها ، مع أنها قامت بالاستدانة فى سبيل إتمام زفاف بنتها على أن تسدده من ريع أرضها إذ لم يكن لبنتها عندها فائض . وطلبت الإفادة عن الحكم الشرعى فيما يلزم بسداد هذا الدين ، وهل هو دين على تركة البنت المتوفاة يتحملة جميع الورثة أو تلزم به الأم وحدها ؟

(*) الملقى : فضيلة الشيخ احمد هريدى — م ١٠٠ — م ٥١٣ — ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ م .

أجاب :

المقصود عليه في مذهب الحنفية كما جاء في الدر المختار وحاشيته رد المختار أن الأب إذا جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية ، وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث فيه ، وقال الأب أو ورثته بعد موته إنه عارية ، فالعتمد أن القول لها وللزوج إذا كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله جهازا لعارية ، وأما إن كان العرف مشتركا فالقول للأب مع اليقين . وقال صاحب رد المختار « وينبغي تقييد القول للأب بما إذا كان الجهاز كله من ماله ، أما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلا ، لأن الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا - نعم لو زاد على مهرها فالقول للأب في الزائد إن كان العرف مشتركا والأم كالأب في ذلك - وفي حادثة السؤال لا خلاف بين الزوج والأم في أن الأم جهزت بنتها بأكثر من مهرها ، كما لا خلاف في أن الأم لم تدفع الزائد عن المهر من مالها ، وإنما استدانت على أن تسدده . وإنما الخلاف في أن الأم هي التي تلزم بالدين وحدها كما يدعى الزوج ، أو يكون الدين على التركة كما تدعى الأم . وبما أن الزوجة جهزت بأكثر من مهرها فيكون القول قول الأم في أنها استدانت ما أكملت به جهاز بنتها لتسدده من ريع أرضها التي تحت يدها ، وتكون الأم قد سلمت بنتها للجهاز محملا بالدين عليها ، وبالتالي يحتسب ما استدانت الأم ديناً على التركة جميعها يخصم منها قبل قسمتها على الورثة . وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (٨٧١) الخاصة في الجهاز

المبادئ

١ - الأصل في المهر أنه ملك للزوجة مهما كان عظيماً ، ولها وحدها ولاية التصرف فيه بما تريد .

٢ - لا يجبر الزوجة على تجهيز نفسها من مهرها ، ولا يجبر أبوها على تجهيزها من مالها ولا من مال نفسه لأن الشيء لا يقابله عوضان .

٣ - لو دفع الزوج لوالد زوجته مبلغاً زائداً عن المهر بقصد الجهاز ثم زفها إليه بلا جهاز خاصمه فيه على قدر العرف والمادة ، أو طالبه برد مادفعه زيادة على المهر

سئل :

من السيدة بطلب مقيد برقم ٥٣٥ لسنة ١٩٧١ تضمن أنها تزوجت برجل بوكالة والدها الذي قبض معجل صداقها وقدره ألف جنيه ، والتزم والدها بأن يقوم بجهازها ، غير أنه لم يف بالتزامه هذا وتصرف في معجل صداقها ، ثم كتب على نفسه إقراراً التزم فيه بأن يقوم بجهازها خلال مدة حددها بإقراره ، أو يقوم بدفع معجل صداقها الذي في ذمته إليها نقداً ، وأنه مازال يحاطلها ، فلا هو يجيزها ولا هو يدفع معجل صداقها ، وأخيراً امتنع عن تجهيزها محتجاً بأنه غير ملزم شرعاً بجهازها ، وأن زوجها هو وحده الملتزم به شرعاً ، وطلبت السائلة الإفادة عن هو ملزم شرعاً بجهازها ، أهو الأب أم الزوج ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خليل - من ١٠٨ - م ١٧٥ - ١٩ صفر ١٣٩٢ هـ -
٣ أبريل ١٩٧٢ م .

أجاب :

الأصل في المهر أنه ملك للزوجة مهما كان عظيماً ، فليس لأحد حق في شيء منه ، سواء في ذلك الزوج أو الأب أو غيرها ، ولها وحدها ولاية التصرف فيه بما تريد من أنواع التصرف ، وأن المعجل منه مقابل بنفس المرأة ، حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه ، ومن ثم لا يجبر الزوجة على تجهيز نفسها من مهرها ، ولا يجبر أبوها على تجهيزها من مالها ولا من مال نفسه لأن الشيء لا يقابله عوضان ، وليس على الزوجة إلا تسليم نفسها في بيت الزوج ، وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها من أكل وشرب وليس وفرش ، ولا يلزمها أن تتمتع بما هو ملكها ولا أن تفرش له شيئاً من فرشها . غاية الأمر : أن الزوج لو كان قد دفع لأبيها مبلغاً زائداً عن المهر بقصد الجهاز ولم يدرج على أنه من المهر ، ثم زفها إليه بلا جهاز فللزوج أن يطالبه بالجهاز ، ويخاصم فيه على قدر العرف والعادة أو يطالبه برد ما دفعه زيادة على المهر ، لأنه هبة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم العوض ، إلا إذا سكت بعد الزفاف عن المطالبة مدة تكفي للدلالة على الرضا وعدم الاعتراض ، فإن ذلك المال يعتبر هبة غير مشروطة بشرط ولا يكون له بعد ذلك حق الاعتراض . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .

والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أعظم رؤيتي الصغار

الموضوع

(٨٧٢) الحكم برؤية الصغار للام غير مانع من سفر الوالد بهم

المبادئ

١ - انتهاء مدة الحضانة أو سقوط الحق فيها بالنسبة للنساء يجوز للأب السفر بالصغار إلى مكان قريب أو بعيد ما دام لم يوجد من النساء من يحضنهم .

٢ - وجود الأولاد في حضانة الأب لا يقتضى إجباره على إرسلهم إلى الأم لرؤيتهم ، ولكن ليس له منعها من الرؤية إذا ما ذهبت إليهم .

٣ - صلور حكم بالضم للأب وتنفيذه ثم صلور حكم بالرؤية لصالح الأم كل أسبوع مرة ، فإن الحكم الأخير غير مانع من سفر الأولاد مع أبيهم .

مثل :

من السيد بالطلب المقيد برقم ٣١٠ سنة ١٩٦٤ المتضمن أنه تزوج بسيدة منذ خمسة عشر عاماً تقريباً ، وأنجب منها ثلاثة أولاد أحدهم يبلغ من العمر ١٤ سنة والثاني ١٣ سنة والثالث يبلغ من العمر عشر سنوات وأنه طلق زوجته واستصلح حكماً بضم الأولاد الثلاثة ، كما حكم لها عليه بتمكينها من رؤيتهم كل أسبوع مرة بمدرسة نوتودام بالزيتون التي بها الأولاد ، وأنه اعزم المهاجرة بحكم عمله . ولكن مطلقة تعارض في سفر الأولاد معه . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعى في ذلك وهل وجود حكم الرؤية يمنعه من السفر بالأولاد أم لا ؟ علماً بأنه هو الأولاد مسلمون . والأم المطلقة مسيحية ؟

(*) الفتى : لفضيلة الشيخ أحمد هريدى - من ١٠٠ - م ١٥٤ - ٢٢ مايو ١٩٦٤ م .

أجاب :

المنصوص عليه في كتب الحنفية أنه إذا انتهت مدة الحضانة بالنسبة للأم بأن تجاوز الصغير أقصى سن الحضانة . أو سقط حقها في الحضانة لسبب من الأسباب ، وليس للصغير من يحضنه من النساء غيرها فللأب السفر بالأولاد قريبا كان السفر أو بعيداً . كما نص على أنه إذا سقطت حضانة الأم وأخذ الأب لا يجبر على أن يرسله لها ، بل هي إذا أرادت أن تراه لا تمنع من ذلك - وفي حادثة السؤال تجاوز الولدان أقصى سن الحضانة إذ يبلغ عمر أحدهما ١٤ سنة وعمر الآخر ١٣ سنة ، وسقط حق الأم في حضانة البنت لاختلافها معها في الدين ، والبنت في سن تستغنى فيه عن خدمة النساء ، إذ تبلغ الآن من العمر حوالى عشر سنوات . وقد تقرر ضم الأولاد الثلاثة إلى والدهم ، فيكون له السفر بأولاده المذكورين شرعا . وحكم الرؤية الصادر للأم على الأب بتمكينها من رؤية أولادها كل أسبوع مرة بمدرسة نوتردام بالزيتون لا يمنع الأب شرعاً من حقه في السفر بالأولاد ، لأنه لو تحول الأولاد من تلك المدرسة إلى مدرسة أخرى بأى مكان في القاهرة لما أمكن أن يعترض عليه أحد في ذلك ، مع أن هذا التحويل يؤدي إلى تعطيل هذا الحكم . ولأن حق الرؤية الثابت شرعاً للأم إنما يكون في مكان وجود الأب . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .. والله أعلم .

تعليق :

قارن هذه الفتوى بالفتوين رقمي ٨٦٤ ، ٨٦٥ من الفتاوى الإسلامية فيما يتعلق بأقصى سن الحضانة

منه أظم منع الحمل
وما يتعلق به

الموضوع

(٨٧٣) منع الحمل بلا إذن جاز للضرورة

المبادئ

- ١ - تقرير الأطباء عن حالة الزوجة المريضة بصمامات القلب أنها لو حملت ستموت يبيح لها اتخاذ بعض الوسائل لمنع حملها ، مادام يخشى منه على حياتها ، وذلك دون إذن من الزوج .
- ٢ - لزوجها الخيار بعد ذلك إن شاء أبقاها على عصمته بحالتها وإن شاء طلقها .

سئل :

من السيدة قالت : إنها بعد أن تزوجت مرضت بصمامات القلب وأجريت لها عملية جراحية ، وقرر الأطباء بعدها عدم جواز حملها ثم حملت ومرضت ودخلت المستشفى حيث عملت لها عملية إجهاض إنقاذاً لها ، وقرر الأطباء أنها لو حملت مرة أخرى ستموت . وطلبت بيان الحكم الشرعي في حالتها .

أجاب :

إن الذي يؤخذ من نصوص الفقهاء أنه يجوز بدون إذن أحد الزوجين أن يتخذ الآخر بعض الوسائل لمنع الحمل إذا كان هناك عذر من الأعذار الشرعية المبيحة لاتخاذ مثل هذه الوسائل ، مثل مرض الزوجة مرضاً شديداً

(*) المعنى : لعيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٣ - م ١٤٨ - ٢٦ ربيع الأول ١٣٧٧ هـ - ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧ م .

من الحمل تخشى منه على حياتها كحالة السائلة مثلاً . فإذا كان الحال كما جاء
بالسؤال جاز للسائلة شرعاً أن تتخذ من الوسائل المعروفة ما تمنع الحمل إنقاذاً
لحياتها دون أن يتوقف ذلك على إذن زوجها ، وزوجها بعد ذلك بالخيار إن شاء
أبقاها على عصمته بحالتها التي هي عليها . وبهذا علم الجواب عن السؤال .
والله علم .

من أمم الختاف

الموضوع (٨٧٤) ختان البنات

المبادئ

- ١ - ختان البنات من شعار الإسلام وردت به السنة النبوية
- ٢ - اتفقت كلمة فقهاء المسلمين وأئمتهم على مشروعيتها ، لما فيه من تلطيف الميل الجنسي في المرأة ، والانجاء به إلى الاعتدال المحمود .
- ٣ - النظريات الطبية في الأمراض وطرق علاجها ليست مستقرة ولا ثابتة ، فلا يصح الاستناد إليها في استنكار الختان الذي رأى فيه الشارع الحكيم حكمته .
- ٤ - ما أثير حول مضار ختان البنات آراء فردية لا تستند إلى أساس علمي متفق عليه ، ولم تصح نظرية علمية مقررّة .

سئل :

من مجلة لواء الإسلام عن بيان حكم الشريعة فيما نشرته مجلة الدكتور في عددها الأخير بتاريخ مايو سنة ١٩٥١ ملحق . في موضوع ختان البنات لطائفة من الأطباء .

أجاب :

بأنه سبق أن صدرت فتوى مسجلة بالدار بأن ختان الأنثى من شعار الإسلام وردت به السنة النبوية ، واتفقت كلمة فقهاء المسلمين وأئمتهم على مشروعيتها مع اختلافهم في كونه واجبا أو سنة - فانتا تختار في

(*) المص : فضيلة الشيخ ملائم نمبر - م ٦٥ - م ٢٨٦ - م ١٧٥ - ١٩ رمضان ١٣٧٠ هـ - ٢٢ يونيو ١٩٥١ م .

الفتوى القول بسنيته لترجح سنده ووضوح وجهته - والحكمة في مشروعيته ما فيه من تلطيف الميل الجنسي في المرأة والاتجاه به إلى الاعتدال المحمود انتهى - ولزيد البيان وتحقيقاً للغرض الكريم الذي ترمى إليه مجلة لواء الإسلام نضيف إلى الفتوى ما يأتي : ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة تدل في مجموعها على مشروعية ختان الأنثى - منها قوله عليه السلام - خمس من الفطرة وعد منها الختان - وهو عام للذكر والأنثى ومنها قوله عليه السلام - من أسلم فليختن - وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال - يانساء الأنصار اختفضن (أى اختن) ولا تهكن (أى لا تبالغن) وحديث (الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء) ومن هذا يبين مشروعية ختان الأنثى . وأنه من محاسن الفطرة وله أثر محمود في السير بها إلى الاعتدال - أما آراء الأطباء مما نشر في مجلة الدكتور وغيرها عن مضار ختان الأنثى فإنها آراء فردية لا تستند إلى أساس علمي متفق عليه ، ولم تصبح نظرية علمية مقررّة ، وهم معترفون بأنه لأن لم يحصل اختبار للنساء المختنّات ، وأن نسبة الإصابة بالسرطان في المختنّين من الرجال أقل منها في غير المختنّين ، وبعض هؤلاء الأطباء يرى بصراحة إلى أن يعهد بعملية ختان الأنثى إلى الأطباء دون الخاتئات الجاهلات ، حتى تكون العملية سليمة مأمونة العواقب الصحية ، على أن النظريات الطبية في الأمراض وطرق علاجها ليست مستقرة ولا ثابتة ، بل تتغير مع الزمن واستمرار البحث - فلا يصح الاستناد إليها في استنكار الختان الذي رأى فيه الشارع الحكيم الخبير العليم حكمته وتقرباً للفطرة الإنسانية ، وقد علمتنا التجارب أن الحوادث على طول الزمن تظهر لنا ما قد يخفى علينا من حكمة الشارع فيما شرعه لنا من أحكام ، وهادانا إليه من سنن ، والله يوفقنا جميعاً إلى سبل الرشاد .

منه أعظم الطلاق

الموضوع (٨٧٥) مك بطلاق

المبادئ

١ - طلب الزوج من المأذون إثبات طلاقه لزوجته الثانية طليقة أولى رجعية . ثم أمره بكتابة ما طلبه منه أخو الزوجة الأولى من أنه مكمل للثلاث . وإثبات المأذون لهذا الأمر يكون طلاقاً باتناً بالإجماع .

٢ - تكون الوثيقة الرسمية بعد ذلك حجة على المطلق ، ويعامل بإقراره فيها ، ولا يصدق قضاء في إدعاء ما ينافيها .

٣ - تبين منه زوجته في القضاء شرعاً وقانوناً بينونة كبرى لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره .

٤ - يحل له ديانة أن يراجعها إن كان الطلاق رجعياً وكانت في العدة ولم يكن مسبقاً بطلاقين ، وأن يعقد عليها عقداً جديداً إن كان باتناً .

٥ - في عشرته لها مع ما دون بوثيقة الطلاق الرسمية إضرار على الزوجين ، وما قد يرزقان به من الأولاد متى دعا الأمر إلى التحاكم .

سئل : من السيد قال :

حصل نزاع بيني وبين إحدى زوجتي على أثر علمها بأن تزوجت بأخرى ، فطلبت مني أن أطلق ضرتها فلم أفعل ، وتحت ظروف قاسية ذهبت إلى المأذون مع أخي الزوجة الأولى وطلبت منه إثبات طلاق لزوجتي الأخرى طليقة أولى رجعية فأنع أخو الزوجة في ذلك وطلب أن يثبت في الوثيقة أن هذه الطليقة مكمل للثلاث ، ووجدت أن الضرورة

(*) المتن : مغيلة الشيخ ملام السيد نصر - م ٦٥ - م ١٢٢ - م ٦٢ - ١ رجب ١٣٧٠ - ١٥ أبريل ١٩٥١ م .

القاسية تفضي على بأن أقبل أن يثبت ذلك في الإشهاد مخالفاً للحقيقة والواقع - إذ لم يحصل من طلاق هذه الزوجة مطلقاً ، كما لم أكرر لفظ الطلاق بالجلس ، وإنما كل الذي حصل مني أني قلت للمأذون عندما طلب أخو الزوجة الأولى أن يثبت في الإشهاد أنها طلقة مكتملة للثلاث (اكتب يا أستاذ ما يطلبه منك) ووقعت على ذلك مع ملاحظة أنه لم يكن في نيتي إيقاع أى طلاق عليها مطلقاً ، إذ لاسبب يدعو إلى ذلك . لذلك أرجو من فضيلتكم التكرم بإعطائي فتوى عما إذا كان الطلاق المذكور قد وقع أم لا ، وإن كان قد وقع فهل هو واحدة أو أكثر ، وهل يحل لي ديانة أن أرجع زوجتي المذكورة إلى عصمتي دون مهر وعقد جديدين أو لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال المتضمن أن السائل لم يفه بصيغة طلاق لزوجته وأن الطلاق الذي ذكر بالوثيقة أنه مكمل للثلاث ووقع هو عليه لم يسبق بطلقتين قبله - والجواب : أن قول السائل (طلبت من المأذون إثبات طلاق لزوجتي الأخرى طلقة أولى رجعية) وقوله (قلت للمأذون اكتب يا أستاذ ما يطلبه منك) أمر بكتابة صلح بطلاقها ، فلا عبرة بما جاء بسؤاله مما يغير هذا . وقد جاء في الأشباه مناصبه (اختطفوا فيها لو أمر الزوج بكتب الصلح بطلاقها فقبل يقع وهو إقرار به . وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا - فهذا يدل على أن المأذون إذا كتب الوثيقة بناء على هذا الأمر كان طلاقاً بالإجماع ، ثم إن الوثيقة الرسمية حجة عليه ويعامل بإقراره بها ، ولا يصدق قضاء في ادعاء ما بنا فيها ، فنتين منه زوجته في القضاء شرعاً وقانوناً ببينونة كبرى لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره . أما الديانة فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان الواقع أن طلاقها بالوثيقة لم يكن مسبوقاً بطلقتين حل له أن يراجعها إن كان الطلاق رجعياً وكانت في العدة . وأن يعقد عليها عقداً جديداً إن كان الطلاق بائناً ، إلا أن في عشرته لها مع مادون بوثيقة الطلاق الرسمية إضراراً على الزوجين وعلى ما قد يرزقان من أولاد متى دعا الأمر إلى التحاكم أمام القضاء . والله تعالى أعلم . . .

الموسوع صعوبة الطلاق الرجعي باثنا

المبادئ

- ١ - الطلاق الرجعي لا يصير بائناً إلا بانقضاء العدة .
- ٢ - انقضاء العدة حقيقة يكون بإقرار المطلقة بانقضائها برؤيتها دم الحيفس ثلاثاً إن كانت من ذوات الحيفس .
- ٣ - انقضاء العدة حكماً يكون بإقدامها على الزواج بآخر . أو ببلوغها من الإياس إن لم تكن من ذوات الحيفس ، فتعد بثلاثة أشهر أو بوضعها حملها إن كانت حاملاً .
- ٤ - تمنع قانوناً من تنفيذ حكم نفقتها على المطلق بعد السنة وإن لم تلت العدة

مثل : من السيد مدير الحسابات بوزارة الخيرية بما تضمنه الجواب .

أجاب :

اطلعنا على كتاب إدارة الاستحقاقات رقم ٢٩٤ المؤرخ ١٩٥١/١/٢٠ المتضمن أن وزارة المالية وافقت باتفاقها مع قسم الرأي بمجلس النولة على صرف إعانة اجتماعية لحضرة السيد - حتى يصبح طلاق زوجته الرجعي طلاقاً بائناً . والمطلوب به الإفادة عن المدة التي يصبح بعدها الطلاق الرجعي بائناً . ونفيد أن هذا الموظف لا يستحق إعانة اجتماعية في جميع المدة التي وافقت عليها وزارة المالية بالاتفاق مع قسم الرأي -

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ علام السيد نصر - م ٦٥ - م ٢٤١ - م ١١٢ - ١٧ شعبان ١٣٧٠ هـ - ٢٢ مايو ١٩٥١ م .

ولنما يستحقها في المدة المبينة بعد . فإن الطلاق الرجعي لا يصير بائناً إلا بانقضاء العدة ، ولا تنقضي العدة حتى تقرر المطلقة بانقضائها حقيقة برؤيتها دم الحيض ثلاثاً إن كانت من ذوات الحيض ، أو حكماً بأن تقدم على زواجها بآخر ، أو تبلغ سن الإياس إن لم تكن من ذوات الحيض ، ثم تعد بثلاثة أشهر ، أو تضع حملها إن كانت حاملاً ، ومضى سنة عليها يمنع قانوناً من تنفيذ حكم نفقتها على المطلق بعد السنة وإن لم تنقض به العدة . وبما أن الإعانة الاجتماعية ملاحظ فيها مساعدة الزوج على القيام بشئون زوجته فيستحق صرفها مادامت الزوجية قائمة ، وكذلك بعد الطلاق إذا كانت نفقتها مستحقة عليه - وهذه المطلقة لا تستحق نفقة قانوناً على مطلقها بعد سنة من تاريخ الطلاق ، عملاً بالمادة الثامنة عشرة من قانون المحاكم الشرعية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فيستحق المطلق الإعانة الاجتماعية في خلال السنة لا بعدها مادامت عدتها لم تنقض في خلال السنة بسبب من الأسباب المذكورة والله أعلم .



المفـسـوع (٨٧٧) تحول الطلاق الرجعى الى بائن

المبدأ يصير الطلاق الرجعى بائناً بانقضاء العدة

سئل :

من مـديـر اـدـارـة التـجـنـيد بالعباسية بما تضمنته الجواب :

أجاب :

اطلعت على كتاب إدارة التجنيد رقم ١١٢١/٣٦٨ المؤرخ ١٧/٣/١٩٥١ المطلوب به الإفادة عما يصير به طلاق الآتي ذكرها بائناً بينونة صغرى. كما اطلعنا على صورة حكم محكمة أجا الشرعية في ٢٧ يونية سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٥١٩ سنة ١٩٤٨ - المرفوعة من م . ط . ش من ميت . أبى الحسن - ضد ا . ب . ش بطلب نفقة زوجية وبدل فرش . وغطاء . وقد تضمنت الوقائع - أن زوجها المدعى عليه طلقها بالخلصة طلقة أولى رجعية - ونفد أن الطلاق الرجعى إنما يصير بائناً بانقضاء العدة ، ولا تنقضى العدة حتى تقرر المطلقة بانقضائها حقيقة برؤيتها دم . الحيض ثلاثاً إن كانت من ذوات الحيض ، أو حكماً بأن تقدم على زواجها بآخر زواجاً صحيحاً ، أو تبلغ سن الإياس إن لم تكن من ذوات الحيض ثم تعند بثلاثة أشهر ، أو تضع حملها إن كانت حاملاً وقت الطلاق .

(٩) الفتى : مخيلة الشيخ علام السيد نصر - من ٦٦ - م ١١٧ - من ٥٤ - ٢٠ ربيع الأول ١٣٧١ هـ - ١٩ ديسمبر ١٩٥١ م .

الموضوع
(٨٧٨) الحكم بالطلاق بعد الوفاة
المبدأ

صلور حكم بالطلاق بعد وفاة الزوج لا يعتد به

سئل :

من مدير عام معاشات الحكومة بالمالية بما تضمنه الجواب :

أجاب :

نرسل مع هذا كتاب عزتكم رقم ١٠٨٠/٤٩/٤ بمرفقاته الوارد إلينا بكتاب محكمة مصر الشرعية رقم ٦٥١ الخاص بطلب الإفادة عما إذا كانت - أ . ع . م - تعتبر زوجة ل . ع . م . الذى وجد قتيلا في ٣ فبراير سنة ١٩٤٨ وتستحق عنه مكافأة أو لا تستحق ؟ لصلور حكم بطلاقها رجعيًا من محكمة أرجو الشرعية - ونفيد : أنه بالاطلاع على خلاصة صورة الحكم بطلاقها - تبين أنه صادر في ٥ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وأن تاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ إنما هو تاريخ تقديم القضية للمحكمة - لا تاريخ الطلاق كما جاء بكتابكم المشار إليه - فإذا صح أنه صدر حكم الطلاق في ١٩٤٨/٢/٥ وكان الطلاق رجعيًا وأنه وجد قتيلا في ١٩٤٨/٢/٣ - كان حكم الطلاق غير صحيح وتكون زوجة للمتوفى - لصلور حكم الطلاق على ميت . وعلى فرض صلور حكم الطلاق الرجعى في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ووفاة الزوج أثناء العدة كما يؤخذ من الأوراق - فلأنها تكون زوجة له أيضاً - وعليها عدة الوفاة من تاريخ وفاته ، فهي على كلا الاعتبارين زوجة .

(*) الحقن : لمصلحة الشيخ ملام السيد نصر - من ٦٦ - م ٢٠١ - من ٩٥ - ١١ ربيع الأول ١٣٧١ هـ - ٩ يناير ١٩٥٢ م .

الموضوع

(٨٧٩) المعاشرة في الطلاق الرجعى وبعد انتهاء العدة

المبادئ

١ - طلاق الرجل لزوجته رجعيًا ثم معاشرته لها في عدتها رجعة لها ولو لم تعلم بطلاقها .

٢ - معاشرته لمطلقتها رجعيًا بعد انقضاء عدتها حرام . ويجب التفريق بينهما .

سئل :

طلق رجل زوجته وأعلنها بالطلاق في غير محل إقامتها ، واستمر يعاشرها معاشرة الأزواج مع وقوع الطلاق الذي لا تعلم بمصوله . فما حكم الشرع في ذلك . ؟

أجاب :

الطلاق الذى أوقعه الزوج - إن كان رجعيًا فعاشرته لزوجته بعده إذا كانت قبل انقضاء عدتها منه شرعاً كانت رجعة ولو لم تعلم بالطلاق وإذا كانت بعد انقضائها كانت معاشرة محرمة ، ويجب التفريق بينهما شرعاً . والله أعلم .

(٣) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٦٧ - م ٢٤٢ - ٢٠ يناير ١٩٥٢ م

الموضوع

(٨٨٠) فتوى القاضى ليست حكماً

المبادئ

- ١ - قول القاضى ليس حكماً ، لأن شرط الحكم القولى أن تسبقه دعوى صحيحة من خصم على خصم .
- ٢ - تسجيل هذا القول بسجل المحكمة لا يغير من طبيعة الحكم الشرعى ما دام القول مغايراً له .
- ٣ - المستفتى إذا لم يعمل بما أفى به وسعه استفتاء آخر والعمل بما يفتيه به .

مثل :

رجل من الأغنياء له زوجة منذ عشرين سنة لم تلد له أولاداً فتزوج من ثانية عل الله تعالى يرزقه ولداً ، ولما علم بذلك إخوته وأولادهم وزوجته الأولى هاجموه وانهاؤا عليه ضرباً أليماً ، وهددوه بالقتل إن لم يطلق الزوجة الثانية عند القاضى ثلاثاً ، وأخلطوه مكرهاً إلى بيت القاضى حيث المحكمة كانت مغلقة وقتئذ فقال للقاضى بحضورهم إني برضاى واختيارى وكامل قواى العقلية إن زوجتى فلانة بنت فلان خالصة من ذمنى بالطلاق الثلاثة ، فسجل القاضى فى سجل المحكمة هذا الطلاق قائلاً له : عرفتك بأن زوجتك فلانة المذكورة قد بانت منك بينونة كبرى فلا تحل لك من بعد حتى تنكح زوجاً غيرك - فهل يقع هذا الطلاق ثلاثاً أم يقع طلقة واحدة أم لا يقع - وهل لحكم القاضى الشرعى تأثير فى وضع الخلاف فى نوع هذا الطلاق ؟

(٨) الفتى : مشيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف - من ٧٠ - م ٤٢٩ - ١٩ رمضان ١٣٧٢ هـ .
١ يونية ١٩٥٢ م .

أجاب :

اطلعنا على السؤال المتضمن أن هذا الرجل طلق زوجته برضاه واختياره أمام القاضي بقوله : زوجتي فلانة خالصة من ذمتي بالطلاق الثلاثة فقال له القاضي : عرفتك أن زوجتك فلانة بانت منك بينونة كبرى لا تحل لك حتى تنكح زوجاً غيرك . ومحل ذلك بسجل محكمته - والمفهوم من السؤال أن المراد التوثق من صفة الطلاق - والجواب - أن قول القاضي المذكور ليس حكماً لأن شرط الحكم القولى أن تسبقه دعوى صحيحة من خصم على خصم وإلا كان إفتاء - كما صرح به في البحر وغيره ، وتسجيل ذلك بسجل المحكمة لا يغير حقيقة هذا القول الشرعية وهي أنه إفتاء ، والمستفتى إذا لم يعمل بما أفق به وصحه أن يستفتى مفتياً آخر ويعمل بما يفتيه به ، كما جاء بالفتاوى الهندية - وعلى هذا وعملاً بالمادة الخامسة من قانون المحاكم الشرعية المصرية رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ لا يقع بهذه الصيغة إلا طلاق واحدة رجعية ، فله مراجعة مطلقة مادامت في العدة ما لم تكن مسبقة بطلقتين - وبالله التوفيق .



الموضوع (٨٨١) طلاق غير واقع

المسألة

قول الرجل لزوجته (على الطلاق بالثلاثة ما انت مستنية باقية إذا كان في العمر بقية) نائياً تطبيقها عقب عودته من الحجاز - هذه الصيغة من قبيل الحلف بالطلاق على إرادة الطلاق . وليست من قبيل إنشاء الطلاق فتعتبر لغواً ولا يقع بها شيء - طبقاً لما تضمنته المادة الثانية من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

سئل :

رجل طلق زوجته مرتين وراجعها في المراتين - ثم اعزم الحج فأثارته فقال (على الطلاق بالثلاثة ما انت مستنية باقية إذا كان في العمر بقية) وكانت نيته أن يطلقها عقب عودته من الحجاز ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال - والجواب أن الصيغة الواردة به من قبيل الحلف بالطلاق على إرادة طلاق زوجته وعدم بقائها في عصمته ، وأنه ينوى طلاقها عقب عودته من الحجاز ، وليست من قبيل إنشاء الطلاق فتعتبر هذه الصيغة لغواً ولا يقع بها شيء - طبقاً لما تضمنته المادة الثانية من قانون المحاكم الشرعية رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ والله تعالى أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بكوم - م ٧٢ - م ٢٦٩ - م ٣٠٢ - ١١ رمضان ١٣٧٤ هـ - ٤ سبتمبر ١٩٥٥ م .

الموضوع

(٨٨٢) التقليد بعد العمل غير جائز شرعاً

المبادئ

- ١ - المطلق ثلاثاً وهي حامل لا يحل العقد عليها حتى تضع حملها .
- ٢ - تغيير المذهب الخفى الذى عقد العقد فى ظله إلى آخر لتحليلها بعد الثلاث غير جائز شرعاً
- ٣ - الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً
- ٤ - فعل المكلف يمان عن الإلغاء ، وخاصة إن وقع منه ما يعتد به كالتطبيق ثلاثاً .

سئل :

سيدة حامل طلقها زوجها ثلاثاً ويريد رجوعها إلى عصمته فهل يجوز أن يعقد عليها - وهي حامل - على زوج آخر (عطل) ثم يطلقها اضطراراً لتعود لزوجها الأول ، أم يجب الانتظار حتى تضع الزوجة حملها ثم يعقد عليها اضطراراً ثم يطلقها ، وهل بعد انقضاء العدة تعود لزوجها الأول بمهر جديد وعقد جديد ، وهل صحة الزواج باضطرار تم بالمضاجعة أم يكفي بالخلوة الشرعية - وما رأى فى تغيير المذهب ؟

أجاب :

بأنه لا يجوز عقد النكاح على الحامل المطلقة طلاقاً مكلاً للثلاث حتى تضع حملها ، لأنها لا تزال فى عدة المطلق ، ولا تحل له بعد أن بانث منه بينونة كبرى حتى تنكح غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ويطلقها

(٥) المفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - م ٧٤ - م ١٢ - ص ٦ - ٢ نو القعدة ١٣٧٤ هـ - ٢٣ يونية ١٩٥٥ م .

وتتقاضى عدتها . وأما تغيير المذهب الحنفى الذى أجرى عليه العقد - والعقد من جديد على مذهب آخر بغير حاجة إلى زواج من آخر ليحلل الزوجة للأول فغير جائز شرعاً ، لأن العقد الأول انعقد صحيحاً على مذهب أبى حنيفة وترتب عليه آثاره - والمنصوص عليه فى كتب الأصول أن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً ، ففى مسلم الثبوت : لا يرجع المقلد عما عمل به اتفاقاً ، وفى جمع الجوامع وشرح الجلال المحلى عليه : وإذا عمل العامى بقول مجتهد فى حادثة فليس له الرجوع عنه إلى غيره فى مثلها ، لأنه قد التزم القول بالعمل به ، بخلاف ما إذا لم يعمل به ، وقيل يلزمه العمل بمجرد الإفتاء فليس له الرجوع إلى غيره فيه ، ونص العلامة ابن حجر وهو من علماء الشافعية المعتد بأقوالهم فى كتابه التحفة على أنه لو ادعى بعد الثلاثة عدم التقليد لم يقبل منه لأنه يريد بذلك رفع التحليل الذى لزمه باعتبار ظاهر نطقه ، وأيضاً ففعل المكلف يصبان عن الإلغاء لاسيما إن وقع منه ما يصرح بالاعتداد به كالتطبيق ثلاثاً ، وفى التحفة أيضاً : فمن نكح مختلفاً فيه فلإن قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثاً تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه ، لأنه تلفيق للتقليد فى مسألة واحدة وهو ممتنع قطعاً . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع (٨٨٢) طلاق المحجور عليه للجنون

المبدأ

المعتره إن كان يفيق أحياناً فله تطليق زوجته وله تزويج نفسه في حال إفاقته ، أما إذا كان لا يفيق فلا يقع طلاقه ولا يملك أحد التطليق عنه ، ويزوجه وليه أو القيم عليه بإذن من المحكمة المختصة .

مثل :

تزوج رجل ولم يمكث طويلاً حتى أصابه مرض الجنون مما أدى إلى دخوله مستشفى الأمراض العقلية ، ووقع عليه الحجر لبعته ، وأقيمت أخته قيمة عليه ، وله زوجة تتقاضى منه نفقة شهرية ، وظلت أخته تباشر علاجه حتى شفي منه بعض الشيء ، وأرادت ضم زوجته إليه للقيام بواجباته الاجتماعية فامتعت بدون حق ولا وجه شرعي . لذلك يسأل الطالب عن يقوم بطلاق زوجة المحجور عليه ، وعن يقوم بعمل إشهاد الطلاق أو الزواج لذلك المحجور عليه حتى تتمكن القيمة من حفظ كيان الأسرة ؟

أجاب :

بأن من الحقوق الشرعية الواجبة للزوج على زوجته أن تطيعه فيما يأمرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحاً شرعاً ، وأن تنقيد بملازمة بيته بعد إيفائه عاجل صداقها ، ولا تخرج منه إلا بإذنه ، وتكون آثمة إذا طلب منها شيء من ذلك وامتنعت ، وإذا أبت الزوجة أن تدخل في طاعة زوجها فله أو لمن يقوم مقامه أن يتقدم إلى المحكمة بطلب دخولها في

(*) المقتضى : نفيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٤ - م ٢٩ - ص ١٨ - ذو القعدة ١٣٧٤ هـ - يونية ١٩٥٥ م .

طاعته فى المنزل الذى يبيته لها متى استوفى الشروط اللازمة ، والمحجور عليه للعتة إن كان يفيق أحياناً فى حال إفاقة هو كالعاقل يملك إيقاع الطلاق على زوجته فى حال إفاقة ، وأما إذا كان لا يفيق فلا يقع طلاقه ولا يملك أحد التطليق عنه ، والذى يزوج المعتوه الذى لا يفيق هو وليه الشرعى أو القيم عليه بإذن المحكمة الحسبية ، أما الذى يفيق فيزوج نفسه والذى يقوم بعمل إشهد الزواج والطلاق للمحجور عليه للعتة هو المأذون المختص . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع (٨٨٤) طلاق الحامل يوم وضع حملها

المبدأ

المطلقة وهي حامل تستحق نفقة عدة حتى تضع حملها ولو كان الوضع بعد الطلاق بلحظة .

سئل :

من مدير حسابات الصحة الوقائية بطلب الإفادة عما إذا كان يجوز منح المطلقة نفقة عدة في حالة ولادتها يوم الطلاق ؟

أجاب :

اطلعنا على كتابكم رقم ١٠١٦ المؤرخ ١٩٥٥/٦/٢٦ بطلب الإفادة عما إذا كان يجوز منح المطلقة نفقة عدة في حالة ولادتها يوم الطلاق وإذا كانت هناك حالات أخرى تجيز منح نفقة عدة للمطلقة فما هي تلك الحالات؟ وما هي المدة القصوى لها ؟ ونفيد — بأن المطلقة إذا كانت حاملا فإنها تستحق نفقة عدة حتى تضع حملها ولو كان الوضع بعد الطلاق بلحظة ، وأما غير الحامل فإنها تستحق نفقة مادامت في العدة ، فإن كانت من ذوات الحيض فعندئذ ثلاثة حيض ، وإن كانت ممن لا تحيض فعندئذ ثلاثة أشهر ، فإذا لم تقرر المطلقة بانقضاء عدتها فإنها تستحق نفقة لمدة أقصاها سنة من تاريخ الطلاق — طبقاً لنص المادة رقم ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بنون — س ٧٤ — م ١٠٩ — ص ٦٦ — ١٢ ذو الحجة ١٣٧٤ هـ — ٢ أغسطس ١٩٥٥ م .

الموضوع (٨٨٥) طلاق واقع

المبدأ

قول الرجل لزوجته « كوني طالق » يقع به الطلاق ، فإن كانت هذه العبارة مسبقة بالتين قبلها بانث منه بينونة كبرى

مثل :

من رجل قال : أثناء خلاف حدث بيني وبين زوجتي قلت لها (كوني طالق) ورد اليين ثم حدث خلاف آخر ولم أذكر صيغة اليين الثانية وحصا رده أيضاً ومن مدة قلت لزوجتي (كوني طالق) فما هو حكم الشريعة ؟

أجاب :

بأنه يقول الرجل لامرأته كوني طالق ، وقد أوقع عليها قبل ذلك طلاقين بانث منه زوجته بينونة كبرى ، لا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعاً ، ويدخل بها دخولا حقيقياً ويطلقها وتنقضي عنها . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(٩) الفتا : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٤ - م ٢٠٥ - ص ١٧٨ - ٦ بهرم
١٢٧٥ هـ - ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ م .

الموضوع (٨٨٦) طلاق واقع

المبدأ

إلبات المطلق طلاقه لدى مأذون رسمي ثم ادعاؤه أنه وقت وقوعه كان في حالة عصبية شديدة لا تأثير له في عدم الوقوع .

سئل :

رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات رسمية في أوقات تتابها فيها نوبات عصبية ، فما هو حكم الشريعة في ذلك ؟

أجاب :

بأنه يقع بالطلقة الأولى الرسمية طلقة أولى رجعية ، ويقع بالطلقة الثانية الرسمية طلقة ثانية رجعية ، وتبين بالطلقة الثالثة الرسمية بينونة كبرى لا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً ويطلقها وتنقضي عدتها . أما ادعاء السائل بعد وقوع الطلاق وإثباته رسمياً أن إيقاعه الطلاق كان وهو في حالة عصبية شديدة فلا يؤثر في عدم إيقاع الطلاق الذي ثبت أمام الموظف المختص . وهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

(*) الملقى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - ص ٧٤ - م ٢٨٥ - ص ٢١٦ - ٢١ - مصر
١٢٧٥ هـ - ٨ - سبتمبر ١٩٥٥ م .

الموضوع (٨٨٧) وقوع الطلاق فور التزوج

المبادئ

- ١ - تعليق الطلاق بلفظ كلما من صيغ التعليق يرجع فيه إلى نية الخالف ، فإن أراد بها حمل نفسه على عدم التزوج بها مرة أخرى بعد تطبيقه لما لثلاً وبعد التزوج شرعاً من آخر كان تطبيقه في معنى اليمين ولا يقع به شيء إذا عادت إلى عصمته - طبقاً للقانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ .
- ٢ - إذا قصد تطبيقها كلما تزوجها فإنها تطلق منه بمجرد زواجها منه لأن لفظ (كلما) قد دخل على التزوج وهذا يقتضى أنه كلما وجد التزوج وجد ملك الطلاق وتبعه الطلاق مباشرة

سئل :

من زوجة قالت: إن زوجها قال أمام المحكمة ما نصه : (يقرر أنه طلقها اليوم طلاقاً مكتملاً للثلاث مسبوقة بطلقتين غير مقيدتين ، وقال إنها كلما تزوجتها طلقت منه بحيث لا تحل له أبداً الآبدن مادام على قيد الحياة ووافق المدعى عليه شخصياً على ذلك وقرر أنها أصبحت مطلقة منه طلاقاً ثالثاً مكتملاً للثلاث) ولرغبتهما في إعادة الحياة الزوجية تطلب الإفادة عن الآتي . هل يجوز لهما الرجوع إلى الحياة الزوجية بعد الزواج من الآخر ؟

أجاب :

بأن الصيغة الواردة بالسؤال من صيغ تعليق الطلاق بلفظ كلما

(٣) الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - س ٧٤ - م ٢٠ - ٢٨ محرم ١٣٧٥ هـ -
١٥ سبتمبر ١٩٥٥ م .

واليمين المعلق يرجع فيه إلى نية الحالف طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . فإن أراد بها الحمل على عدم الزوج بمطلقته مرة أخرى فقط وهو لا يريد طلاقها إذا عادت إلى عصمته مرة أخرى بعد طلاقها من الزوج الآخر كان تعليقه في معنى اليمين ولا يقع به طلاق إذا عادت إلى عصمته . وأما إذا كان غرضه الطلاق إذا تزوجها مرة أخرى فإنه بمجرد زواجها تطلق منه ، لأن الصيغة التي تلفظ بها مسبقة بلفظ كلما ودخلت على الزوج ، فكلما وجد الزوج وجد ملك الطلاق وتبعه الطلاق . جاء في تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار (وفي ألفاظ الشرط كلها تنحل أى تبطل اليمين ببطلان التعليق إذا وجد الشرط مرة إلا في كلما فإنه ينحل بعد الثلاث ، لاقتضاءها عموم الأفعال كاقضاء كل عموم الأسماء ، فلا يقع إن نكحها بعد زوج آخر إلا إذا دخلت كلما على الزوج . نحو كلما تزوجت فأنت كذا ، لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه . وقال في حاشية رد المختار تعليقا على قوله (لدخولها على سبب الملك) -- أى الزوج فكلما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فينبه جزاؤه -- بحر . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع (٨٨٨) طلاق زوجة المعتوه

المبدأ

إذا كان المعتوه يفتق أحياناً في حالة إفاقته يكون كالعاقل ويملك تطبيق زوجته فيها ، أما إذا كان لا يفتق فلا يقع طلاقه ولا يملك أحد التخلي عنه ، وإنما يطلق القاضى عليه إذا طلبت زوجته ذلك وتحقق ما يوجب التخلي .

سئل :

من السيدة / قالت : هل يجوز لها بصفتها وصية على ابن زوجها المعتوه أن تطلق زوجته منه حيث لا فائدة منها ؟ وفى ذلك محافظة على أمواله حيث تستولى منه على نفقة بدون مقابل منها ؟ .
وهل يملك القاضى إذا رفع إليه الأمر أن يطلق زوجة المعتوه ؟

أجاب :

بأن المحجور عليه للعتة إن كان يفتق أحياناً فى حال إفاقته هو كالعاقل يملك إيقاع الطلاق على زوجته فى حال إفاقته ، وأما إذا كان لا يفتق فلا يقع طلاقه ولا يملك أحد التخلي عنه ، وإنما يطلق القاضى زوجة المعتوه إذا طلبت هى وتحقق ما يوجب الطلاق ، طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بكوم - من ٧٤ - م ٤٢٤ - من ٢٥٤ - ٢ مسفر
١٣٧٥ هـ - ١٦ سبتمبر ١٩٥٥ م .

الموضوع (٨٨٩) طلاق مانع من الارث

المبدأ

الطلاق على الإبراء هو طلاق بائن مانع من الميراث ولو مات وهي في العدة ، ولا يعتبر المطلق فاراً لأنهم هي التي طلبت ذلك

سئل :

من رجل قال : - إن ابنته طلقّت من زوجها على البراءة من نفقة عدتها ومؤخر صداقها بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٧ ثم توفى زوجها بعد طلاقها بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٥ وهي لا تزال في عدته . فهل ترث في زوجها أو لا ؟

أجاب :

بأن الطلاق على البراءة طلاق بائن بينونة صغرى ، والمطلقة بائناً لا ترث زوجها شرعاً ولو كانت في عدته ، وليست الحالة المذكورة مما ينطبق عليها طلاق الفار حتى ترث زوجها ما دامت في العدة ، لأنها طلبت منه الإبانة برضاها ، وعلى هذا فلا ترث الزوجة المذكورة زوجها . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مطهر - م ٧٤ - م ٤٤١ - م ٢٢٦ - ١٦ صفر ١٣٧٥ هـ - ٣ أكتوبر ١٩٥٥ م .

الموضوع (٨٩٠) عبارة لا يقع بها طلاق

المبدأ

قول الرجل رداً على من سعى للصلح بينه وبين زوجته « أنا مستغنى عنها » لا يقع بها طلاق .

مثل :

رجل طلق زوجته الطلقة الثانية ، ولما تدخل الأهل لإصلاح ذات البين قال لهم (أنا مستغنى عنها) ولما استمرت مساعي الصلح وأراد مراجعة زوجته رفض والدوها ذلك قائلاً أنا أعتبر جملة (أنا مستغنى عنها) طلقة ثالثة . فما هو الحكم الشرعي في ذلك ؟

أجاب :

إن العبارة التي نطق بها هذا الرجل المسئول عنه رداً على من سعى للصلح بينه وبين زوجته بعد أن طلقها الطلقة الثانية وهي (أنا مستغنى عنها) ليست من ألفاظ الطلاق الصريحة فيه التي يقع بها الطلاق بمجرد التلفظ بها بدون نية ، ولا من كنايات الطلاق التي يقع بها الطلاق بالنية وإنما قصد بها قطع مساعي الصلح لا غير ولم ينو بها الطلاق كما هو ظاهر من السؤال ، وعلى ذلك لا يقع بها شيء من الطلاق وهو في حل من مراجعة زوجته إن كانت لاتزال في عدته من الطلاق الثاني المشار إليه ، وإن كانت خرجت من العدة حل له العقد عليها من جديد بإذنها ورضاها والله أعلم .

(٩) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٧٤ - م ٤٤٧ - ص ٢٦٦ ، ٢٧٠ - ٢٢
صفر ١٣٧٥ هـ - ٩ أكتوبر ١٩٥٥ م .

الموضوع

(٨٩١) طلاق من بيدها العصمة

المبادئ

١ - زواج الرجل بامرأة على أن لها أن تطلق نفسها منه كلما شاءت. يقتضى أن يكون لها حق تطليق نفسها منه في المجلس أو بعده كلما شاءت حتى تبين منه بثلاث ولو لم يراجعها بعد الأولى أو الثانية وهى في العدة .

٢ - لا يملك عليها زوجها سوى الرجعة بعد الأولى أو الثانية .

٣ - ليس لها تطليق نفسها منه أكثر من واحدة دفعة واحدة لأن «كلما» لعموم الانفراد لا لعموم الاجتماع .

٤ - قول الرجل لزوجته (أنت طالق كلما شئت) يلغى أن يكون لها حق تطليق نفسها في المجلس وبعده واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثاً .

٥ - بقيامها من المجلس أو اشتغالها بعمل آخر فيه تبطل مشيتها المملكة لها فيه لإعراضها ولكن لها مشية أخرى يحكم كلمة (كلما) .

ستل :

رجل تزوج امرأة جعل عصمتها في يدها - وأنها طلقت نفسها واحدة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وثانية في ٢٦/١٠/١٩٥٥ وأنه راجعها بعقد في ٣١/١٠/١٩٥٥ . فهل يجوز لها تطليق نفسها قبل مراجعتها بعد الطلقة

(م) الحق : فضيلة الشيخ حسن مأمون - ص ٧٤ - م ٤٨٦ - ص ٢٠٦ - ٢٨ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - ١٢ نوفمبر ١٩٥٥ م .

الأولى ؟ وهل تملك تطليق نفسها أكثر من مرة ؟ وهل تغفل العصمة إليه
بعد مراجعتها أولاً ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً أن الرجل لو تزوج امرأة على أن أمرها
بيدها كلما شاءت أن لها أن تختار نفسها كلما شاءت في المجلس أو بعده
حتى تبين بثلاث ، لأن كلمة (كلما) لتعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة
إلى أن تستوفى الثلاث تطليقات وتبين منه ولو لم يراجعها بعد الطلقة
الأولى ، لأن صريح الطلاق يلحق الصريح وهي في العدة . قال صاحب التنوير
وشارحه (الصريح يلحق الصريح والبائن بشرط العدة) ولا يملك زوجها
عليها بهذا التفويض إلا مراجعتها بعد التطليقتين الأولى والثانية ، فإذا
طلقت نفسها الثالثة فلا سبيل له عليها وبطل التفويض حينئذ ، ولا يطل
قبل ذلك بمراجعتها بعد الأولى أو الثانية . جاء في التنوير وشارحه الدر
المختار (ولها فترق الثلاث في كلما شئت ولا تجمع ولا تفتى لأنها لعموم
الإفراد) وقال صاحب رد المختار تعليقاً على ذلك (وفي شرح
المعنى لأن كلما تتم الأوقات والأفعال عموم الانفراد لا عموم الاجتماع
فيقتضى إيقاع الواحدة في كل مرة إلى ما لا يتناهى إلا أن البين تصرف
إلى الملك القائم) ١ هـ . وقال قبل ذلك نقلاً عن جامع الفصولين « أمرت
بيدك كلما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شاءت في المجلس أو بعده
حتى تبين بثلاث إلا أنها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة أكثر من واحدة
إلى أن قال وهذه من مسائل الجامع الصغير - وصورها محمد عن يعقوب
عن أبي حنيفة - في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما شئت قال : لها
أن تطلق نفسها وإن قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد
واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثاً إلخ قال في غاية البيان لأن كلمة كلما
لتعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة إلى أن تستوفى الثلاث فإذا قامت من
المجلس أو أخذت في عمل آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس
بوجود دليل الإعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلما ١ هـ . - وبهذا
علم الجواب . والله أعلم .

الموضوع

(٨٩٢) الإقرار بالطلاق مسنداً الى زمن ماض

المبادئ

١ - المنصوص عليه شرعاً أن إقرار الرجل بطلاق زوجته بين الناس من وقت إيقاعه عليها وإشهاده على ذلك بشاهدين يعتبر طلاقاً واقعاً من وقت وقوعه وتجب عليها العدة من تاريخ ذلك وتنقضي بمضي زمانها من هذا التاريخ .

٢ - إن كتم طلاقاً ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الإسناد ، وتجب العدة من تاريخ الإقرار سواء صدقته أو كذبه .

٣ - إذا لم يكتمه بل أخبره من يوم وقوعه واشهر بين الناس تجب العدة من تاريخ وقوعه .

٤ - لا يلزم إثبات ذلك لدى مأذون ليكون حجة .

مثل :

رجل طلق زوجته وحرر بالطلاق ورقة وقت صدوره مؤرخة ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ وأشهد على هذه الورقة شهوداً وقت تحريرها إلا أنه جعل هذا الطلاق أمام قاضي الطائف بالمملكة العربية السعودية بعد سنة من تاريخ تحرير الورقة بالطلاق . وقد حضر الشهود أمام القاضي وشهدوا بحصول الطلاق احرر به ورقة بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ . وأثبت القاضي شهادتهم بوثيقة التسجيل . وطلب

(*) انتهى : مخطئة الشيخ حسن مليون - من ٨٢ - م ٤ - ١٤ رمضان ١٣٧٦ هـ - ١٤ أبريل ١٩٥٧ م .

السائل الإفادة عما إذا كان الطلاق المذكور يحبر من تاريخ إيقاعه
في ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ أم من تاريخ تسجيل الإشهاد به بعد سنة ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً أن الرجل إذا أقر بطلاق زوجته بين
الناس من حين إيقاعه عليها وأشهد على ذلك شاهدين تجب العدة عليها
من وقت وقوع الطلاق وتنقضي عدتها بمضي زمانها . جاء في الدر
المختار نقلاً عن الخانية (أبانها ثم أقام معها زماناً إن مقراً بطلاقها
تنقضي عدتها لا إن منكر) وفي أول طلاق جواهر الفتاوى (أبانها وأقام
م معها فإن اشتهر طلاقها فيها بين الناس تنقضي وإلا لا ، وكذا لو خالعهما
فإن بين الناس واستشهد على ذلك تنقضي وإلا لا هو الصحيح ، وكذا
لو كنم طلاقها لم تنقض زجرأ انتهى) وقال صاحب رد المحتار تطبيقاً
على ما سبق من كلام الدر ما ملخصه : (إن الظاهر أن المراد إقراره به
بين الناس لا مجرد إقراره به عندها مع تصديقها له وأن يكون الإقرار
به من حين التطبيق ولو بين رجلين فلا يلزمه الإقرار عند أكثر لأن
الشهادة إشهار كما قالوه في النكاح من أن الإعلان الذي قال باشرطه
الإمام مالك يحصل بالشاهدين إلى أن قال فالخاصل أنه إن كتمه ثم أخبر
به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الإسناد بل تجب العدة من وقت
الإقرار سواء صدقته أو كذبه وإن لم يكتمه - كما هو الحال في حادثة
السؤال - بل أقر به من وقت وقوعه واشتهر بين الناس تجب العدة
من وقت وقوعه وتنقضي إن كان زمانها مضى) .

ومما سبق يتضح أن إقرار السائل بالطلاق أمام الشهود المذكورين
الذين شهدوا أمام القاضي بوثيقة التسجيل بأنه طلقها في ٢١ يناير سنة ١٩٥٤
كاف في إشهار هذا الطلاق بين الناس طبقاً لما سبق من النصوص ولا يلزم
إثباته عند المأذون ليكون حجة عليه وبذلك تبندى عدتها من التاريخ
المذكور وهو ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ وبهذا علم الجواب عن السؤال .
والله أعلم .

الموضوع

(٨٩٣) طلاق غير واقع لعدم المحل

المبادئ

- ١ - وصف المطلق طلاله الرسمي بأنه الثالث تبين به المطلقة بينونة كبرى .
- ٢ - إشهاده بعد ذلك رسمياً بطلاق ذكره به أنه الثاني الرجعي يكون إشهاده غير صحيح وباطل لعدم المحل .
- ٣ - مراجعته لما رسمياً بعد الطلاق الباطل تقع باطلة أيضاً لعدم المحل .
- ٤ - يجب عليهما الافتراق وإلا وجب على ولي الأمر التفريق بينهما جبراً .

سئل :

بكتاب نيابة بندر الثرفازيق رقم ٢٦٢١ المؤرخ ١٩٥٧/٥/٢٦ والمذكورة المرفقة به الخاصة بالشكوى رقم ١٢١٦ سنة ١٩٥٧ لإحدى البنات المتضمنة أنه بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧ تزوج السيد/..... من السيدة/..... ثم طلقها طلاقاً أولى رجعية في ١٩٥٥/٦/٧ لدى مأذون كثر النحال ثم راجعها بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٢ بعقد لدى مأذون قسم يوسف بك . وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١ طلقها لدى مأذون الصلوجي طلاقاً اعترف فيه بأنه ثالث الطلقات وتضمن هذا الإشهاد تفهيمه بأن زوجته أصبحت بائة منه بينونة كبرى وكان ذلك أثناء حملها . وبتاريخ

(٥) المنس : مغيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ٢١ - ٢٠ سوال ١٣٦١ هـ - ٢٠ - مايو ١٩٥٧ م .

١٩٥٦/٦/٣ لدى مأذون قسم يوسف بك وثق المذكور إشهاد طلاق ذكر فيه أنه الطلاق الثاني وكانت لا تزال حاملاً . ويتاريخ ١٩٥٦/٦/٥ راجعها بمقد لدى مأذون قسم يوسف بك وطلب بيان الحكم الشرعى فى إشهادى الطلاق الصادرين فى ١٩٥٦/٣/١ ، ١٩٥٦/٦/٣ ، وكذا عقد الرجعة المؤرخ ١٩٥٦/٦/٥ . وهل المعاشره القائمة حالياً بين الزوجين شرعية أو غير شرعية ؟

أجاب :

نفيد : بأنه بإقرار الزوج المذكور فى إشهاد الطلاق المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ لدى مأذون العصبوى بأن هذا الطلاق هو الطلاق الثالث لدى شهود الإشهاد وإثبات المأذون ذلك فى إشهاد الطلاق وهو ورقة رسمية لا يتوجه إليها إلا الطعن بالتزوير تصبح زوجته المذكورة بانه منه بينونة كبرى لا تحمل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعياً ويدخل بها الزوج الثانى دنخولا حقيقياً ويطلقها ، أو يتوفى عنها وتتقضى عدتها منه شرعاً ، وعلى ذلك تصبح هذه المطلقة أجنبية من زوجها المطلق لانقسام عروة النكاح ، ويكون طلاقه إياها بعد ذلك فى ١٩٥٦/٦/٣ لدى مأذون قسم يوسف بك الطلاق الذى وصفه بأنه الثانى غير صحيح وباطلاً شرعاً ، لأنه لا يملكه لفوات محمية الزوجة له بإيقاعه عليها الطلاق المكمل للثالث التى يملكها عليها بإشهاد ١٩٥٦/٣/١ - ولأنه لا يجوز له شرعاً أن يعيدها إلى عصمته إلا بعد زوج آخر كما سبق أن ذكرنا ، ويكون عقد رجعتهم لها المؤرخ ١٩٥٦/٦/٥ عقداً باطلاً لا يحلها له شرعاً . ويجب عليهما شرعاً أن ينفردا ، فإن لم يفعلا وجب على ولى الأمر أن ينفرد بينهما جبراً لحرمه معاشرته إياها فى هذه الحال ، والله أعلم .

الموضوع

(٨٩٤) عدم وجود خصيتين للرجل لا يجيز طلب الطلاق

المبادئ

- ١ - عدم وجود خصيتين ظاهرين للرجل لا يجيز لزوجه طلب الطلاق لهذا السبب مجرداً
- ٢ - ما دام عضو الذكورة في الرجل ينتصب ويعنى فلا حق لها في طلب التطلاق لعدم النسل

مثل :

من السيد / قال : إن امرأة تزوجت وعقب زوجها وجدت زوجها وإن كان عضوه طبيعياً ينتصب ويعنى إلا أنه بدون خصيتين . فهل لها أن تطلب الطلاق لهذا السبب ولأجل النسل ؟

أجاب :

إن هذا السبب بمجردة ليس مبرراً بطلب المرأة المذكورة التطلاق من زوجها هذا ، لأن ما جاء بالسؤال من بيان حاله كاف في إسقاط حقها المترتب لها بالعقد شرعاً ، والإمضاء دليل وجود الخصيتين ، وإذا لم تكونا ظاهرين فلهما مستورتان داخل الجسم ، والحوادث الطبية التي شوهدت أخيراً بتحول الأنثى إلى ذكر والذكر إلى أنثى تؤيد هذا الاحتمال وبهذا علم الجواب .
والله أعلم .

(*) الملقى : بمدينة الشيخ حسن بعلون - من ٨٢ - م ١٢٧ - ١٥ ربيع الأول ١٣٧٧ هـ
- ٩ أكتوبر ١٩٥٧ م .

الموضوع (٨٩٥) طلاق مقترن بعدد لفظاً

المبدأ

١ - الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة في الديار المصرية عملاً بالمادة ٣ من القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩
مثل :

بالمطلب المقيد برقم ٣٠٣١ سنة ١٩٥٧ المتضمن أن رجلاً قال لزوجته بعد أن ضرب أحد ولديه منها وصاحت في وجهه بسبب ذلك « طالق بالثلاثة » دفعة واحدة ، وأنه لم يسبق أن حلف بالطلاق ، وأن زوجته حامل ويريد إرجاعها ، وسأل عن الحكم ؟
أجاب :

إن المعمول به في الديار المصرية أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ، عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ م المعمول به أمام المحاكم الشرعية إلى الآن ، والذي اخترناه للفتوى ونصها « الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » وهذا الحكم وإن خالف مذاهب الأئمة الأربعة فإنه موافق للمذاهب أئمة آخرين من فقهاء الصحابة ومجتهدى المسلمين ، وفي الأخذ به صيانة لرابطة الزوجية من العبث وحمل الأزواج على اتباع السنن المشروعة لإيقاع الطلاق مرة بعد مرة وبذلك يكون الطلاق المستول عنه هو الطلاق الأول الرجعي . فإذا كانت زوجة السائل لم تضع حملها بعد فإنه يجوز له شرعاً أن يراجعها قولاً أو فعلاً مادامت في العدة .
والله أعلم .

(٩) الملقى : منشيلة الشيخ حسن مأمون - م ٨٣ - م ٢٠٦ - ٢٦ جمادى الأولى ١٣٧٧ هـ - ٢١ ديسمبر ١٩٥٧ م .

الموضوع

(٨٩٦) أقرار بطلاق مسند الى زمن ماضى ودعوى النسب

المبادئ

١ - كتمان الطلاق ثم الإخبار به بعد مدة يقتضى عدم تصديق المطلق فى الإسناد ، ونجيب العدة على المطلقة من تاريخ الإقرار صدقته هى فى ذلك الإسناد أم كلبته .

٢ - إقراره بالطلاق وقت وقوعه واشتار ذلك بين الناس موجب للعدة من تاريخ وقوعه .

٣ - يترتب على كتمان الطلاق أو علمه ثبوت النسب وعلمه حيث تبدأ العدة عند الكتمان من وقت الإقرار وعند علمه من تاريخ الوقوع .

٤ - إتيانها بولد تحسب المدة من تاريخ الإقرار فى حالة الكتمان ومن تاريخ الوقوع فى حالة الإقرار به حين الوقوع ، وتبدأ مدة السنة التى تسمع فيها دعوى النسب من هذا التاريخ أو ذاك

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣١٩١ سنة ١٩٥٧ المتضمن أن رجلاً كان متزوجاً من امرأة وطلقها بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ طلاقاً أول لم يثبت عند المأذون ، ثم طلقها الثانى بإشهاد فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وقد أثبت فى الإشهاد العبارة الآتية : زوجتى فلانة طالق منى وعرف أن هذا هو الطلاق الثانى وأنه لم يراجع مطلقته هذه لا بعد الطلاق الأول ولا بعد

(٢) الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - من ٨٣ - م ٢٢٢ - ٢٤ جسدى الدقية
١٢٧٧ هـ - ١٤ يناير ١٩٥٨ م .

الطلاق الثاني ، وأنها بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ وضعت بنأ في مستثنى
المرءاش نسبها إلى مطلقها الذى أبلغ النيابة فوراً . وسأل هل هذه البنت
يثبت نسبها منه أولا ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه فى مذهب الحنفية الذى كان معمولاً به قبل
صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المطلقة رجعيأ التى تعتد بالحيض
إذا لم تفر بانقضاء عدتها وولدت ولداً ولو لعدة سنين من تاريخ الطلاق
يثبت نسبها من مطلقها ، أما إذا أقرت بانقضاء عدتها بعد الطلاق فإنه
لا يثبت نسبها من مطلقها إلا إذا جاءت به لأكل من ستة أشهر من تاريخ
إقرارها بانقضاء العدة ، ولما شاع بين الناس فساد الذم وسوء الأخلاق
واستغلت هذه الأحكام فى الباطل فادعى نسب أولاد غير شرعيين رأى
المشرع بعد أخذ رأى الأطباء فى أقصى مدة الحمل استصدار المادة ١٥
من هذا القانون التى نصت على أن أقصى مدة للحمل هى سنة عدد أيامها
٣٦٥ يوماً ، لتشمل جميع الأحوال النادرة ومنع القضاة عند الإنكار
من سماع دعوى نسب ولد لمطلقة أتت به لأكثر من هذه المدة من وقت
الطلاق بناء على ما لولى الأمر شرعأ من الحق فى منع قضائته من سماع
بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال ، ودعوى نسب ولد
ولد بعد سنة من تاريخ الطلاق ظاهر فيها الاحتيال والتزوير ، ولذلك
وضعت المادة ١٥ المذكورة - فالمادة ١٥ هذه إنما منعت القضاة من سماع
دعوى النسب عند الإنكار فى الأحوال التى نصت عليها ، ولم تعرض
لموضوع النسب نفسه إثباتأ أو نفيأ ، ولذا لم تنص على أنه لا يثبت النسب
فى هذه الأحوال ، وإنما نصت على أنه لا تسمع الدعوى به عند الإنكار
إذا تقرر ذلك : فهل هذه البنت المستول عنها ولدت فى أثناء المدة التى
تسمع فيها دعوى نسبها من السائل وهى ٣٦٥ يوماً من تاريخ الطلاق
أو أن ولادتها كانت بعدها فتكون دعوى نسبها غير مسموعة قانونأ
طبقأ للمادة ١٥ السابقة - وللإجابة على ذلك يتعين الرجوع إلى نص الفقهاء

لمعرفة حكم الإقرار بالطلاق وإسناده إلى زمن ماض ، وهل يثبت حكم الطلاق من تاريخ الإقرار به أو من التاريخ الذي أسند الخالف وقوع الطلاق إليه . وبالرجوع إلى حاشية رد المحتار لابن عابدين على الدر نجد فيه تعليقا طويلا على ما قرره صاحب الدر ونقله عن المعتبرات في المذهب بياناً لحكم الإقرار بالطلاق وإسناده إلى تاريخ مضي وقد ختم هذا التعليق بقوله : فالخاصل أنه إن كتمه ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الإسناد بل تجب العدة من وقت الإقرار سواء صدقته أو كذبه ، وإن لم يكتمه بل أقربه من وقت وقوعه واشهر بين الناس تجب العدة من حين وقوعه ومنه يتضح الحكم . فإذا كان السائل قد أقر بالطلاق الأول من ١٩٥٤/١٠/٥ وعرف هذا الطلاق بين الناس كان ثابتاً من هذا التاريخ ، ويترتب على ذلك عدم سماع دعوى نسب هذه البنت من السائل طبقاً للمادة ١٥ المذكورة ، لأنه بتطبيق السائل زوجته في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وعدم مراجعتها لها حتى طلقها الطلاق الثاني بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ولم يراجعهما أيضاً بعده يكون قد مضي بين الطلاق الأول وتاريخ ولادة البنت أكثر من ٣٦٥ يوماً فلا تسمع دعوى نسبها منه طبقاً لهذه المادة . أما إذا كان السائل قد كتم هذا الطلاق ولم يعلم به أحد حتى أقربه عند المأذون في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ فإنه لا يثبت شرعاً إلا من تاريخ الإقرار به فقط ، وعلى ذلك تكون ولادة البنت قد جاءت أثناء المدة القانونية فتكون دعوى نسبها مسموعة قانوناً من السائل طبقاً لمفهوم هذه المادة . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(٨٩٧) الطلاق على مال بورقة عرفية

المبادئ

١ - الطلاق على مال مع الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة ليس خلعاً ، وإنما هو طلاق في مقابلة المال ، ويترتب عليه وقوع الطلاق ووجوب المال والإبراء بالمال ذلك ما بلغ ، ولو كان ذلك بورقة عرفية مادامت صحيحة .

٢ - إذا لم تدفع له المال المتفق عليه يكون أثاث منزلها ملكاً له عوضاً عنه ، إعمالاً للشروط الواردة بالورقة العرفية .

مثل : من السيد

بالمطلب المقيد برقم ٢١٠٩ في ١٩٥٨/٩/٢٩ المتضمن أن زوجة كتبت لزوجها إقراراً تنازلت فيه عن مؤخر صداقها ونفقة عدها ونصه « أنا الموقعة على هذا فلانة بنت فلان قد أبرأت زوجي فلان بن فلان من مؤخر صداقي أي مهري وكلنا من نفقة العدة كما أفي ملتزمة أن أدفع له ما صرفه على إذا طلقني وقدره كلنا جنياً مصرى وإذا لم أدفع له هذا المبلغ يكون جميع أثاث منزلي ملكاً خالصاً له وهذا إقرار مني بذلك ويعمل به عند النزوم - طلقتك على ذلك فور طلبك هذا » وموقع على هذا الإقرار من كل من الزوجة والزوج ومؤرخ . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما إذا ثبت صحة هذا الإقرار والتوقيعات عليه . هل يقع الطلاق على الإبراء بالشروط المذكورة أو لا ؟ مع العلم

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م ٨٨ - م ٨٢ - م ٦٧ - ١٢ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ - ١ أكتوبر ١٩٥٨ م .

بأن الطلاق والإبراء والشروط في مجلس واحد والإقرار مكتوب بخط الزوج ووقعت عليه بعد كتابة الطلاق منه .

أجاب :

إن هذه الحالة تعتبر طلاقاً في مقابلة مال ولا تعتبر خلعاً ، والطلاق في مقابلة المال يترتب عليه أثران وقوع الطلاق البائن ولزوم المال ، ويملك الزوج هذا المال قضاء بالغاً قدره ما بلغ ، لأن الزوج أسقط حقه في الزوجية مقابل عوض التزمت به الزوجة برضاها وهي أهل لالتزامه وعلى هذا فإذا ثبت صحة ما جاء بهذا الإقرار وما هو وارد بالسؤال فإن هذه الزوجة تطلق من زوجها طليقة واحدة بائنة لا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها ما لم يكن مسبقاً بطلاقين قبله ويسقط حقها في طلب مؤخر صداقها ونفقة عدتها . ويلزمها إعطاء هذا الزوج المبلغ الذي صرفه عليها المذكور قدره بالسؤال ، وإذا لم تدفع هذا المبلغ يكون أثاث منزلها ملكاً خاصاً له عوضاً عنه ، وذلك لأن مؤخر صداقها ونفقة عدتها والمبلغ الذي صرفه عليها كل ذلك بدل عن طلاقها من زوجها ثبت له بمجرد طلاقها ، وإن تأخرت عن دفع المبلغ الذي صرفه عليها كان أثاث منزلها عوضاً عنه . ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(١٩٨) الطلاق قبل العقد

المبادئ

١ - شرط وقوع الطلاق تحقق قيام الزوجية بين الخالف والمخلوفا عليها .

٢ - قول الرجل لمخلوته « أنت محرمة على كائى وأخفى » لا يقع به شئ لعدم اخل حين الحلف .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٢٩٢ سنة ١٩٥٨ المتضمن أن رجلا خطب امرأة ودفع لها المهر ولكنه لم يعقد عليها عقداً شرعياً ، ثم حصل سوء تفاهم بينه وبين أهلها بسبب مطالب جديدة ، فقال هى محرمة على كائى وأخفى .
وسأل عن الحكم ؟

أجاب :

إن الصيغة الواردة بالسؤال من قبيل كتابات الطلاق التى يقع بها الطلاق إذا نواه الخالف ، وشرط وقوع الطلاق شرعاً تحقق قيام الزوجية بين الخالف بها والمخلوفا عليها ومادام أن هذا الرجل لم يعقد زواجه بهذه المرأة بعد فلا تكون محلاً لإيقاع الطلاق عليها منه وإن تلفظ به قاصداً الطلاق لعدم قيام للزوجية بينهما حين الحلف ، ويكون حلفه بما سبق لغواً . والله أعلم .

(٥) المضى : لفيلة الشيخ حسن ملىون - م ٨٨ - م ١٢١ - م ١٠٢ - ٧ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٨ م .

الموضوع (٨٩٩) الطلاق في الشريعة الإسلامية

المبادئ

١ - الطلاق في الإسلام نعمة يتخلص بها الزوجان المتباغضان.
المتنافران من قيد رابطة الزوجية .

٢ - جعلت الشريعة الإسلامية الطلاق بيد الزوج ، ويكون مباحاً
إذا كان هناك سبب يدعو إليه ، أما إن كان بلا سبب فإنه يقع مع كونه
منياً عنه شرعاً .

٣ - لم تنهدر الشريعة الإسلامية رأى المرأة وحقتها في طلب الطلاق
من المحكمة إذا كان هناك سبب يدعو إليه دفعاً للضرر عنها ، وأوجبت
على المحكمة المحكم لها بذلك متى أثبتت ما تدعيه

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٥ سنة ١٩٥٩ والذي تضمن الإفادة
عن الآتي : هل يجيز القانون المصري الطلاق أمام المحاكم حيث
إن شاباً يريد الزواج من فتاة بلجيكية الجنسية والقانون البلجيكي
يجيز الطلاق أمام المحاكم في حالة ما إذا كان قانون بلد الزوج يجيز
الطلاق أيضاً أمام المحاكم ؟

أجاب :

إن الشريعة الإسلامية التي شرع الله فيها الطلاق نعمة يتخلص بها
الزوجان المتباغضان المتنافران من قيد الرابطة الزوجية قد جعلت أمر

(٩) المني : فضيلة الشيخ حسن بكون - م ٨٨ - م ١٥٩ - من ١٢٨ - ١٧ رجب
١٣٧٨ هـ - ٢٦ يناير ١٩٥٩ م .

الطلاق للزوج ، وجعلت له أن يطلق زوجته بينه وبينها ، فإن كان بسبب يدعو إلى ذلك من كراهة ونفور أو سوء عشرة أو اعوجاج صيرة فيكون مباحاً ، أما إذا كان الطلاق بلا سبب فإنه يقع مع كونه منبها عنه شرعاً ولم تهدر الشريعة رأى المرأة وحققها في موضوع الطلاق ، بل جعلت لها كامل الحق في المطالبة به ، وأوجب على القاضي أن يجيبها إلى طلبها ، ويفرق بينها وبين زوجها متى أبدت من الأسباب ما تقرره العنلة وتؤيده الشريعة وقد أجازت القوانين المعمول بها في المحاكم المصرية للزوجة أن تطلب إلى المحكمة التفريق بينها وبين زوجها في حالات العجز عن النفقة والعيب والضرر وغية الزوج أو حبسه ، كما أجازت سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٠) الطلاق وما ينتج عنه وحالات المطلق أثناء وقوعه

المبادئ

- ١ - طلاق الهاليج غير الواعي للطلاق غير واقع
- ٢ - طلاق الغضبان اختص بوعيه حين النطق به واقع
- ٣ - الخمور يقع طلاقه إذا نطق به مادام سكره من محرم شرعاً عند جمهور أئمة الحنفية ، أما إذا كان سكره من مباح فلا يقع طلاقه على الراجح في المذهب
- ٤ - لا يقع طلاق السكران من محرم شرعاً إذا كان تناوله للخمير لضرورة أو كان تحت ضغط الإكراه ، وذهب بعض الحنفية والإمام الشافعي إلى أن طلاق السكران لا يقع وبه أخذ القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ .
- ٥ - مدمن الخمر الذي لا يتأثر به يقع طلاقه متى أوقفه وهو واقع لما يقوله ويقصده
- ٦ - طلاق النائم غير واقع لانتهاء الإرادة ، ولو قال النائم بعد اليقظة أجزته أو أوقفته لا يقع ، لأنه أعاد الضمير إلى غير مجبر ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك .
- ٧ - المعتوه يقع طلاقه في حالة إفاقته وإلا فلا
- ٨ - استغلال المعتوه أو النائم استغلالاً غير شرعي وإجباره عنوة على إيقاع الطلاق بوضع بصمة إبهامه على ورقة الطلاق لا يقع به طلاق واحد منهما .

(٩) المتن : نسخة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٨ - م ١٩١ - ص ١٦٦ - أول رمضان ١٣٧٨ هـ - ١٠ مارس ١٩٥٩ م .

٩ - طلاق المكره واقع عند الخفية ، وعند الأئمة الثلاثة غير واقع وبه أخذ القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ .

١٠ - مطالبة أهل الزوجة زوجها بتطليقها بدون رغبة الزوجة على أساس شروط في ظهور وثيقة الزواج غير جائز مطلقاً ، وإذا صدر حكم بالطلاق دون رغبة الزوجة يكون على غير أساس شرعى .

١١ - الطلاق في الإسلام رفع قيد النكاح باللفظ الدال عليه أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستينة أو إشارة الأخرس ، ويشترط أن يكون من بالغ عاقل غير مكره عليه . وهو مباح في الإسلام ولكنه أبغض المباحات إلى الله .

١٢ - ليس صحيحاً ما يقال من أن نظام الطلاق في الإسلام يخالف القانون الإنسانى .

١٣ - اخلل : هو من يزوج امرأة مطلقة ثلاثاً قاصداً تحليلها للأول باتفاق الزوجين واشتراطهما معه ذلك صراحة أو بدون اتفاق ولا شرط .

١٤ - قصد اخلل تحليلها للأول لما يعرف عنهما من شدة حاجة أحدهما للآخر وجمع هملهما وأولادهما يكون عقده عليها مع هذا القصد صحيحاً وله الثواب عليه ، وتحل به المرأة لزوجها الأول بعد دخول الثاني بها وتطليقها وانقضاء عدتها منه ، وذلك بشرط أن يكون قصده بينه وبين نفسه لا يعلم به أحد من الزوجين .

١٥ - الزواج بشرط التحليل صراحة أو ضمناً صحيح مع الكراهة التحريمية عند أبى حنيفة وزفر ، وتحل به للأول عندهما مع الكراهة التحريمية أيضاً بعد طلاقها من الثاني وانقضاء عدتها منه بعد الدخول بها حقيقة ، وشرط التحليل شرط فاسد لا تأثير له على صحة العقد - وعند الإمام أبى يوسف : النكاح فاسد ولا يحلها للأول - وعند الإمام محمد : النكاح صحيح ولا يحلها للأول .

١٦ - ملهه ابن تيمية وابن القيم وغيرهما : أن الزوج بقصد التحليل غير جائز شرعاً لمحدث .

١٧ - ما يفعله إمام بعض القرى بالملايو من عقده على من طلقت ثلاثاً قصد تحليلها للأول حرام قطعاً ، لأنه بذلك يكون محترفاً حرفة التحليل ولا تحل به المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول ولو كان قد دخل بها فعلاً .

١٨ - إذا وجد رأيان أحدهما يحرم والثاني يبيح كان العمل بالتحريم أولى وأحوط وأحق من العمل بالآخر

ستل :

بكتاب وزارة الخارجية بأسئلة مترجمة يطلب فيها السائل الإجابة عن ثلاثة عشر سؤالاً - ونورد كل سؤال وجوابه بعده على التوالى :

السؤال الأول :

إذا أوقع رجل في ثورة هياج وفي غير وعيه الطلاق وإذا نطق به ثلاث مرات أو خمساً أو ثمانية فهل يعتبر هذا الطلاق طلاقاً بائناً بينونة كبرى أو يعتبر طلاقاً واحداً ؟

الجواب :

(أ) إذا أوقع الرجل الطلاق وهو في ثورة هياج وفي غير وعيه لا يقع لأن طلاق الغضب لا يقع في حالتين : الأولى أن يبلغ به الغضب نهايته فلا يدري ما يقوله ويقصده - الثانية ألا يبلغ به الغضب هذه الغاية ولكنه يصل به إلى حالة الهذيان فيطلب الخل والاضطراب في أقواله وأفعاله .

(ب) إذا نطق الخائف بالطلاق بلفظ الطلاق وكرره باللفظ نفسه ثلاثاً أو خمساً أو ثمانية في نطق واحد يقع به طلاق واحد رجعية أحداً من الآية الكريمة « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان »^(١) الآية - فاللئى يملكه الرجل أن يطلق زوجته مرة ثم يدعها إلى

(١) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة .

أن تنقضى عنها أو يراجعها قبل انقضاء العدة وهو الطلاق المشروع الذى اتفق العلماء على إباحته ، وينبغى أن يطلقها فى طهر لم يمسا فيه وهو المعروف بطلاق السنة المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم .

السؤال الثانى :

إذا أوقع رجل الطلاق وهو فى حالة غضب ولكنه يحتفظ بوعيه فما هو حكم الشريعة فى هذه الحالة ؟

الجواب :

الغضبان المحتفظ بوعيه إذا طلق زوجته يقع طلاقه .

السؤال الثالث :

فى حالة وجود الرجل فى ثورة هياج واستغلال سرعة غضبه بأن يطلب إليه إيقاع الطلاق كتابة — فهل يجبر هذا طلاقاً فى حكم الشريعة ؟

الجواب :

الكتابة (المستبينة) أى الواضحة كالكتابة على الورق (المرسومة) أى المعنونة الموجهة على نحو ما تكتب به الرسائل يقع بها الطلاق مع القدرة على التعبير بالألفاظ نوى بها الطلاق أو لم ينو ، فإن لم يقيد الطلاق فيه بوقت فإنه يقع من وقت الكتابة ، أما إذا قيده بأن علقه على وصول الكتاب إليها فإنه يقع عند وصول الكتاب إليها — هذا هو حكم الطلاق بالكتابة فإذا كان الطلاق بالكتابة والمطلق فى ثورة هياج وغضب فلا يقع به الطلاق كما لم يقع لو تلفظ بالطلاق وهو فى ثورة هياج ، أما إذا كان محتفظاً بوعيه وهو غضبان فيقع طلاقه بالكتابة كما يقع بالتلفظ بالطلاق .

السؤال الرابع :

إذا أوقع اضمحور طلاقاً ونطق به ثلاثاً أو ست مرات فى وقت واحد فهل يجبر هذا الطلاق طلاقاً باتناً فى حكم الشريعة ، وإذا أوقع مدمن الخمر مثل هذا الطلاق فما هو الحكم ؟

الجواب :

الخمور (السكران) وهو الذى غطى على عقله بسبب تناول الخمر وما شاكلها حتى صار يهذى ويخلط فى كلامه ولا يعى بعد إفاقة ما كان منه حال سكره - إذا أوقع الطلاق على زوجته يقع طلاقه عند جمهور أئمة الحنفية إذا كان سكره من محرم كالخمر وكل ما يغطى على العقل من الأشربة الأخرى المحرمة ، أما إذا كانت تغطية العقل بسبب تناول شئ مباح فإن الطلاق لا يقع ، وكلنا لا يقع الطلاق على الراجح فى المذهب إذا كان السكر من محرم ولكن كان تناوله للضرورة أو تحت ضغط الإكراه ، وذهب بعض الحنفية والإمام الشافعى إلى أن طلاق السكران لا يقع وقد أخذ بهذا القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به فى المحاكم المصرية ، وهذا رأى هو الذى نفى به لقوة دليله ولاتفاقه مع روح الشريعة أما إذا أوقع الطلاق مدمن الخمر الذى لا يتأثر بها فإنه يقع متى أوقعه وهو واع كل ما يقوله ويقصده - فالسكران إن ذهب السكر بعقله لم يقع طلاقه أما إذا كان يعى ما يقول فإن طلاقه يقع فى هذه الحالة .

السؤال الخامس :

إذا أوقع رجل فى الحلم طلاقاً واحدة أو طلاقين أو ثلاثاً فهل يعتبر هذا طلاقاً بائناً ؟

الجواب :

طلاق النائم لا يقع لانتهاء الإرادة . ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا إنشاء ، ولو قال أجزته أو أوقعته لا يقع ، لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر ، ولا تعلم خلافاً فى علم وقوع طلاق النائم بأن يعلم بحصول مشاجرة بينه وبين زوجته يطلقها على إثرها ثم يستيقظ من نومه يتذكر ما حصل منه فى النوم .

السؤال السادس :

ما هو حكم الطلاق الذى يصدر عن المعنوه ؟

الجواب :

المعتوه هو قليل الفهم يختلط الكلام فاسد التدبير ، لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون ، والمعتوه إن كان يفيق أحياناً — ففي حالة إفاقته فهو كالعاقل سواء أكان لإفاقته وقت معلوم أو لا ، فإذا طلق المعتوه في حالة الإفاقة وقع طلاقه ، أما إذا كان طلاقه وهو في حالة العته فإن طلاقه لا يقع .

السؤال السابع :

إذا استغل شخص عته أو حلم^(١) شخص آخر استغلالاً غير شرعي وأجبره عنوة أو عمداً على إيقاع الطلاق بوضع بصمة إبهامه على ورقة الطلاق — فما هو الحكم الشرعي في ذلك ؟

الجواب :

يعلم حكم هذا السؤال من حكم طلاق النائم والمعتوه . وأن ذلك الطلاق غير واقع في الصورة المسئول عنها وهي أخذ بصمة إبهام شخص وهو نائم أو معتوه على ورقة الطلاق .

السؤال الثامن :

إذا أجبر شخص على إيقاع الطلاق على غير إرادته أو هدد بالقتل ليوقع مثل هذا الطلاق — فهل يعتبر هذا طلاقاً أو لا ، وهل يكون إذا اعتبر رجعيّاً أو باتناً ؟

الجواب :

ذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره ، لأنه تلفظ بالطلاق قاصداً مخبراً وإن كان غير راض بوقوع الطلاق ، وذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم وقوع طلاق المكره ، لأن الإكراه يفسد الاختيار أو يضعفه على الأقل وقد أخذ برأى الأئمة الثلاثة القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في المحاكم المصرية وهو الذي نفى به لقوة دليله .

(١) المتسود بكلمة « الحلم » النوم .

السؤال التاسع :

إذا وردت شروط ما في ظهر الوثيقة ووقع عليها الزوج دون علم الشهود ودون تلاوة شروط الزواج علناً - هل تصح هذه الشروط ، وهل يجوز لأهل الزوجة المطالبة بالطلاق على أساس هذه الشروط التي لم يطق عليها ، وإذا رفض الزوج إيقاع الطلاق وكانت الزوجة أيضاً لا ترغب في طلب تطليقها فهل يجوز لأهل الزوجة أو عشرينها أن تطلب تطليقها وهل يستطيع المفتي الحكم بالطلاق رغم إرادة الزوج والفرقة عنوة بين الرجل وامراته بمجرد ورود ذلك في الشروط المذكورة ، وإذا قضى بمثل هذا الطلاق على غير إرادة الزوج والزوجة فهل يجوز اعتباره طلاقاً ؟

الجواب :

الشهود شرط في صحة عقد الزواج ، ويشترط حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين عقد الزواج ، وأن يسمعا كلام العاقدین معاً ويفهماه والأصل في اشتراط الشهود ضمان علانية الزواج وعدم سرية - وأما الشروط المذكورة في وثيقة الزواج ونحن لا نعلم هذه الشروط هل هي من الشروط الصحيحة أو الفاسدة ، أو التي تفسد العقد فلا نستطيع إبداء الرأي فيها قبل علمنا بها - على أن هذه الشروط إذا كانت صحيحة والتزم بها الزوج لزوجته كقصد المهر فإنه يجب عليه الوفاء بها ولو لم يعلم بها الشهود ، أما مطالبة أهل الزوجة زوجها بتطليق زوجته على أساس الشروط المشروطة في وثيقة الزواج بدون رغبة الزوجة فإن ذلك غير جائز مطلقاً. وإذا صدر حكم بالطلاق بناء على طلبهم ودون موافقة الزوجة فإنه يكون حكماً غير مبني على أساس فقهي ، لأن المشروع أن يكون الطلاق بيد الزوج ، وللزوجة تطليق نفسها إذا فوضها الزوج في ذلك وجعل عصمتها بيدها تطلق نفسها متى شاءت أو كلما شاءت ، فإن لم يجعل العصمة بيدها ووجد سبب موجب للفرقة كإضرار الزوج بزوجته ضرراً لا يستطاع معه العشرة بين أمثالهما أو علم إنفاقه عليها من غير

أن يكون له مال تنفق على نفسها منه فإنه يجوز لها في هذه الحالة وأمثالها أن تطلب من القاضى تطليقها منه ، وإذا رضيت بمعاشرته ولم ترفع أمرها بالطلاق للقاضى فإنه لا يجوز لوالديها أو لأهلها أن يطلبوا تطليقها لأى سبب من الأسباب ، ولا يجوز للقاضى أن يجيبهم إلى طلبهم وإذا فعل كان حكمه مخالفاً لما اتفق عليه العلماء .

السؤال العاشر :

الرجاء تعريف الطلاق حسب أحكام القرآن الكريم ، وما هى الأحوال التى يمكن فيها إيقاع الطلاق شفوياً - السبب فى توجيه هذه الأسئلة هو أن أحد القضاة من غير المسلمين فى إحدى محاكم الملايو قد صرح بأن نظام الطلاق الشفوى فى الإسلام مخالف للقانون الإنسانى وأنه إجراء عنيف بالنسبة للنساء فى الإسلام ؟

الجواب :

الطلاق رفع قيد النكاح باللفظ الدال عليه أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة المرسومة أو إشارة الأخرس ، ويقع طلاق الزوج البالغ العاقل الراضى ، فلا يقع طلاق المجنون والمعتوه والمكره ولا طلاق الصغير ولو كان مميزاً ولا طلاق السكران ، وإذا كان لفظ الطلاق صريحاً لم نحتاج إلى البحث عن نية الزوج من النطق به ، لأن اللفظ لا يستعمل إلا فى الطلاق كأن يقول الرجل لزوجته أنت طالق أو أنت مطلقة أو طلقتك ، وكما يجوز إنشاء الطلاق من الرجل ابتداءً يجوز الإقرار به لأن من يملك الإنشاء يملك الإقرار ، وإذا كان اللفظ يستعمل فى الطلاق وغيره لم يقع الطلاق إلا بنية الرجل الطلاق . فإن لم ينوه لم يقع شئ . وهو المعروف فى الفقه الإسلامى بكتايات الطلاق ، والطلاق فى الإسلام مباح ولكنه أبغض المباحات إلى الله للحديث الصحيح « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » ولهذا فإن أصل مشروعته التخلّص من الحياة الزوجية التى لا يتمكن فيها الزوجان من استدامتها بدون شقاق أو خلاف ، والواجب أن يعالج الشقاق أولاً بنصح

الزوجة وإرشادها إلى واجباتها ، فإن استجابت وزال الشقاق لم يكن هناك محل للطلاق ، وإذا لم ينفع النصيح جاز للزوج تأديب زوجته تأديباً خفيفاً ولو بالضرب الذى لا يكسر سناً ولا يخلش وجهاً ولا يتلف عضواً فإذا لم يفلح النصيح ولا التأديب وصارت الحياة الزوجية جحيماً وعذاباً جاز الطلاق الذى يضع حداً لهذه الخلافات . وصدق الله سبحانه وتعالى إذ يقول « وإن يترقا بغنى الله كلاماً من سعة »^(١) هذا هو الطلاق فى الإسلام الذى يتفق مع الفطرة الإنسانية ، والذى يعييه الغربيون ، مع أنهم يلجئون إليه وترفع الزوجة أو الزوج دعاوى التزويج أمام محاكمهم وتكون النتيجة إما أن تحكم به المحكمة وإما أن تأمر الزوجين ببقائهما وإذ ذاك يتعاشران معاشرة غير متفقة مع رغبتهما أو مع كراهيتهما لها أو كراهية أحدهما وذلك ضرر شديد . وليس صحيحاً ما يقوله أحد القضاة غير المسلمين فى إحدى محاكم الملايو من أن نظام الطلاق فى الإسلام مخالف للقانون الإنسانى وإجراء عنيف بالنسبة للنساء فى الإسلام ، وأعتقد أنه لو نظر إلى تشريع الطلاق وحده دون النظر إلى خطأ بعض المسلمين فى تطبيقه لما قال مثل هذا الكلام الذى لا يصدر من منصف فاهم حكمة التشريع غير متأثر بما يفعله بعض المسلمين من إيقاع الطلاق بسبب يقتضيه أو بلون سبب ولا يعيب التشريع الخطأ فى فهمه وتطبيقه ، على أن الأصل أن الحياة الزوجية قد بدأت بكامل حرية الزوج ورغبته وأن الزوجة استجابت لطلبه بكامل زحريتها ، وأن الواجب على كل منهما أن يعاشر الآخر بالمعروف ، فإذا تعدى حدود الله أو تعدى أحدهما ولم يتحقق المقصود من الزواج الذى أشارت إليه الآية الكريمة « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون »^(٢) كان إنهاء الحياة الزوجية إنهاء صادراً عن رغبة من الزوج أو بحكم من القاضى بطلب الزوجة خيراً من بقائهما متعاشرين هذه المعاشرة التى يتأذى منها الطرفان ويتأثر بها الأولاد والأهل والأصحاب .

(١) من الآية رقم ١٢٠ من سورة النساء .

(٢) الآية رقم ٢١ من سورة البقرة .

السؤال الحادى عشر :

ما هى الحلالة (اخلل) الرجا تعريفها ، وما هو حكم القرآن بشأنها
إن هذه الحالة متبعة فى كثير من القرى الصغيرة ، إذ يزوج إمام جامع
القرية الزوجة المطلقة ويطلقها فى صباح اليوم التالى ، ثم يعلن بعد أنها
أصبحت محللة ويجوز إعادة العقد عليها ، ويتقاضى الإمام رسماً عن هذا العمل
الذى يسمونه واجباً دينياً - أليس هذا مخالفاً للقانون الإنسانى ، أليس
من الأمور المضجلة أن يفرض على زوجة المراء هذا الإجراء المنفر أو المضجل
على الأقل - ألا يخالف ذلك تعاليم الإسلام . الرجا إلقاء بعض الضوء
حول هذه المشكلة العويصة وهى مشكلة الحلال .

الجواب :

الاخلل : هو من تزوج المرأة المطلقة طلاقاً مكملًا للثلاث قاصداً تحليلها
للزواج الأول باتفاق بين الزوجين وأهلها مع قصد التحليل من الزوج
الثانى ، أو اشتراط ذلك صراحة منه أو بدون اتفاق ولا شرط . وقد نص
الفقهاء على أنه إذا قصد الزوج الثانى بزواجه من المرأة البانة من زوجها
الأول إحلالها له لما يعرف من شدة حاجتهما إلى أن يعودا إلى الزوجية
التي تلم شملهما وشمل أولادهما ، وأنه بدون ذلك يلحق المرأة وزوجها
الأول ومن بينهما من الأولاد ضرر كبير أثيب على هذا القصد ، وكان
هذا الزواج صحيحاً ومحللاً المرأة لزوجها الأول بعد الدخول من الزوج
الثانى والطلاق منه وانقضاء العدة ، ولكن يشترط فى هذا القصد أن يكون
مضمرًا فى نفس الزوج الثانى ولم يعلم به المرأة والزواج الأول - أما إذا كان
القصد (قصد التحليل) متفقاً عليه بين الزوج والزوجة وأهلها أو معروفاً
أمره بينهم فإنه يجرى عليه حكم الاشتراط الصريح الذى اختلف فيه
فقهاء الحنفية . فذهب أبو حنيفة وزفر وعلى قولهما عامة المتون إلى أن الزواج
باشترط التحليل اشتراطاً صريحاً صحيحاً وإذا طلقها الزوج الثانى بعد الدخول
بها حقيقة حلت للأول لأنه متى كان الزواج مستوفياً أركانه وشروط
صحته كان صحيحاً تترتب عليه آثاره الشرعية ، وشرط التحليل شرط
فاسد لا تأثير له ، لأن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة فيلغو الشرط

ويبقى النكاح صحيحاً مع الكراهة التحريمية بسبب هذا الشرط الذى قارنه لأنه شرط ينأى المقصود من الزواج فى نظر الشريعة من حيث إنه يقصد به السكن والمودة والتناسل والعفة ، وهى لا تكون إلا فى زواج قصد به النوام والاستمرار ، ويكون زواج الأول بها بعد ذلك مكروهاً تحريماً أيضاً مع صحته . وقال أبو يوسف إن النكاح مع هذا الشرط فاسد ولا يحلها للأول . وقال محمد إنه صحيح ولا يحلها للأول لأنه استعجل ما أخره الشرع وقد بحث بعض كبار المجتهدين أمثال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية فى كتابه إقامة الدليل على إبطال التحليل وتلميذه العلامة ابن القيم الجوزية فى كتابيه إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان وأعلام الموقعين وغيرهما من العلماء المجتهدين - مسألة المحلل - واففقوا على أن ما يفعله بعض المسلمين من التزوج بقصد التحليل غير جائز للحديث الحسن الصحيح المروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من عدة طرق « لعن الله المحلل والمحلل له » رواه الحاكم فى الصحيح والترمذى والإمام أحمد فى مسنده وسنن النسائى ، وعن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال « لا إلا نكاح رغبة لانكاح دلسة^(١) ولا استهزاء بكتاب الله ثم تلوق العسيلة » وقد نقل مثل ذلك عن الصحابة - من ذلك ما روى عن ابن عمر أنه سئل عن تحليل المرأة تزوجها فقال : ذاك السفاح - وما روى عن ابن عباس سأله رجل فقال إن عمى طلق امرأته ثلاثاً فقال إن عملك عصي الله فأنتمه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً ، قال كيف ترى فى رجل يحللها فقال من يخادع الله يخدعه . وكذلك نقل مثله عن التابعين - من ذلك ما نقل عن عطاء فقد سأله ابن جريج قال قلت لعطاء المحلل عامداً هل عليه عقوبة قال ما علمت وإنى لأرى أن يعاقب قال وكلهم إن تحالفوا على ذلك مسيئون وإن أعظموا الصداق ، وعنه أيضاً قلت لعطاء فطلق المحلل فراجعها زوجها قال يفرق بينهما . قال ابن المنذر وقال إبراهيم النخعي إذا كان نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الزوج الآخر أو المرأة أنه محلل فنكاح الآخر باطل ولا محل للأول . ونحن نرى أن ما يفعله إمام جامع القرية فى بعض القرى

(١) اللبس : الخديعة .

الصغيرة إن صح ذلك عمل حرام قطعاً ، لأنه يحترف حرفة التحليل بأن يتزوج بقصد تحليل الزوجة المطلقة ويبيت معها ليلة ثم يطلقها صباح اليوم الثاني ويعلم الناس بعد ذلك أنها أصبحت عحلة ويجوز إعادة عقد زوجها الأول عليها ، فإن كان لم يدخل بها لم تحل له بنص القرآن والحديث ، وإن كان قد دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج فقد كانت هذه المعاشرة بعد زواج قصد منه التحليل فيكون زواجاً غير صحيح ولا يحلها لزوجها الأول . هذا هو ما يتفق مع روح الشريعة ومع ما قصد إليه الشارع من عدم إباحة مراجعة الزوج زوجته بعد أن استنفذ الطلقات الثلاث بتطليقها مرة ثم تطليقها مرة أخرى ثم تطليقها مرة ثالثة إلا إذا تزوجت غيره زواجاً صحيحاً قصد به الدوام والاستمرار ، ولم يقصد به إحلالها لزوجها الأول ولو رفع إلينا أمر هذا المحلل لأفتينا بأن المطلقة لا تحل لزوجها الأول بهذه الوسيلة .

السؤال الثاني عشر :

إذا طلقت الزوجة حسب تعاليم الإسلام كيف تستطيع الزواج مرة ثانية بنفس الشخص الذي طلقها .

الجواب :

إذا طلق الرجل زوجته وأراد العود إليها — فإن كان الطلاق رجعياً راجعها بالقول أو بالفعل ما دامت في العدة ، ويستحب الإشهاد على الرجعة . وإذا كان الطلاق بائناً بينونة صغرى بأن كان طلقها طليقة أولى بائنة أو طليقة ثانية بائنة أو كان الطلاق رجعياً وخرجت من العدة جاز له أن يعيدها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها . أما إذا كان الطلاق بائناً بينونة كبرى بأن كان طلاقاً مكلاً للثلاث فلا يحل له أن يعيدها إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعياً ويدخل بها الزوج الثاني دخولاً حقيقياً ويطلقها أو يتوفى عنها وتنقضي عدتها منه شرعاً — لقوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يبقيا حدود الله فإن خفتم ألا يبقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله

فلا تمتنعوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره^(١) وشرط الدخول ثبت بإشارة النص ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيها روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : طلق رجل امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « لا حتى ينقو الآخر من عسيلها ما ذاق الأول » متفق عليه قال صاحب سبل السلام قال الجمهور ذوق العسيلة كناية عن المجامعة .

السؤال الثالث عشر :

إذا طلق الرجل امرأته وهو في ثورة هياج أو تحت تأثير العاطفة أو لأي سبب آخر ثم عاد إلى وعيه واستقى أحد رجال الإفتاء فأفتى بأن الطلاق الذي وقع طلاق بائن ، ثم استقى مفتياً ثانياً فأفتى بأن الطلاق غير بائن (بالرغم من أن كليهما من كبار العلماء) فإذا يفعل الزوج وزوجته ، وإذا استمرا في المعاشرة الزوجية على رأى المفتى الثاني وأنجب ولداً فما هو مركز هذا الولد حسب تعاليم القرآن الكريم . هل يعتبر شرعياً أم غير شرعي ؟

الجواب :

الرجل العاقل الذى لا يعرف أحكام الشريعة يطلب منه أن يعرفها ممن درسها وعرف أحكامها معرفة تفصيلية ، وكان موثقاً في علمه وأمانته ويسعه أن يعمل برأيه ، ولو كان في الواقع خطأ ولا إثم عليه في هذه الحالة ، وإنما الإثم على العالم الذى لا يعرف الحكم ويبقى به أو يعرفه ويبقى بغيره . والحادثة المستول عنها تنطبق على ما قلناه ، فإذا أفتى أحد العلماء بأن الطلاق بائن وأفتى عالم ثان بأن الطلاق غير بائن ، وترجع عند الرجل المستفتى رأى العالم الثاني جاز له معاشرته زوجته ، وإذا أنجب أولاداً من هذه المعاشرة ثبت نسبهم منه ، وإن كان الأولى والأخوط أن يعمل برأى من أفتاه بأن الطلاق بائن ، دفعاً لكل شبهة ، وبعبارة أخرى إذا وجد رأيان أحدهما بالتحريم والثاني بالحل كان العمل بالتحريم أولى وأحق من العمل بالرأى القائل بالحل .

(١) الآية رقم ٢٢٦ ومن الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

الموضوع (١٠١) طلاق مؤقت

المبادئ

١ - الطلاق لا يحتمل التأبيت

٢ - قول الرجل لزوجته : « اخرجي محرمة على ستة أشهر مثلما حرمت أختي » يقع به الطلاق فوراً بالنية ببلون تحديد أجل معين لأن العامة لا يقصرون به الظهار حقيقة غالباً إلا أنه إذا قصد به الظهار فظهار

٣ - بلوغ ذلك القتال - عند قوله - حد الغضب لا يقع به شيء ويكون لغواً وإلا فطلاقه واقع ويقع به واحدة رجعية .

سئل :

بالطلب المتيقن برقم ٨٧٥ سنة ١٩٥٩ المتضمن أنه جرى بين رجل وزوجته نزاع شديد مما أدى إلى ثورة أعصابه وفقدان رشده ، فقال لزوجته وهو في هذه الحالة اخرجي محرمة على ستة شهور مثلما حرمت أختي . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الإيجين وهل هو واقع أو لا ؟

أجاب :

إن هذه الصيغة ليست معلقة ولا مضافة وإنما هي مؤقتة بوقت معين والطلاق مما لا يحتمل التوقيت ، فتكون هذه الصيغة منجزة يقع بها الطلاق عند نيته فوراً وبلون تحديد أجل معين ، كما أن هذه الصيغة مما تحتمل

(٩) الملبى : مفيدة الشيخ حسن ملبون - م ٨٨ - م ٢٧٢ - م ٢٤٢ - ٢٢ ذو الحجة ١٣٧٨ هـ - ٢٩ يونية ١٩٥٩ م .

الظهار والطلاق ، فإن نوى الظهار فظهار وإن نوى الطلاق فطلاق ، إلا أن العامة لا يقصرون الظهار غالباً ، وهنا يرجع أن يكون قصده منها الطلاق وحيث إنها صدرت منه وهو في حالة غضب شديد وأعصابه ثائرة للدرجة أنه فقد رشده وقت صلورها منه كما جاء بسؤاله فتخضع لحكم طلاق الغضبان ، والغضبان الذي لا يقع طلاقه هو الذي يخلط بين حده وهزله ويغلب عليه الخلط في أقواله وأفعاله ، وإن كان يعلم ما يقول ويقصده على ما حققه العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار . فإذا كان هذا الخالف قد بلغ به الغضب هذا الحد لا يقع عليه بهذه الصيغة طلاق وتكون لغواً ، وإن لم يبلغ هذا الحد بأن كان في مبادئ الغضب وقع عليه بها طلاقة واحدة رجعية — طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة ، ويكون له مراجعتها مادامت في العدة بدون إذنها ورضاها ، وذلك كله ما لم تكن مسبقة بطلاقين قبلها في الحالتين المذكورتين . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



المفوض

(١٠٢) تطبيق المفوضة نفسها على الإبراء

المبادئ

- ١ - للزوج تملك زوجته عصمتها في عقد الزواج ما دامت قد اشترطت هي ذلك وقبله هو .
- ٢ - لما بذلك أن تطلق نفسها في أى وقت تشاء ، غير أن هذا الحق مقيد بما يملكه هو - طبقاً للقانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ - وهو الطلاق الرجعى فقط إذا كان أول أو ثانى طلاق بعد الدخول بها .
- ٣ - تفويضه الطلاق إليها غير مسقط لحقه فيه ، فله أن يطلقها رجعياً أو باتناً نظير المال .
- ٤ - إبرائها له من مؤخر الصداق ونفقة العدة في غيبته غير مجبر لأنها لا تملكه بمفردها كما لا يملكه هو بمفرده
- ٥ - عدم وصف الطلاق في الإشهاد لا تأثير له على أنه طلاق رجعى وله مراجعتها مادامت في عدته

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٨٨١ سنة ١٩٥٩ المتضمن أن امرأة تزوجت بشخص بتاريخ ١٩٥٧/٩/٣ م على يد مأذون شرعى ، وذكر في وثيقة الزواج بالنص (زوجتك نفسى على أن تكون عصمتى يبدى أطلق نفسى منك كلما أردت وكيفما شئت وقبل هو منها ذلك بالجلس) ثم بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٩ طلقت نفسها منه في غيبته بإشهاد رسمى على

(*) الملقى : لمجلة الشيخ حسن مليون - م ٨٨ - م ٢٧٧ - م ٢٤٦ - ٨ محرم ١٣٧٩ هـ - ١٤ يولية ١٩٥٩ م .

يد مأثون ، وقد ذكر في إشهاد الطلاق ما يأتي (قالت الزوجة المذكورة
أبرأت زوجي المذكور الغائب عن هذا المجلس من موخر صدقي ونفقة
عدتي حتى تنهى منه شرعاً وطلقت نفسي منه على ذلك وقررت بأن
هذا هو الطلاق الأول بينهما بعد الدخول بها والمعاشرة ففهمتها حكمه
شرعاً) ولم يبين في الإشهاد وصف الطلاق إن كان رجعيّاً أم باتناً ، ويريد
الزوج المذكور مراجعة زوجته المذكورة في غيبتها لأنها لا تزال في عدته
إلى الآن . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي والقانوني فيما إذا كان هذا
الطلاق الذي صدر منها بالصيغة المذكورة يحبر طلاقاً رجعيّاً أم باتناً ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً أن للزوج أن يملك زوجته عصمتها فتحتفظ
بملكها في عقد الزواج ، وحينئذ لما أن تطلق نفسها بهذا الحق حسب صيغة
التملك التي ملكها إياها ، والصيغة الواردة بالسؤال مشتملة على التعميم
في زمن الطلاق أي لما أن تطلق نفسها في أي وقت شاءت ، ولكنها مقيدة
بتمليكها ما يملكه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهو لا يملك إلا أن
يطلقها طلاقاً رجعيّاً إذا كان أول أو ثاني طلاق أو باتناً إذا كان مكملاً
للاثلاث ، وهذا إذا كان الطلاق بعد الدخول مجرداً عن المال ، كما أنه يملك
طلاقها باتناً نظير المال الذي تلزم به زوجته ، فإذا فوض إليها الطلاق فإنها
لا تملك إلا ما كان يملكه هو ، ونظراً لأن الطلاق نظير الإبراء لا يتفرد
به أحد الزوجين فلا تملك الزوجة وحدها إنشائه كما لا يملكه الزوج
وحده . ولهذا نرى أن يكون هذا الطلاق رجعيّاً فله مراجعتها مادامت
في العدة بدون إذنها ورضائها . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال .
والله أعلم .

الموضوع (١٠٣) طلاق بالكتابة

المبادئ

- ١ - قول الرجل لزوجته (كلما نحل نحرى) مكرراً ذلك ثلاث مرات فى وقت واحد من قبيل تعليق الطلاق بكتابة من كتاباته .
- ٢ - قصده به مجرد الحمل على منع نفسه من مراجعتها بعد وقوع طلاقه عليها لا يقع به شئ من الطلاق
- ٣ - قصده به وقوع الطلاق كلما حلت له وقع به الطلاق بمجرد المراجعة ، أو العقد عليها بعد الطلاق حتى تبين منه بينونة كبرى .
- ٤ - تنحل الإيمين بوقوع الثلاث عليها التى يملكها بسبب هذه الزوجية

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ٥٧٦ سنة ١٩٥٩ أن رجلاً قال لزوجته (على الطلاق بالثلاثة كلما نحل نحرى) وكرر ذلك ثلاث مرات فى وقت واحد . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى ؟

أجاب :

إن الإيمين المستول عنه يشتمل على صيغتي طلاق ، الأولى قوله على الطلاق بالثلاثة وهى من قبيل الإيمين بالطلاق فلا يقع بها شئ من الطلاق عملاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى اخترناه للفتوى . والثانية قوله كلما

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بامون - س ٨٨ - م ٢٢٥ - ص ٢٨٨ - ٢٩ ربيع الآخر ١٣٧٦ هـ - ٢١ أكتوبر ١٩٥٩ م .

تحل تحرم وهى من قبيل تعليق الطلاق بكناية من كتاباته التى تحتاج فى إيقاع الطلاق بها إلى نية الخالف وقصده ، فإذا قصد به مجرد الحمل على منع نفسه من مراجعتها بعد وقوع طلاقه عليها لم يقع به شئ من الطلاق ، وأما إذا قصد وقوع الطلاق كلما حلت له بعد الطلاق إما بالمراجعة أو العقد عليها وقع الطلاق ، فإذا تزوجها مرتين بعد ذلك بانت منه بينونة كبرى ، وبذا تنحل اليمين لانتهائها بوقوع الطلقات الثلاث التى يملكها عليها فى هذه الزوجية ، فإذا تزوجها بعد انقضاء عدتها من زوج آخر غيره كان له عليها ثلاث تطليقات هى ما يملكه كل زوج على زوجته ولا أثر لليمين المذكورة ، لانتهائها بوقوع الطلاق المكمل للثلاث فى زوجيهما الأولى . والله أعلم .



الموضوع (١٠٤) صيغة لافية

المبدأ

قولها لزوجها (أبرأتك من حقوق) وإيجابته لها (روجي وأنت على ذلك) ليس فيهما لفظ صريح أو كناية من كنايات الطلاق ، وهي صيغة لافية لا يقع بها شيء ، وتظل الزوجية قائمة بينهما .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٩٢٦ سنة ١٩٦٢ أن رجلاً طلق زوجته طلقين بائنتين متفرقتين على البراءة في كل طلاق ، وكان ذلك بموجب قسيمة رسمية لكل طلفة ، ثم أعادها إلى عصمته منذ سنة تقريباً . وحدث أن زوجته ضابطته وقالت له (أبرأتك من حقوق) فأجابها فوراً بقوله لها (روجي وأنت على ذلك) . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذا الإيمن علماً بأنه لم يكن في نيته ولا حسبانته توقيع الطلاق .

أجاب :

الصيغة الواردة بالسؤال وهي قول الزوجة (أبرأتك من حقوق وإجابة الزوج لها روجي وأنت على ذلك) ليس فيها ورد على لسان الزوجة فيها لفظ صريح أو كناية من كنايات الطلاق ، وكل ما جاء على لسانها لإبراء مجرد من طلب الطلاق ، كما أن إجابة الزوج ليس فيها أيضاً ما يدل على تلفظ بلفظ من ألفاظ الطلاق الصريح أو الكناية ، فتكون هذه الصيغة لافية لا يقع بها شيء ، وتكون الزوجية قائمة بين الزوجين . وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله أعلم .

(٩) الفتى : مفيدة الشيخ أحمد مريدي - س ٩٤ - م ٣٩٠ - ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ
- ١٨ أكتوبر ١٩٦٢ م .

الموضوع

(١٠٥) حكم الاسلام في طلاق المسيحيات وحضائنه

المبادئ

- ١ - للزوج تطليق زوجته مسلمة كانت أو كاتبة بإرادته المنفردة
- ٢ - يقع طلاقه رجعيًا بعد الدخول بها ، ويصير بائنًا بانقضاء العدة

مثل :

من جريدة الطلبة العرب بالاتحاد الاشتراكي العربي بكتابتها رقم ٢٣٦ المؤرخ ١٩٦٥/٥/١٥ الإفادة عن طلب من مبعوث مصرى بألمانيا الغربية المتضمن أنه بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ تزوج من فتاة مسيحية (بروتستانت) وأنجب منها ولداً يدعى (أحمد) يحمل الجنسية المصرية ولما وجد أن الحياة مع زوجته غير مجدية قرر طلاقها وأما الطفل فسوف يعامل حسب الشريعة الإسلامية . والمطلوب بيان حكم التشريع الإسلامى المصرى بالنسبة لطلاق المسيحيات وحضانة الطفل .

أجاب :

نص في مذهب الحنفية المعمول به في التشريع المصرى على أنه من حق الزوج المسلم أن يطلق زوجته مسلمة كانت الزوجة أو كاتبة (مسيحية أو يهودية) ويستقل هو وحده بإيقاع هذا الطلاق شفويًا أو كتابة أو بوثيقة عند المختصين ، فإذا كان هذا الطلاق قبل الدخول بالزوجة أو على مال أو مسبقاً بطلقتين أو نص على كونه بائنًا في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كان الطلاق بائنًا ، وفي هذه الحالة ليس للزوج أن يستقل بعودة زوجته إلى عصمته بدون إرادتها ، بل لابد من العقد عليها من جديد

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - ص ٩٦ - م ١٢٥ - ٢٢ مايو ١٩٦٥ م .

بموافقة الزوجة ورضاها ما لم يكن الطلاق مكلاً للثلاث ، فإن كان مكلاً للثلاث فلا تحل للزوج إلا بعد الزواج من زوج آخر . وفيما عدا ذلك يكون الطلاق رجبياً للزوج أن يراجع زوجته ويعيدها إلى عصمته بدون رضاها ما دامت في العدة من ذلك الطلاق ، فإذا انقضت العدة صار الطلاق بائناً وأخذ حكم الطلاق البائن السابق بيانه . وإذا وقعت الفرقة بين الزوجين وكان بينهما أولاد صغار كان للأُم حق حضانتهم إلى أن يبلغوا حد الاستغناء عن خلعمة النساء متى كانت مستوفية للشروط الواجبة في الحاضنة ، بأن تكون عاقلة أمانة على الطفل قادرة على تربيته ، وألا تكون متزوجة بغير ذى رحم محرم من الصغير ، وألا تعيش بالطفل مع من يفضيه ولو كان قريباً له . هذا ولا يشترط في الحاضنة أن تكون مسلمة إذا كان المحضون مسلماً كما في حادثتنا هذه . لأن الولد مسلم تبعاً لأبيه المسلم فلأُم الكتائية حق حضانة الصغير المسلم ، لأن الشفقة الطبيعية لا تختلف بالإسلام وغيره ، ويبقى الولد في حضانتها سواء أكان ذكراً أو أنثى حتى يعقل الأديان ، وقدرت السن التي يعقل فيها الصغير الأديان بسبع سنين . إلا إذا خيف عليه أن يتأثر بدينها بأن تصحبه إلى معبدها أو تسقيه الخمر أو تغذيه بلحم الخنزير فإنه ينزع منها في هذه الأحوال ولو لم يبلغ من السابعة ، ويضم إلى حاضنة أخرى مسلمة إن وجدت ، وإلا ضم إلى أبيه أو غيره من العصبات المسلمين الذين تتوافر فيهم شروط الضم . وما ذكر يعلم الجواب عما ورد بالسؤال . والله تعالى أعلم .

الموسوع (١٠٦) طلاق مقترن بعدم

المبادئ

١ - الطلاق المقترن بعدم يقع واحدة رجعية طبقاً للمادتين ٣ و ٥ من القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ ، وهو واجب التطبيق على المصريين ولو كانوا مقيمين بالخارج .

٢ - لا عبء بوصفه في الخارج بأنه مكمل للثلاث

٣ - الرجعة منه في مدة العدة تكون صحيحة

سئل :

من السيد وكيل وزارة العدل بكتابه رقم ٥٧٢ المؤرخ ١٦/١٢/١٩٦٥ بمرفقاته المرسلة إلى وزارة الخارجية من قنصلية الجمهورية العربية المتحدة في نيويورك بشأن طلب الرأي في طلاق السيدة س. ب. من الدكتور م. ت. ح. من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في أمريكا .

أجاب :

قد تبين من الأوراق أن الدكتور م. ت. ح. طلق زوجته السيدة س. ب. أمام القنصل العام لقنصلية الجمهورية العربية المتحدة بسان فرانسيسكو بأمريكا بإشهاد رقم ١ سنة ١٩٦٤ في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٤ م بقوله : (قد وقعت الطلاق ثلاثة مجزئاً على زوجتي سائلة الذكر بعد الدخول بها ، وقرر المشهد المذكور أنه لم يسبق لهما طلاق قبل هذه المرة . وعبارات الإشهاد كما هو ظاهر صريحة في أن الطلاق كان بعد الدخول وكان مجرداً أي ليس على مال . ولم يسبق بطلاق آخر . وتنص

(*) المني : بفضيلة الشيخ أحمد حريدي - من ١٦ - م ١٦٠ - ١٤ رمضان ١٣٨٥ هـ -
٥ يناير ١٩٦٦ م .

المادة الثالثة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يعمض أحكام الأحوال الشخصية الذى يجرى عليه القضاء والإفتاء بالجمهورية العربية المتحدة وهو من القوانين التى تطبق على رعايا الجمهورية المقيمين خارج البلاد - فيما أرى - تنص على أن « الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » . كما تنص المادة الخامسة منه على أن (كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال . وما نص على كونه بائناً فى هذا القانون والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠) وبتطبيق أحكام هاتين المادتين على الحادثة موضوع البحث - مع ملاحظة أن الطلاق فيها ليس مما نص على كونه بائناً فى القانونين المذكورين - يتبين أن الطلاق فيها تقع به طلاق واحدة رجعية ، ويكون من حق المطلق شرعاً مراجعة مطلقته إلى عصمته بالقول وبالفعل مادامت فى العدة من هذا الطلاق . وبالرجوع إلى صورة الخطاب المرسل من المطلق إلى مطلقته والمؤرخ ١٩٦٤/١٠/١٤ بشأن مراجعتها وإعادتها إلى عصمته يتبين أنه كتب بعد تاريخ الطلاق بنحو اثنين وخمسين يوماً ، وجاء به من ألفاظ الرجعة ما يصلح لها وتدل القرائن على إرادة الرجعة بها ، فتكون رجعة صحيحة شرعاً وبمقتضاها تصبح المطلقة المذكورة زوجة شرعاً لمطلقها المذكور . ويكون الزواج قائماً بينهما من تاريخ الرجعة . ولا حجة فيما تنسك به القنصلية المصرية بسان فرنسيسكو من وصف الطلاق بالبينونة الكبرى لأنه وصف لا أساس له ، ولا يغير من واقع الأمر الذى يدل عليه اللفظ طبقاً لما أوضحناه . وليس فى إشهاد الطلاق ما يدل على وصف الطلاق بالبينونة الكبرى . وإذا كانت القنصلية قد دونت فى الدفاتر المعدة لذلك عبارات خاصة بوصف الطلاق فيمكن تصحيحها بالطريق الذى تصحيح به إشهادات الطلاق الصادرة من المأذون حين يخطىء فى وصف الطلاق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٩٠٧) الظهار اللفظي يقع به الطلاق رجعياً

المبدأ

قول الرجل لزوجته (تحرى على زى أوى وأختى) هو كناية من كنايات الظهار قصد به الطلاق - لتصريحه فيه بالحرمه - عرفاً ويقع به واحدة رجعية

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٤٥٩ سنة ١٩٦٣ المتضمن أن رجلاً حصل خلاف بينه وبين زوجته أدى إلى غضبه غضباً شديداً قال لها (تحرى على زى أوى وأختى) وكانت حاملاً وقت اليمين ولم تضع حملها للآن . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذا اليمين .

أجاب :

إن الصيغة الواردة بالسؤال وهى قوله لزوجته (تحرى على زى أوى وأختى) كناية من كنايات الظهار قصد بها الطلاق لتصريحه بالحرمه . وقد جرى العرف باستعمال هذه العبارة فى إنشاء الطلاق خصوصاً على السنة العامة الذين لا يعرفون الظهار الشرعى ولا يدرون شيئاً من أحكامه وألفاظه . فيقع بها طلقة واحدة رجعية وله مراجعتها حيث لا تزال فى العدة لأن اليمين صدر منه وهى حامل ولم تضع حملها بعد . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٨) طلاق متعدد لفظاً في مجلس واحد ونفس واحد

المبادئ

١ - الطلاق المتعدد لم يرد به حكم في القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من حيث عدد الطلاقات التي تقع ، ويطبق عليه حكم مذهب الحنفية الذي يقضى بوقوع العدد المتكرر .

٢ - يخضع الطلاق المتعدد لفظاً لحكم القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من حيث الوصف فيقع بالأولى واحدة رجعية وبالثانية كذلك وبالثالثة الطلاق البائن بينونة كبرى .

٣ - إذا كان اللفظ المستعمل من كتابات الطلاق لا يقع به شيء إلا بالنية

مثل :

بالطلب المتيقن برقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٣ المتضمن أن رجلاً حدثت منازعة بينه وبين زوجته فقالت له طلقني فقال لها أنت خالصة - أنت خالصة - أنت خالصة - وفي نفس واحد . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الحلف . هل يعتبر طلاقاً واحداً . أم يعتبر ثلاث طلاقات تحرم عليه زوجته بعدها ؟

أجاب :

إذا قال الزوج لزوجته - أنت طالق أو أنت خالصة . قاصداً بها الطلاق وكرر هذا القول ثلاث مرات في مجلس واحد . أو متتابعاً في النطق فإن هذا القول من الطلاق المكرر الذي لم يرد له حكم في القانون

(٣) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - مس ١٠٠ - م ٢٧ - ١٧ يولية ١٩٦٢ م .

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من حيث عدد الطلقات التي تقع في حالة التكرار .
ومن ثم يبقى الحكم فيه من هذه الناحية على حكم ملهب أبي حنيفة
الذي كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون ، وهذا الحكم يقضى بأنه
يقع في هذه الحالة ثلاث طلاقات ، وأنه إذا قال : قصدت بالعبارتين
الثانية والثالثة التأكيد يصدق ديانة لا قضاء . أما من حيث وصف الطلاق
الواقع في هذه الحالة - أنت خالصة أنت خالصة أنت خالصة - فإنه
يخضع فيه لحكم القانون المذكور لشمول حكمه هذه الحالة ، ولفظ أنت
خالصة من كتابات الطلاق ، لا يقع بها طلاق إلا بالنية ، وكان مقتضى
ذلك أن يرجع فيه إلى نية الزوج الخالف ، ولكن الظاهر من السؤال
أنه قصد الطلاق إذ هو يسأل عن عدد الطلقات التي تقع ، وهل هي واحدة
أو ثلاث ، وهذا فرع نية الطلاق . وبناء على ما ذكر يقع بقول الزوج
لزوجته في حادثتنا - أنت خالصة أنت خالصة أنت خالصة - ثلاث طلاقات
الأولى والثانية رجمتان وتبين بالثالثة بينونة كبرى لا تحل له من بعد
حتى تتكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يطلقها
أو يموت عنها وتتقضى عدتها منه شرعاً . مع ملاحظة ما أشرنا إليه
من أنه إذا قال قصدت باليمين الثاني والثالث التأكيد لا التأسيس يصدق
ديانة لا قضاء .. وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .



المفصّوع

(١٠٠١) الطلاق ثلاثاً خارج الجمهورية العربية المتحدة

المبادئ

- ١ - الطلاق المقترن بالعدد يقع به العدد الوارد به لمن أوقع طلاقه خارج الجمهورية العربية المتحدة ولم يكن من رعاياها .
- ٢ - القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو القانون العام وهو هنا الفقه الإسلامي ، وليس القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لأنه خاص بالجمهورية العربية المتحدة .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٣١ لسنة ١٩٦٥ المتضمن أن رجلاً طلق زوجته خارج المحكمة ثم أذن للقاضي في إصدار ورقة بطلاق ثلاث لزوجته ولما كان له منها أولاد صغار فقد ندم على طلاقها ، ويرغب في إعادتها إلى عصمته . وطلب بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع ؟

أجاب :

ظاهر من السؤال أن السائل طلق زوجته خارج المحكمة ، وأنه أقر أمام القاضي بأنه طلق زوجته ثلاثاً ، وطلب منه إصدار ورقة رسمية بهذا الطلاق الثلاث . وقد ذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة من بعدم إلى أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة كأن يقول لها أنت طالق ثلاثاً ، أو بتكرار لفظ الطلاق كأن يقول لها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق . تطلق زوجته ثلاثاً وتحرم عليه وتبين منه بينونة

(٣) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - ص ١٠٠ - م ٢٧١ - ٢٠ مارس ١٩٦٥ م .

كبرى ، ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها هذا الزوج دخولاً حقيقياً ثم يطلقها ذلك الزوج أو يتوفى عنها وتنقضى منه عدتها شرعاً . وما جاء في حادثة السؤال يعتبر من هذا القبيل وينطبق عليه هذا الحكم . وإن كان السائل لم يذكر العبارة التي صدرت منه إلا أنه وصف الطلاق الذي صدر منه بأنه طلاق ثلاث ، وأن القاضي أصدر ورقة بذلك بناء على إخباره وطلبه هذا . وما نص عليه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية في المادة الثالثة منه - من أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا طلاق واحدة أخذاً من آراء بعض الفقهاء لا يفيدنا في هذه الحالة . لأنه قانون خاص بالجمهورية العربية المتحدة . والسائل ليس من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ، ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١١٠) الطلاق بلفظ التحريم واقع

المبدأ

الطلاق بلفظ (تحرم على زى أى وأختى) من كنايات الظهار ويقع به الطلاق عرفاً .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦٥ المتضمن أن رجلاً قال لزوجته على أثر نزاع بينهما (تحرم على زى أى وأختى) ثم راجعها . ثم حدث نزاع بينهما فقال لها (تكونى حرام على زى أى وأختى إلى يوم القيامة) ومن ضمن اليمين ما أنت شابلة الأذرة وما أنا إلا متزوج . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى ذلك .

أجاب :

إن قول الرجل لزوجته فى المرة الأولى « تحرم على زى أى وأختى » وقوله لها فى المرة الثانية « تكونى حرام على زى أى وأختى إلى يوم القيامة » من كنايات « الظهار » وقد تعرف الحلف بها فى الطلاق وهى صالحة لذلك . ويقع بها الطلاق لاشتغالها على لفظ التحريم ، ومن ثم يقع بكل صيغة منهما طلاق واحدة رجعية . وبما أن السائل راجع زوجته بعد وقوع اليمين الأول وحلف عليها اليمين الثانى فيقع به طلاق ثانية رجعية وله مراجعة زوجته مادامت فى العدة ، أو أن يعيدها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها إذا كانت قد خرجت من العدة ، ولا يبقى للزوج عليها إلا طلاق واحدة ، تبين بعدها منه بينونة كبرى . وهذا إذا كان الحال كما ذكر ولم يسبق من الزوج أيمان على زوجته غير ما ذكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٩) الفتى : مفيدة الشيخ أحمد مريدى - ص ١٠٠ - ج ٢٩٠ - ٥ مايو ١٩٦٥ م .

الموضوع

(٩١١) طلاق مكمل للثالث لسبقه باثنتين

المبدأ

قول الرجل لزوجته « أنت محرمة على مثل أى وأختى » يقع به الطلاق لأن هذا اللفظ (محرمة) من كنايات الطلاق وتحتمله ولا يراد بها الظهار عرفاً خصوصاً إذا وردت عقب كلمة الطلاق .

سئل :

بالمطلب المقيّد برقم ٣٥٠-١٩٦٥ المتضمن أن رجلاً قال لزوجته بعد نزاع بينهما (أنت مطلقة) ثم راجعها وقال لها بعد نزاع آخر (أنت مطلقة ومحرمة زى أى وأختى لا تحلى لى بأى حال) ثم راجعها وبعد مدة حصل نزاع بينهما قال لها (على الطلاق ما انت قاعدة على ذمى وهذا آخر يمين) ثم حاول مراجعتها فرفضت فقال لها (أنت طالق طالق) وكرر ذلك عدة مرات فى أيام متتالية ، وأنه يريد الآن مراجعتها ، وطلب بيان الحكم الشرعى فى الطلاقات المذكورة ، وهل يحل له مراجعتها أو لا ؟ .

أجاب :

إن طلاق زوج السائلة بقوله لها (أنت مطلقة وأنت طالق) من قبيل الطلاق المنجز بلفظه الصريح ، فيلحق المرأة بمجرد إيقاعه ، فيقع بهذين اللفظين طلقان رجعتان إذا لم يكونا مسبوقين بطلاق قبلهما وكانت الزوجة مدخولاً بها . وأما قوله لها بعد لفظ الطلاق الثانى (ومحرمة على زى أى وأختى) فهذه من كنايات الظهار ، وقد جرى العرف باستعمالها فى

(*) المتى : مفيدة الشيخ أحمد مريدى — م ١٠٠ — ٢١٠ — ٣ يولية ١٩٦٥ م .

إنشاء الطلاق لأن لفظ (محرمة) الواردة في عبارته من كتابات الطلاق وأنها تحتمله خصوصاً إذا وردت بعد لفظ الطلاق فلا يراد بها الظهار عرفاً ، وإنما يراد بها الطلاق ، وبه يقع طلاق مكمل للثلاث وتبين منه زوجته بينونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها دخولا حقيقياً ثم يطلقها ، أو يموت عنها وتنقض عدتها منه ثم يتزوجها الأول بعقد ومهر جليدين بإذنها ورضاها ، وأما ألفاظ الطلاق التي صدرت منه بعد ذلك فلا يقع بها شيء من الطلاق ، لأنها لم تصادف محلاً لإيقاعها لعدم قيام الزوجية بينهما . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .



الموضوع (١١٢) طلاق غير واقع

المبدأ

صيغة المضارع لا يقع بها طلاق إلا إذا كانت مستعملة للحال غالباً .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ المتضمن أن رجلاً قال لزوجته
إثر نزاع بينه وبينها (إني لا أكون زوجها ولا هي تكون زوجتي) نائياً
بذلك الطلاق . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك ؟

أجواب :

جاء بالصفحة ٣٤ من الجزء الأول من تنقيح الفتاوى الحامدية
مطلب : المضارع لا يقع به الطلاق إلا إذا غلب في الحال . ستل في رجل
له زوجة موافقة لأمرها مطيعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال
لزوجته مادمت مع أمك تكوني طالقة ، فانقطعت عن موافقتها وإطاعتها
مدة ، ولفظ تكوني مغلب في الحال ونيتة في المعية المذكورة ما ذكر من
الموافقة والإطاعة لها في الحكم ؟ « الجواب » صيغة المضارع لا يقع بها
الطلاق إلا إذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام ، وحيث تركت
ذلك المدة المذكورة فإذا عادت لموافقتها وإطاعتها لا يقع عليه الطلاق
لأن كلمة مادام غاية ينتهي إليها اليمين بها كما تقدم عن التنوير وشرحه هـ .
وجاء في صفحة ٤٢ منه مطلب يقع الطلاق بصيغة المضارع إذا غلب
استعماله في الحال « ستل » في رجل قال لزوجته « تكوني طالقة ثلاثاً

(٣) الفتاوى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٠ - م ٢٢٢ - ٥ يولية ١٩٦٥ م .

بصيغة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفاً فهل يقع عليه الطلاق ؟
 « الجواب » نعم كما أفنى به الخير الرملي . هذا وقول السائل لزوجه في
 حادثة السؤال حين الخلاف بينهما « إني لا أكون زوجها ولا هي تكون
 زوجتي » ناوياً به الطلاق من قبيل المضارع الذي لم يغلب استعماله في الحال
 وليس من ألفاظ الطلاق الصريح المنجز ، ولم يغلب استعماله في الطلاق
 وبناء على ذلك لا يقع به طلاق ، وتكون الزوجية لا تزال قائمة بين الزوجين
 ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .



الموضوع (١١٣) الطلاق في فترة الحيض

المبادئ

١ - الطلاق لا يتقيد بزمان معين فيقع في الطهر والحيض متى كان صادراً من أهله مضافاً إلى محله غير أنه إذا كان في حالة الحيض يكون الزوج عاصياً .

٢ - ما ورد من النهي عن الطلاق في الحيض فهو لأمر خارج عن حقيقة وماهية الطلاق وهو دفع الضرر عن المطلقة بتطويل العدة عليها .

سئل :

بالمطلب المقيد برقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٥ المتضمن أن السائل طلق زوجته طلقين مضرتين وراجعها مرة بعد أخرى ثم حدث بينهما خلاف قال لها على إثره (أنت طالق) وتبين أن زوجته كانت حائضاً أثناء وقوع هذا الطلاق . وطلب بيان ما إذا كان هذا الطلاق يقع أولاً ؟ مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنه لا طلاق لحائض) .

أجاب :

المنصوص عليه فقهاً أن الطلاق الصريح تطلق به الزوجة بمجرد إيقاعه سواء أكان وقوعه في حالة الطهر أو في حالة الحيض متى كان صادراً من أهله لأن وقوعه لإزالة للعصمة وإسقاط للحق فلا يتقيد بوقت معين . وقد وردت آيات الطلاق مطلقة غير مقيدة ولا يوجد من النصوص ما يقيد بها فوجب القول بوقوعه . وأما ماورد من النهي عن الطلاق في وقت الحيض فقد كان لأمر خارج عن حقيقته وهو الإضرار

(٣) الفتاوى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٠ - م ٣٢٨ - ١١ أغسطس ١٩٦٥ م -

بالزوجة بتطويل العدة عليها غير أن الزوج يكون عاصياً لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أنكر على ابن عمر الطلاق في زمن الحيض قال ابن عمر أرايت يارسول الله لو طلقها ثلاثاً قال إذا عصيت ربك وبانت منك . وعلى ذلك كان طلاق السائل لزوجته بقوله لما أنت طالق في زمن الحيض يقع به الطلاق ويكون مع الطلقتين السابقتين مكملات للثالث وبه تبين منه زوجته بينونة كبرى متى كانت الزوجة مدخولاً بها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها مدخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقض علتها منه ثم يتزوجها الأول بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(٩١٤) الحكم بطلاق النمة رجعيًا

المبادئ

- ١ - المقرر شرعاً أن النمة تبين من زوجها بتطليقه لها ولا عدة عليها
- ٢ - الحكم النهائي بتطليق النمة أو بإثبات طلاقها من زوجها الذي رجعيًا يوجب عليها العدة ويعطيه حق الرجعة بإرادته المنفردة
- ٣ - يجوز له الزوج من غيرها وهي في العدة أو بعد خروجها منها غير أنها إذا كانت في العدة لا يجوز له الزوج بأختها أو بمن يحرم الجمع بها معها إلا إذا خرجت من عدتها .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٧٣ لسنة ١٩٦٥ المتضمن أن زوجاً مسيحياً طلق زوجته المسيحية لاختلاف ملتهما طلاقاً أول رجعيًا . وانقضى على الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بإثبات الطلاق أكثر من ثمانية شهور . وانقضت مواعيد الطعن في الحكم المذكور وأصبح نهائياً . وطلب السائل الإفادة عن الآتي :

١ - ماهو الطلاق الأول الرجعي ؟

٢ - وهل يملك الزوج مراجعة الزوجة ؟

٣ - ومنى يمكن مراجعتها ؟

(*) المني : لفيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٠ - م ٣٦٠ - ٨ نوفمبر ١٩٦٥ م -

٤- وهل أمر المراجعة متوقف على إرادة الزوج منفرداً أم على إرادة الزوجة ، وهل يملك الزوج الزواج من أخرى فور وقوع الطلاق المذكور إذا كان لا يرغب في مراجعة مطلقة ؟

أجواب :

المنصوص عليه فيها أن الطلاق الرجعي هو ما يصدر من الزوج على زوجته بعد الدخول بلفظ صريح أو ملحق به من ألفاظ الطلاق ولم يكن على مال ولا مكلاً للثلاث ولا منصوباً على كونه بائناً ويكون أول طلاق بينهما ، وأن من طلق زوجته طلاقاً رجعياً يملك بإرادته المفردة وبدون رضا الزوجة أن يراجع مطلقة بالقول أو الفعل مادامت في العدة ، كما يملك عدم مراجعتها حتى يسقط حقه في الرجعة بانقضاء العدة ، وفي هذه الحالة لا يملك إعادتها إلى عصمته إلا بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها ، وإذا طلق الزوج زوجته رجعياً جاز له شرعاً أن يتزوج من غيرها كما يجوز له أن يتزوج غيرها وهي على عصمته ولا يمنع من الزواج الثاني إلا إذا أراد الزواج بأخت مطلقة أو بمن لا يحل له الجمع بينهما شرعاً ، فإنه في هذه الحالة يمنع من الزواج الثاني مادامت مطلقة في العدة ، وفي حادثة السؤال طلق المسيحي زوجته المسيحية رجعياً فيجوز له طبقاً لما ذهب إليه الحكماء في وصف الطلاق أن يراجع زوجته مادامت في العدة بإرادته وحده أو يتركها بدون رجعة حتى تنقضي عدتها ، وإن كان المقرر أن المسيحية تبين من زوجها بطلاقها وأنه لا عدة عليها في الراجح من المذهب . وفي جميع الأحوال يحل للمطلق المذكور أن يتزوج مرة ثانية بنير مطلقة من تاريخ الطلاق على الوجه السابق بيانه ، وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .

الموضوع (٩١٥) الشك في الطلاق

المبادئ

- ١ - شك الرجل في أنه أوقع طلاقاً أم لا . يقتضى عدم الوقوع لأن الأصل براءة النعمة .
- ٢ - شك الرجل في أنه طلق واحدة أو أكثر يقتضى وقوع الأقل إلا إذا استيقن الأكثر أو يكون غالب ظنه على خلافه .
- ٣ - إن أخبره عدول أنهم حضروا المجلس وأنها واحدة فقط وصلتهم في ذلك أخذ بقولهم .
- ٤ - شهادة الزوجة بصدور طلاق منه لكنها لا تعرف لفظه لا يعمل عليها
- ٥ - معاشرة الزوج لها بعد الطلقة الأولى يكون بها مراجعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم - ٤٠٩ لسنة ١٩٦٦ المضمن : أن السائل متزوج منذ عشر سنوات وأنجب أولاداً وأنه منذ أربع سنوات حدث نزاع بينه وبين زوجته قال لها خلاله - أنت طالق - دون قصد منه في الطلاق. ولم يعرض هذا الطلاق على أحد واستمر يعاشرها . ومنذ شهر حدث بينهما نزاع قال لها خلاله - أنت طالق - وعرض أمر هذا الطلاق على زميل له في العمل فرد له وقال له إن هذا ثاني طلاق تعرضه على فشك الزوج في الأمر . هل عرض الطلاق الأول على زميله ونسى أو أنه قد صدر منه طلاق بعد الأول وقبل هذا الأخير وعرضه على الزميل ونسيه وعاد إلى

(*) الفتى : مغيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٠ م ٤٨٦ - ٢ أكتوبر ١٩٦٦ م .

زوجته يستطلع الأمر في شأن ذلك فذكرت له أنه صدر منه طلاق ثان بعد الأول وقبل الأخير وقرر الزوج أن اعتقاده الشخصي وغالب ظنه أنه لم يصدر منه الطلاق موضوع الشك وأن الذي صدر منه هو الطلاق الأول الذي لم يعرض أمره على أحد والطلاق الأخير الذي عرض على زميله. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في حالته التي أوضحها .

أجاب :

جاء في الجزء الأول من تنقيح الفتاوى الحامدية صفحة ٣٤ « سئل في الرجل إذا شك أنه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق ؟

الجواب : نعم لا يقع كما في الأشباه في قاعدة الأصل براءة الذمة » وجاء في الأشباه والنظائر للعلامة ابن نجيم في قاعدة - الأصل براءة الذمة صفحة ٢٩ وما بعدها « ومنها . شك هل طلق أم لا لم يقع : شك أنه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كما ذكره الاسبيجاني إلا أن يستيقن بالأكثر أو يكون غالب ظنه على خلافه : وإن أخبره عدول حضروا ذلك المجلس بأنها واحدة وصدقهم . أخذ بقولهم إن كانوا عدولا .. » وظاهر من هذه النصوص أن الشخص إذا شك هل حصل منه طلاق أولا : يعتبر أنه لم يصدر منه طلاق ولا يقع عليه طلاق إلا أن يجزم أو يكون غالب ظنه بأنه حصل منه طلاق فيؤخذ بذلك ويحتسب الطلاق أخذاً يجزمه أو غلبة ظنه . فإن جزم أو كان غالب ظنه أنه لم يصدر منه طلاق لا يعتبر الطلاق من باب أولى . وإن كان هناك دليل كأن يشهد عدول كانوا بالمجلس يعمل بهذا الدليل إيجاباً أو سلباً

وفي حادثة السؤال : يقرر الزوج صاحب الشأن أن اعتقاده الشخصي وغالب ظنه أنه لم يصدر منه الطلاق موضوع الشك والبحث فيعمل بذلك ، ويبني الأمر على أنه لم يصدر منه هذا الطلاق . أما شهادة زوجته بأنه صدر منه طلاق لا تعرف لفظه فلا يمكن التعويل عليها ، لأنها لم تشهد بصور طلاق واقع إذ يحتمل أن اللفظ الذي تقول عنه إنه طلاق . لا يقع به طلاق متى صار الأمر موضع احتمال في الوقوع وعدمه

لا يؤخذ بالوقوع . وكذلك كلام زميل الزوج لا يدل على حدوث طلاق واقع . وطبقاً لما ذكر : يكون قد وقع على زوجة السائل طلاق رجعي في الحادثة الأولى . ويعتبر أنه قد راجعها باستمرار معاشرته لها معاشرة الأزواج بعد الطلاق . ثم وقع عليها طلاق رجعي ثان في الحادثة الأخيرة ويكون للزوج مراجعتها بالقول أو بالفعل مادامت في العدة من هذا الطلاق ، فإن كانت قد خرجت من العدة شرعاً يكون له حق إعادتها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها ، وهذا إذا لم يكن قد وقع عليها طلاق سوى ما ذكر بالسؤال وكان الحال كما ذكر — ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١١٦) عبارات لا يقع بها الطلاق

المبادئ

- ١ - الخطاب المرسى من الزوج لزوجته والذي يقول فيه « أقرر أن أختني من حياتك ولا أقف في سبيلك » لا يقع به طلاق ولو نوى ذلك .
- ٢ - تخيله يقول لزوجته « على الطلاق منها » ولم يتلفظ به لا يقع به طلاق
- ٣ - ما يتلفظ به وقت ضجره مثل « الواحد يتركها ويسريح أو بلاش دوشة » لا يقع به طلاق .
- ٤ - مخاطبته لها في خطاب بقوله لها « أختي » لا أثر له ولا يقع به طلاق .

مثل :

من السيد / قال : إنه قد تم عقد قرانه ولم ترف إليه زوجته ، وقد حدث أنه قبلها وضمها إلى صدره وهما يجلسان على كنية وبينهما فاصل - نكابة - وأثناء جلوسه مع زوجته كان يحدث أن يكون باب الغرفة مفتوحاً وأحياناً يكون مغلقاً . وكان أفراد الأسرة يدخلون ويخرجون بشكل عادي ، وبعد فترة من الزمن حدث سوء تفاهم بينه وبين زوجته فكتب لها يقول . .

« أقرر أن أختني من حياتك ولا أقف في سبيلك » وأنه كان ينوى وقت كتابة الخطاب وإرساله الطلاق ، وأنه كان يقصد بهذه العبارة أن يقول لها « أقرر أن أطلقك » .

وكان أثناء الغضب يتخيل ويتصور أنه يقول لزوجته « على الطلاق من فلانة » يقصد زوجته ، وكان هذا حديث نفس فقط ولم يتلفظ به .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - ص ١٠٢ - م ٦٥ - ٩ يولية ١٩٦٧ م .

وأنه في فترات الضيق والغضب كان يلفظ بالمبارات الآتية (الواحد يسبها ويستريح بلاش دوشة) . وكتب لها مرة يقول (أغنى) ولم يقل زوجتي . وكان أثناء الغضب يحس أن هاتفاً يقول له إنها ليست زوجتك . وبعد أن زال الغضب أصبح الآن يقابلها ويقبلها . وطلب السائل بيان ما إذا كان جلوسه مع زوجته على الوجه المبين يحبر خلوة شرعاً أم لا . وبيان ما إذا كان في شيء مما كتبه لزوجته أو تلفظ به بينه وبين نفسه أو تردد في مخاطبه أو أحس به ، ما يحبر طلاقاً أم لا ؟

أجساب :

المنصوص عليه في مذهب الحنفية أن اختلاء الزوج بزوجته في مكان يأمنان فيه من دخول أحد عليهما أو اطلاعه على سرهما ، وألا يكون هناك ما يمنع من الاختلاط يعتبر خلوة صحيحة شرعاً تشارك الدخول الحقيقي في بعض الأحكام : منها تأكيد المهر كله للزوجة ، ووجوب العدة عليها إذا طلقت ، كما يجب لها نفقة عدة في حالة الطلاق بعد الخلوة الصحيحة . ويقع عليها الطلاق البائن إذا طلقت في عدة الخلوة . وبما أن السائل يقرر أنه كان يتردد على منزل زوجته ، وأنه كان يحدث أحياناً أن يكون هو وزوجته وحدهما في حجرة مغلقة فيكون قد اختل بزوجته خلوة صحيحة شرعاً فترتب عليها آثارها السابق ذكرها . أما ما كتبه لزوجته من قوله أقرر أن أختني من حياتك ولا أقف في سبيلك قاصداً بذلك أن يقول لها (أقرر أن أطلقك) وكانت نيته وقت إرسال الخطاب الطلاق فعلاً ، فإن هذا لا أثر له ولا يقع به طلاق ، لأن ما كتبه ليس من ألفاظ الطلاق ، ولا أثر لقصد الطلاق بهذه الألفاظ مادام اللفظ ليس من ألفاظ الطلاق الصريحة أو الكناية . وأما ما كان يتخيله السائل وهو يجلس بمفرده من أنه يقول لزوجته (على الطلاق من فلانة) يقصد بزوجته ولكنه لم يتلفظ بذلك فلا أثر له على العلاقة الزوجية مطلقاً لأن ما تردد في نفسه ليس من عبارات الطلاق ، ولأن ركن الطلاق على فرض أنه من ألفاظ الطلاق هو التلفظ والتطرق ولم يحدث شيء من ذلك ، وأما ما كان يتلفظ

به في أوقات ضجره من قوله (الواحد يسيبها ويستريح . وقوله بلاش دوشة)
فلا قيمة له ولا يقع به طلاق ، لأنه ليس من ألفاظ الطلاق . وأما تعبيره
في خطابه إليها بقوله (أختي) بدلا من زوجتي أو خطيبي فلا أثر له
كذلك ، وأما ما كان يحس به من أن هاتفاً يقول له إنها ليست زوجتك
فلا قيمة له مطلقاً ، لأنه مجرد خيالات وأوهام لا يعتد بها . ومما ذكر
يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٩١٧) الإكراه على الطلاق أو الإبراء

المبادئ

١ - إكراه الزوجة بالطلاق وتهديدها بذلك إن لم تبرئه من دين لها عليه لا يعتد به ولا يكون إكراها

٢ - إكراه الزوجة بضرب متلف إن لم تبرئه من دين لها عليه يعتد به ويكون إكراها

٣ - الإكراه المعتبر شرعاً يشترط فيه أن يكون بأمر يلجئ المكره على فعل ما أكره عليه خوفاً من إيقاع ما هدد به عليه مع عدم احتماله له نفساً أو مالا أو غير ذلك ، مما يوقع ضرراً مادياً أو أدبياً لا يحتمل وأن يكون المكره قادراً على إيقاع ما هدد به .

سئل :

رجل طلق زوجته طلقين موثقين ، وأنه راجعها بعد الطلقة الثانية. وأن له زوجة أخرى وله منها خمسة أولاد ، وأن هذه الزوجة الأخرى أكرهته على أن يطلق زوجته الطلقة الثالثة ، وذلك لأنه لما أراد إعادة مطلقاته بعد الطلقة الثانية إلى عصمته اشترطت عليه زوجته القديمة أن يكتب لها ما يملك من متعلقات وأرض فضاء وسيارة تقدر قيمتها بنحو عشرة آلاف جنيه ، وأنه قد حرر لزوجه القديمة شيكاً بمبلغ خمسة آلاف جنيه بدون تاريخ ، وأن رصيده في البنك لا يصل إلى هذا المبلغ وأن زوجته القديمة بعد أن كتب لها كل ما يملك وأعطاه الشيك وأعادت هذه المطلقة إلى عصمته بعد الطلقة الثانية هددته زوجته القديمة ببيع ما كتبه

(*) المتي : مجلة الشيخ أحمد مريدي - من ١٠٢ - م ١٦٢ - من ١٢١ - ٢٠ فبراير ١٩٦٨ م .

لها وتجريده هو والأولاد من كل ذلك ، وكتبت تاريخاً فورياً للشيك وهددته بإبلاغ النيابة إن لم يطلق مطلقة المذكورة الطلقة الثالثة ، وخوفاً من السجن طلق مطلقة الطلقة الثالثة بدون أن يتنطق بلفظ الطلاق بعد أن أحضر له أخوها في منزله مأذوناً بمعرفته ، ووقع على وثائق الطلاق ولما تم الطلاق سلمته الشيك ، وقلمت زوجته القديمة مذكورة بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٠ أنكرت فيها كل الوقائع التي ساقها كدليل على الإكراه وقالت إنه لا يملك شيئاً وأن واقعة الشيك لا حقيقة لها وأن السيارة والأموال المنه عنها هي التي اشتريتها . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الطلاق الذي أكره عليه .

أجاب :

لا جدال في أن طلاق المكره لا يقع طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه لا يقع طلاق السكران والمكره والإفتاء بحكم الدين والشرعية في حادثة من الحوادث يجري على أساس صحة الوقائع التي تضمنتها الحادثة ومطابقتها للواقع ، أو على أساس التسليم بتلك الوقائع دون نظر إلى الواقع . وفي هذه الحالة يجب أن تسلم الحادثة من شوائب الشك والغموض لترتاح نفس المفتي إلى أن المقصود هو معرفة حكم الله في الحادثة موضوع السؤال . والسائل يقرر أولاً أن زوجته هددته ببيع الأملاك والسيارة التي سبق أن كتبها لها ، وأنه أوقع الطلاق على زوجته الأخرى مكرهاً تحت تأثير هذا التهديد ، ثم يقرر في طلب ملحق أنه أعطى زوجته المذكورة شيكاً بمبلغ بلون تاريخ ، وأنها حررت عليه تاريخاً ولما لم تجد له رصيда بالبنك هددته بإبلاغ النيابة إن لم يطلق زوجته الأخرى ، وقد قلمت زوجة السائل طلباً قررت فيه أن كل ما قرره السائل في طلبه بشأن إكراهه على تطلق زوجته الأخرى ووسائل هذا الإكراه لا أساس له ، وأن واقعة الشيك لا أساس لها مطلقاً ، وأن الأملاك والسيارة قد اشتريتها هي ولا علاقة له بها ، والأمر على هذا النحو فيه كثير من الغموض الذي يبعث على الشك وعدم الارتياح ، وليس من شأن المفتي أن

يحقق الوقائع ويطلب الدليل على صحتها ، وإنما ذلك من شأن القضاء ، ولكن
 من حق المفتي أن يطمئن ويرتاح إلى سلامة الحادثة التي يتحدث عن حكم الله فيها
 ولذلك نكتفي ببيان حكم طلاق المكره في ذاته بقطع النظر عن الحادثة
 المعروضة ، وهل تحقق فيها إكراه أولاً ، وقد ذكرنا أن حكم القانون صريح
 في أن طلاق المكره لا يقع ، على أن الإكراه في حقيقته الشرعية لابد أن يكون
 بأمر يلجئ المكره ويحمّله حملاً على فعل ما أكره عليه وإتيانه لخوفه من
 إيقاع ما يهدد به وعدم احتماله إياه ، سواء كان ذلك في النفس أو في المال أو في
 غير ذلك مما يوقع به ضرراً مادياً أو أدبياً لا يحتمله على خلاف بين الفقهاء
 في بعض الصور ليس هنا مجال تفصيله . ولابد أن يكون المكره قادراً على إيقاع
 وتنفيذ ما يهدد به . وقد قرر فقهاء الحنفية أن الزوج إذا أكره زوجته وهددها
 بالطلاق إن لم تبرئه من دين لها عليه لا يكون إكراهاً ، وإذا أكرهها بضرب
 متلف إن لم تبرئه من دين لها عليه كان إكراهاً . جاء في الجزء الثالث من
 الفتاوى الخانية للامام قاضيخان (وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف
 لتصلح من الصداق أو تبرئه كان إكراهاً لا يصبح صلحها ولا إيراؤها .
 وإن أكره الزوج امرأته وهددها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسرى
 لا يكون إكراهاً) وهذا ظاهر في أنهم فرقوا في الحكم بين واقعي إكراه
 صدرتا من الزوج لزوجته - الأولى : وهددها فيها بضرب متلف وقد اعتبروها
 إكراهاً - والثانية : وهددها فيها بطلاقها أو بالتزوج عليها أو التسرى ولم يعتبروها
 إكراهاً ولم يذكروا العلة في هذا الفرق وليس هناك من فرق يظهر - إلا أن
 الإكراه في الأولى كان بشيء غير جائز شرعاً وليس من حق الزوج وهو
 الضرب المتلف ، والثانية كان الإكراه بشيء جائز شرعاً للزوج ومن حقه أن
 يفعله وهو الطلاق أو الزوج على الزوجة . فالإكراه إذن : إذا كان بشيء جائز
 شرعاً ومن حق المكره أن يفعله لا يعتبر إكراهاً . وفي حادثة السؤال يقرر
 السائل أنه قد سبق أن كتب لزوجته أم أولاده سيارة وأملأها لصالح أولاده
 منها ، وأنها أكرهته على طلاق زوجته الأخرى وهددته ببيع السيارة والأموال
 التي كتبها لها إن لم يطلق تلك الزوجة ، وأنه قد سبق أن أعطاها شيئاً بلون
 تاريخ بمبلغ خمسة آلاف جنيه على البنك الذي يتعامل معه وأنها قد وضعت

تاريخاً على الشيك ولم تجد له رصيداً في البنك يكفى لسحب المبلغ وهددته بإبلاغ النيابة إن لم يطلق امرأته الأخرى . وظاهر أن الأملاك والسيارة على فرض التسليم بصحة ما ذكره السائل قد أصبحت ملكاً لزوجته ، ومن حقها شرعاً أن تصرف فيها بالبيع وسائر التصرفات الناقلة للملكية ، وكذلك في واقعة الشيك من حق الزوجة - وقد غرر بها - أن تبلغ الجهات المختصة بشأن تلاعب زوجها ومحاولة التفرير بها ، فإذا سلمنا أنها قد هددت السائل بالبيع والإبلاغ عنه فإنه يكون تهديداً بما هو جائز ومن حق المهدد . وقد تبين مما سبق أن ذلك لا يكون إكراهاً ، وأن المكره إذا فعل ما أكره عليه تحت تأثير هذا التهديد يكون صحيحاً ، فيكون الطلاق الذي أوقعه السائل على زوجته الأخرى صحيحاً وواقعاً . وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٨) طلاق للعتة والمدة التي تضرب لذلك

المبادئ

- ١ - من وجد عتياً لمرض أو كبر يؤجل سنة شمسية تبدأ من يوم الخصومة ، فإن استطاع مباشرتها جنسياً كان بها ، وإلا طلقها عليه المحكمة بطلبها إن لم يطلقها هو
- ٢ - لا بد أن يكون التأجيل من القاضى ولا عبرة بتأجيل غيره مطلقاً
- ٣ - لو كان التأجيل فى أثناء الشهر تحسب المدة بالأيام على أساس ٣٦٥ يوماً من وقت الخصومة
- ٤ - تبدأ المدة بالنسبة للصبي والمريض والمخوم من وقت بلوغ الصبي وصحة المريض وحل المخوم

مثل :

شاب تزوج من آنسة ودخل بها فى ١٩٦٥/٥/١٩ وأزال بكارتها بإصبعه. كمادة أهل الريف ، وأنه لم يتصل بها جنسياً من تاريخ الدخول حتى ١٩٦٧/٣/٢٩ حيث تبين أنه (عتيد) وقد طالبت زوجته بطلاقها لهذا السبب فامتنع ، مما اضطرها إلى رفع أمرها إلى القضاء الذى أحاله إلى الكشف الطبى لبيان مدى قدرته على المعاشرة الجنسية ، وعما إذا كان به عنة من عدمه وانتهى التقرير الطبى إلى أن الزوج يعتبر من الوجهة الطبية خالياً من الأسباب العضوية للعتة ، وأنه واقع تحت تأثير ما يعرف « بالربط » بالنسبة لزوجته ، وأن هذا يعتبر نوعاً من العنة المؤقتة قد يشفى ويبرأ منها ، ولهذا الأسباب رفضت المحكمة دعوى الزوجة ، وجاء فى أسباب رفض الدعوى

(٥) المتى : مشيلة الشيخ احمد مريدى - م ١٠٣ - م ١٨٩ - ١٦ أبريل ١٩٦٨ م .

أن السنة المقررة في الشريعة الإسلامية للجنة تبدأ من تاريخ رفع الدعوى
فاستأنفت الزوجة حكم المحكمة . وطلب السائل صدور فتوى شرعية لحل
هذه المشكلة - خصوصاً على مذهب الإمام أبي حنيفة - يكون من شأنها
جعل السنة الشرعية بالنسبة للعلن بعتة مؤقتة تبدأ من تاريخ العقد
والدخول بالزوجة .

أجاب :

المتنصوص عليه في الفقه الحنفي أن من وجدته امرأته عتيقاً - وهو
من لا يصل إلى النساء لمرض أو كبر - أجل سنة لاشتمالها على الفصول
الأربعة ، والمراد بالسنة - السنة الهجرية التي عدد أيامها ٣٥٤ يوماً على
المذهب وقيل السنة الشمسية التي عدد أيامها ٣٦٥ يوماً وبه يفتي ، ويؤجل
من وقت الخصومة (أي من وقت رفع الدعوى) فإن استطاع الزوج
في مدة التأجيل أن يعاشر زوجته معاشرة الأزواج فيها ونعمت وإلا بانث
بالتفريق من القاضي إن أبي الزوج طلاقها بطلبها ، لأنه وجب عليه التسريع
بالإحسان حين عجز عن الإمساك بالمعروف ، فإن امتنع كان ظالماً وينوب
القاضي عنه . هذا - ولا عبرة بتأجيل غير القاضي ، فلا يعتد بتأجيل المرأة
أو تأجيل غيرها أو تأجيل غير القاضي كائناً من كان . وجاء في الدر المختار
شرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٢ ص ٨١٨ وما بعدها
ما يأتي : ولو وجلت زوجها عتيقاً وهو من لا يصل إلى النساء لمرض أو
كبر أجل سنة قرية بالأهله على المذهب وهي ٣٥٤ يوماً وبعض يوم
وقيل شمسية وهي أزيد بأحد عشر يوماً أي ٣٦٥ يوماً وبه يفتي ، ولو
أجل في أثناء الشهر فبالأيام إجماعاً .. ويؤجل من وقت الخصومة ما لم
يكن صبيهاً أو مريضاً أو محرماً فبعد بلوغه وصحته وانتهاء إحرامه ، ولو
مظاهراً لا يقلد على العتق أجل سنة وشهرين فإن وطئ مرة فيها
وإلا بانث بالتفريق . وعلق ابن عابدين في الحاشية على قول صاحب الدر
(أجل سنة وشهرين) وجاء في تعليقه (ولو رافعه وهو مظاهر منها
تعتبر المدة من حين المرافعة إن كان قادراً على الإعتاق ، وإن كان عاجزاً

أمهله شهرى الكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين) وهذا صريح
فى أن السنة التى يؤجل إليها من ادعى عليه العنة تبدأ من وقت الخصومة
بين الزوجين أمام القضاء ومرافعة الزوجة زوجها إلى القاضى فى شأن
التفريق بينهما . للملك وطبقاً لهذا النص الواضح المحدد لا يبقى مجال للكلام
فى كيفية حساب السنة بدءاً ونهاية ، وعلى الزوجة انتظار المدة المضروبة
عسى أن يعود زوجها إلى حالته الطبيعية وتعود العلاقة الزوجية بينهما
إلى صفاتها وسيرها سيراً طبيعياً . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٩) التفريق لاسلام الزوجة موجب للعدة عليها

المبادئ

- ١ - اسلام الزوجة والحكم بالتفريق بينها وبين زوجها بعد إيلائه موجب للعدة عليها شرعاً
- ٢ - متى وجبت العدة وجبت النفقة لها ، لأن الفرقة جاءت بسبب من قبله هو

مثل :

بالمطلب المقيد برقم ٤٧٠ سنة ١٩٦٨ المتضمن أن رجلاً مسيحياً اعتنقت زوجته الدين الإسلامى فى ١٣/١١/١٩٦٥ وفرق بينهما بحكم قضائى فى ٢٠/١٢/١٩٦٥ وتزوجت بغيره فى ٤/٤/١٩٦٦ - ويطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى نفقة العدة لهذه الزوجة ، وهل تجب لها على زوجها السابق المسيحى أولاً ؟

أجاب :

المقرر شرعاً أن الزوجة التى أسلمت وأبى زوجها الإسلام وفرق بينهما تجب عليها العدة حقاً للشرع ، ومتى وجبت عليها العدة وجبت نفقتها على زوجها المسيحى ، لأن الفرقة جاءت بسبب من قبل الزوج ، وهو إياؤه عن الإسلام ، فيكون الواجب التسريح بالإحسان ، ومن الإحسان وجوب نفقة العدة فى ملتها . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى أعلم .

(*) المتن : نفقة الشينخ أحمد هريدى - ص ١٠٢ - م ٢٤٦ - ٢٥ يولية ١٩٦٨ م .

الموضوع

(١٢٠) حكم نفى الزوجية في الماضي أو في الحال

المبادئ

- ١ - قول الرجل لزوجته « لست لى بامرأة أو لست لك زوجاً أو ما أنت لى بامرأة أو ما أنا لك بزوج أو لا نكاح بينى وبينك » يقع به الطلاق بالنية عند الإمام أبى حنيفة ، ولا يقع بذلك شئ عند صاحبين .
- ٢ - قوله لها « لم أتزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو والله ما أنت لى بامرأة » لا يقع بأى منها طلاق باتفاق بين الإمام وصاحبيه ولو نوى الطلاق
- ٣ - نى النكاح أصلاً جحود ونفيه فى الحال يقع به الطلاق بالنية

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٥٤٠ سنة ١٩٦٨ المتضمن أن رجلاً وقع منه على زوجته الأيمان الآتية : الأول قال لها (على الطلاق بالثلاثة ما نلتش على ذمنى) وتكرر ذلك منه فى نفس الوقت مرتين . الثانى « قال لها على الطلاق بالثلاثة ما نلتش على ذمنى . والثالث : قال لها « على الطلاق بالثلاثة ما نلتش على ذمنى ولا زوجتى » . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذه الأيمان .

أجاب :

جاء فى الجزء الثالث من البحر الرائق شرح كنز الدقائق ص ٣٠٥ ما نصه « وتطلق بلىست لى امرأة أو لست لك زوجاً إن نوى طلاقاً يعنى وكان النكاح ظاهراً ، وهذا عند أبى حنيفة ، لأنها تصلح لإنشاء الطلاق

(٩) المضى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - ص ١٠٢ - م ٢٧٤ - ص ٢٢٢ - ٤ سيجبر
١٩٦٨ م

كما تصلح لإنكاره فيتمين الأول بالنية . وقال أبو يوسف ومحمد لا تطلق وإن نوى لكذب ، ودخل في كلامه ما أنت لى بامرأة وما أنا لك بزواج ولا نكاح بينى وبينك - وخرج عنه لم أتزوجك أو لم يكن بيننا نكاح والله ما أنت لى بامرأة فى هذه الألفاظ لا يقع وإن نوى عند الكل . وقد علوا عدم الوقوع بالاتفاق فى صورة الحلف على النفى بأنه ينصرف إلى النفى فى الماضى وهو كذب ييقن فلا يقع طلاق بالاتفاق . والأصل أن نى النكاح أصلاً لا يكون طلاقاً بل يكون جحوداً ونى النكاح فى الحال يكون طلاقاً إذا نوى ، وما عداه فالصحيح أنه على هذا الخلاف - قيد بالنية لأنه لا يقع بكون النية اتفاقاً - وطبقاً للنصوص المذكورة تكون الصيغ الواردة بالسؤال من قبيل الحلف على نى الزوجية الحاصلة بين السائل وزوجته التى على عصمته وعقد نكاحه ، ولا يقع بأى منها طلاق على زوجة السائل وإن نواه ، لأنه حلف على نى الزوجية القائمة فى الماضى وهو كاذب فيه ، فلا يقع طلاق بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه بناء على النص المتقدم . وكون الحلف بصيغة الطلاق لا أثر له لأنه حلف على نى الزوجية وهو كذب كما قلنا . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . وعلى السائل أن يتقى الله فى دينه وزوجته وأولاده ، ويمتنع عن التلفظ بمثل هذه الألفاظ . والله أعلم .

الموضوع (٩٢١) طلاق واقع شرعاً

المبدأ

قول الرجل لزوجته « أنت من النهارده مش على ذمى » قاصداً به الطلاق يقع به طلاقاً واحداً ، لأن هذه العبارة نفي للزوجة وقت الحلف فيحمل لفظه على إنشاء الطلاق

سئل :

بالطلب المتيد برقم ٥٦٣ سنة ١٩٦٩ المتضمن أن السيد / قال :
١ - إنه بتاريخ ١٩٦٥ طلق زوجته طلاقاً أولى رجعية بمقتضى
إشهاد طلاق رسمى على يد مأذون ، وقد راجعها بعد شهر واحد من تاريخ
هذا الطلاق .

٢ - وبتاريخ سنة ١٩٦٧ قال لزوجته المذكورة « أنت طالق »
وكرر هذا اللفظ ثلاث مرات فى مجلس واحد ، وبعد أسبوع واحد من
تاريخ هذا الطلاق راجعها على يد مأذون .

٣ - وبتاريخ سنة ١٩٦٩ حدث نزاع بينهما فقال لها « أنت من النهارده
مش على ذمى » وكان يقصد بهذا اللفظ طلاقها ، وطلب السائل بيان
الحكم الشرعى فيما صدر منه .

أجاب :

أولاً - عن الطلاق الأول : يقع بطلاق السائل زوجته المذكورة
بمقتضى إشهاد طلاق على يد مأذون طلاقاً أولى رجعية ، وبمراجعته لها بعد
مضى شهر من تاريخ الطلاق تكون الرجعة صحيحة شرعاً .

(٩) المضى : محبة الشيخ أحمد مريدى - م ١٠٢ - م ٤٤٨ - م ٢٥٨ - ٢٢ رجب -
١٣٨٩ هـ - أكتوبر ١٩٦٩ م .

ثانياً - عن الطلاق الثاني : وهو قول السائل لزواجه - أنت طالق - وكرر هذا اللفظ ثلاث مرات في مجلس واحد . فهو طلاق مكرر وفي مجلس واحد ، وقد وقع خلاف في حكم هذه الحالة ، والكثيرون على أنه تقع بها طلقة واحدة . وقد نص القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترون بعدد لفظاً أو إشارة يقع به طلقة واحدة - كما نص على أن كل طلاق يقع رجعيّاً إلا المكمل للثلاث والطلاق على مال والطلاق قبل الدخول وما نص على كونه بالثنا في قوانين المحاكم الشرعية ، وطبقاً للأحكام المذكورة يقع بهذا اللفظ طلقة واحدة وتكون رجعية إذا لم تكن على مال ولا مكلمة للثلاث .

ثالثاً - عن الطلاق الثالث : وهو قول السائل لزواجه المذكورة « أنت من النهارده مش على ذمتي » وأنه قصد بهذا اللفظ الطلاق يقع به طلقة واحدة وتكون مكلمة للثلاث ، فتبين بذلك زواجه بينونة كبرى لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعياً ويدخل بها الزوج الثاني دخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه شرعاً وهذا يخالف ما إذا قال لها - ما أنت لي بامرأة . أو لست لي بزوجة حيث قال الصاحبان إنه لا يقع به طلاق لأنه نفي للزوجة في الماضي وهو كاذب فيه - لأنه نفي للزوجة الآن أي وقت الحلف ولم ينقضي الماضي فلا سبيل إلى تكذيبه ويحمل على أنه إنشاء طلاق خصوصاً مع قول السائل إنه نوى به الطلاق . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى أعلم .

الموضوع (٩٢٢) يمين بالطلاق

المبدأ

قول الرجل لزوجته « على الطلاق بالثلاثة إن لم تأت بالمصاغ .
فأنت طالق » يساوى فى المعنى والدلالة والحكم قوله « والله إن لم تأت .
بالمصاغ فأنت طالق » وهو طلاق معلق يقع به الطلاق عند قصده الوقوع
الشرعى ، ويقع به واحدة رجعية إذا لم تأت به

مثل :

فى رجل : - قالت له زوجته إن عنتاة أخضت منها مصاغها بحيلة شيطانية .
ولاذت بالفرار فجن جنونه وشق ليا به . وقال لها (ينعل دينك على الطلاق
بالثلاثة إن لم تأت بالمصاغ فأنت طالق) . مع العلم بأن عنتاة مجهولة .
لا يعلم لها مكان . فما الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب :

إن قول هذا الرجل (على الطلاق بالثلاثة إن لم تأت بالمصاغ فأنت
طالق) يساوى فى المعنى والدلالة والحكم قوله (والله إن لم تأت بالمصاغ
فأنت طالق) وهو إذا قال ذلك كان معلقاً طلاقها على عدم الإتيان
بمصاغها المسروق ، والطلاق المعلق لا يقع به شئ من الطلاق إذا قصد به
الحمل على فعل شئ أو تركه ، فإذا كان قصد الخالف مجرد حمل زوجته
على إتيانها بالمصاغ لم يقع به شئ من الطلاق ، وإذا كان قصده وقوع الطلاق
إذا لم تأت به فوراً وقع به طلاق رجعى واحد ، لأن هذا اليمين وإن كان
ظاهرها أنها غير مقيدة بوقت إلا أن نية الخالف فى إرادته إتيانها

(*) المعنى : فضيلة الشيخ حسن بنون - من ٧٤ - م ٥٧٠ - من ٢٧٤ ، ٢٧٥ -
٢٤ جيلدى الثانية ١٣٧٥ هـ - ٦ فبراير ١٩٥٦ م .

بالمصاغ فوراً بلون إمهال بادية من ثورته وشق ثوبه ، والمرجع في ذلك إلى نيته وقصده في تعليق هذا الطلاق ، فإذا كان ناوياً الفورية حين حلفه وقع الطلاق بمجرد الحلف إذا لم تأت به ، وإن لم يكن ناوياً الفورية لا يحنث مادام على قيد الحياة ، لإمكان وجدان المصاغ المسروق بأي طريق فلو لم تأت به حتى مات أحدهما فإنه يحنث حينئذ لتعذر الرد كما يحنث قبل ذلك إذا تأكدنا من تعذر رد المصاغ لأي سبب من الأسباب - يراجع رد المختار والتنقيح - هذا وأما شق الخالف ثوبه عند إخباره بسرقة المصاغ وسبه زوجته بقوله (ينعل دينك) فذلك منه منكر لا يقره عليه الدين ويجب على كل مسلم أن يتنزه عنه ، ويستغفر الله منه ويأخذ نفسه بالتؤدة ولسانه بالتمغف ، وفعله بعدم الشطط ، حتى تكون سبيله وفق أحكام الدين . وفق الله المسلمين إلى خيرى الدنيا والآخرة ، والله الهادى إلى سواء السبيل .



الموضوع (١٢٣) يمين الطبيب

المبدأ

اليمين الذى يقسمها طالب الطب عند تخرجه تشتمل على عدة مواليق لضمان أن يعمل بها الطبيب فى جميع أوقاته ، بحيث إذا خالف واحداً منها حثت ووجهت عليه كفارة اليمين .

مثل :

من هيئة البحوث الطبية والشرعية بوزارة الصحة عن بيان الحكم الشرعى فى اليمين الطبية التى يقسمها طالب الطب عندما يقدم إليه عبد الكلية شهادة إتمام الدراسة الطبية ، والتى يقسمها مرة واحدة حين تسلمه الشهادة المذكورة بالصيغة الآتية : « أقسم بالله العظيم بأنى سأكرس حياتى لخدمة الإنسانية سأقوم بتقديم واجب الاحترام والشكر اللاتيين لأسائلى الكرام . سأودى واجباتى الطبية بكل وعى وشرف . سأهمل كل الاهتمام بصحة مرضاى - سأحافظ على جميع الأسرار التى أوتئمت عليها إلخ ما جاء بهذه الصيغة » .

أجاب :

إن الصيغة المذكورة بالسؤال تشتمل على عدة أيمان بعدد المحلوف عليه وإن لم يذكر القسم به لفظاً إلا مرة واحدة فى أول هذه الأيمان إلا أنه ملحوظ ذكره مقدماً على كل محلوف عليه ، وهى وإن كانت مطلقة عن الوقت إلا أنها مقيدة بقرينة الحال أى يكون الخالف طبيباً مشتغلاً

(٩) الملفى : لمجلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٨ - م ١٠٢ - ص ٧٢ - ١٩ ذو القعدة ١٣٧٥ هـ - ٢٨ يونيو ١٩٥٦ م .

فكان الخالف قال في قسمه : أقسم بالله العظيم بأننى مادمت طبيباً
سأكرس حياتى لخدمة الإنسانية ، أقسم بالله العظيم بأننى مادمت طبيباً
سأقوم بتقديم واجب الاحترام والشكر اللاتين لأساتذتى الكرام — وهكذا
بقية أفراد المقسم عليه فكل منها يمين مستقلة على إثبات بفعل فى المستقبل
حالة كون الخالف طبيباً — فما دام الخالف متصفاً بهذا الوصف وجب
عليه شرعاً أن يبر بهذه الأيمان جميعها — وكلما ترك واحداً منها حنث
فى يمينه ووجبت عليه كفارة اليمين لأن اليمين حينئذ لعموم الأزمان —
فكلما ترك المحلوف عليه حنث مهما تكرر منه ذلك فى أحد أفراد المحلوف
عليه أو فيها جميعاً حتى يتحقق الغرض المنشود من تشريع هذه اليمين
لكل طالب طب تخرج وأراد أن يزاول مهنته بين الناس — فإن هذه الأيمان
موثيق لضمان أن يعمل بها الطبيب فى جميع أوقاته وفى جميع حالاته
بمحيط إذا خالف يميناً منها كان حائثاً ، وعليه أن لا يكرر هذا الحنث مرة
أخرى ، وأن يعود إلى طاعة ما يقضى به القسم الذى تعهد بأن يكون دستوره
فى حياته الطبية . والله أعلم .



الموضوع

(١٢٤) الحلف على المصحف يمين

المبادئ

- ١ - عضوية مجلس الأمة من الولايات العامة ، ولا يجوز تقليدها لمن ليس أهلاً لها
- ٢ - اختيار الأصلح لها أمانة ، وانتخاب غيره خيانة وسعى في ضرر الجماعة ، وهو غير جائز شرعاً
- ٣ - استحلاف أحد المرشحين لشخص بالله أو على المصحف على انتخابه فحلف وكان منافسه أصلح منه فتتحالف انتخاب الأصلح ثم يكفر عن يمينه
- ٤ - الحنث في اليمين - إذا كان فيه خير - مشروع ، والتمادى فيه معصية إذا أدى تنفيذ اليمين إلى ضرر .
- ٥ - من حلف على فعل واجب أو ترك حرام كان يمينه طاعة والتمادى فيه واجب ، ومن حلف على فعل محرم أو ترك واجب فيمينه معصية ، والتمادى فيه حرام ، والحنث فيه طاعة .

سئل :

بكتاب هيئة تحرير مديرية الغريبة المؤرخ ١٩٥٧/٦/١٠ المتضمن أن بعض المرشحين خطب الأمة يلجأ بوسائل متعددة إلى الحصول على إيمان من الناخبين بتحليف الناخب بالله العظيم ثلاثاً أو بتحليفه على المصحف أو بتحليفه على البخاري بأنه سيمتح صوته عند الانتخاب

(*) فضيلة الشيخ حسن مأمون - ص ٨٢ - م ٤٨ - ١٧ ذو القعدة - ١٣٧٦ هـ - ١٥ يونية ١٩٥٧ م .

لمرشح معين .. والمطلوب به الإفادة عن حكم الدين فيما إذا أقسم مواطن على المصحف ، أو بقسم آخر على إعطاء صوته لشخص معين ، وانضح له بينه وبين ضميره أن المرشح الذي أقسم على انتخابه ليس أصلح المرشحين ولا أكفأهم للنيابة ، فهل يحافظ على القسم الذي قطعه على نفسه وينتخب من أقسم على انتخابه وهو يعلم أنه ليس أصلح المرشحين ، أو يلجئ نداء ضميره وينتخب أصلح المرشحين ولو تعارض مع قسمه ؟

أجاب :

إن عضوية مجلس الأمة من المناصب الهامة والولايات العامة التي لا يجوز أن تقلد لغير أهلها ولن لا يصلح لها . فمن الواجب شرعاً على كل ناخب ألا يراعى في الانتخاب لهذا المنصب غير المصلحة العامة دون تأثر بأي مؤثر ، فينتخب الأكفأ الأصلح ، ولا يمكن من هو دون ذلك منه لأن اختيار الأصلح أمانة ، فإذا ضيعها باختيار غير الأصلح كان ساعياً في ضرر الجماعة ، والضرر غير جائز شرعاً لحديث « لا ضرر ولا ضرار » فإذا استحلّفه أحد المرشحين بالله أو على المصحف على إعطائه صوته فحلف ثم تبين له أن منافسه هو الصالح أو الأصلح حقاً دون من استحلّفه وجب عليه أن ينتخب المنافس ويكفر عن يمينه ، وكان الحنث في هذه الحالة واجباً ، والتمادى في اليمين معصية . وذلك لأن الحنث في اليمين مشروع إذا كان خيراً من التماذى فيه . لقوله صلى الله عليه وسلم (من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه) وفيه دليل على أن الحنث في اليمين أفضل من التماذى فيه إذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف ذلك باختلاف المحلوف عليه ، فإن حلف على فعل أمر واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة ، والتمادى فيه واجب ، والحنث معصية . وإن حلف على فعل أمر محرّم أو ترك أمر واجب فيمينه معصية والتمادى فيه حرام ، والحنث طاعة ، وهذا إذا كان الحلف بالله أو على المصحف . أما إذا كان الحلف بغير ذلك فلا يكون يميناً لأن الحلف شرعاً لا يكون إلا بالله أو باسم من أسمائه . والله أعلم .

الموضوع

(١٢٥) الحلف بالطلاق لغو ، وبالمصحف يمين شرعا

المبادئ

- ١ - الحلف بالطلاق من صيغ اليمين بالطلاق . وهو لغو لا يقع به شيء ، سواء وقع المحلوف عليه أم لا . وذلك طبقاً للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩
- ٢ - الحلف بالمصحف أو عليه أو بالقرآن يمين عرفاً ، ومن ثم اعتبر يميناً شرعاً
- ٣ - البر في اليمين واجب ، إلا إذا كان على معصية فيجب على الخالف الحنث والكفارة

سئل : من السيد /

بالمطلب المقيد برقم ٣٢٦ لسنة ٦٣ المتضمن أنه حلف بقوله على الطلاق بالثلاثة لا أزواج ابنتي لأى أحد من عائلتي . ثم حلف على المصحف الشريف تأكيداً لحلفه بالطلاق السابق ذكره . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما صدر منه من حلفه بالطلاق وعلى المصحف الشريف .

أجاب :

قول الخالف (على الطلاق بالثلاثة) من صيغ اليمين بالطلاق ، واليمين بالطلاق لغو لا يقع به شيء . طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وعلى ذلك فلا يقع باليمين المذكورة طلاق سواء وقع المحلوف عليه أو لم يقع . وأما حلفه على المصحف الشريف فقد جرى العرف بالحلف بالقرآن وبالمصحف . ومن ثم اعتبر الحلف بذلك يميناً شرعاً - والبر في اليمين واجب . إلا أن يكون

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٠ - م ١٧ - ١ يولية ١٩٦٢ م .

الحلف على معصية ، فحينئذ يجب على الخالف أن يحنث في يمينه ويكفر عنها . لقوله عليه الصلاة والسلام « من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » والكفارة هي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، فإن لم يقدر على الإطعام ولا على الكسوة صام ثلاثة أيام متتابعات . والإطعام يكون بإطعام العشرة المساكين مرتين ، يغديهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين . ويجزئ عند الحنثية القيمة ، بأن يعطى كل مسكين من النقود ما يكفي لطعامه مرتين على الوجه المذكور . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .



الموضوع

(٩٣٦) يمين بطلاق مستقبل

المبدأ

قول الرجل لزوجته « والله لأطلقك » ليس طلاقاً منجزاً ولا معلقاً ولا يقع به طلاق .

مثل :

من رجل بطلبه المقيد برقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٦ المضمن ، أنه على إثر نزاع قام بينه وبين زوجته قال لها « والله لأطلقك » ولم يطلق للآن . وطلب السائل بيان . هل يعتبر هذا اليمين طلاقاً أو لا ؟

أجاب :

إن قول السائل لزوجته « والله لأطلقك » ليس من صيغ الطلاق المنجز أو المعلق ، إنما هو توعد بالطلاق غير محدد بوقت معين ومؤكّد باليمين . فلا يقع بهذه الصيغة طلاق مادام السائل لم ينفذ ما توعد به من طلاقها بعد الحلف . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .

(٩) المتن : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - م ١٠٠ - م ٤٥٤ - ٢٩ يونية ١٩٦٦ م .

الموضوع

(١٢٧) اثر النية في انعقاد اليمين

المبادئ

١ - كون اليمين بالله تعالى تعتبر النية فيه نية الحالف لو كان مظلوماً
والأعبر نية الحالف عند أبي حنيفة ومحمد ، ويرى الخصاف اعتبار نية
الحالف قضاء ، ظالماً كان الحالف أو مظلوماً

٢ - كون اليمين بالطلاق والعناق ونحو ذلك تعتبر فيه نية الحالف إذا
لم ينو خلاف الظاهر ظالماً كان أو مظلوماً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٨٢ سنة ١٩٦٨ المتضمن : أن امرأة مرضت
بالشلل وأرادت إنهاء السفر خارج الديار المصرية لزيارة شقيقتها فخشى
والد هذه الفتاة أن تسافر بنته وبقي هناك ، وترك أمها المريضة
فأقسمت بنته على المصحف الشريف أنها لن تبقى عند أختها أكثر من شهر
ولن تتعاقد على عمل ، ولكن بنته سافرت ومكثت أكثر من شهر
وتعاقدت على عمل هناك مخالفة بذلك ما أقسمت عليه على كتاب الله
الكريم ، ولما واجهها والدها بما أقسمت عليه ، أجابت بأنها لم تحت في
يمينها ، لأنها أقسمت بنية أخرى غير التي أقسمت عليه ، ومن ثم لم تحت
في يمينها . وطلب السائل بيان . هل هذه الفتاة قد حثت في يمينها أم لا ؟
وإذا كانت قد حثت فما هي الكفارة الواجبة شرعاً . وهل اليمين تنعقد
بنية الحالف أم بنية المستحلف ؟

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٣ - م ٢٥٠ - ٢٥ يولية ١٩٦٨ م .

أجاب :

جاء في الجزء الثالث من رد المختار لابن عابدين ص ١٥٢ وما بعدها « رجل حلف رجلاً فحلف ونوى غير ما يريد المستحلف إن بالطلاق والعناق ونحوه يعتبر نية الخالف إذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر ظالماً كان الخالف أو مظلوماً . وإن كانت اليمين بالله تعالى فلو الخالف مظلوماً فالنية فيه إليه . وإن ظالماً يريد إبطال حق الغير اعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر . يدل على أن المراد - باعتبار نية الخالف اعتبارها في القضاء ، إذ لا خلاف في اعتبار نيته ديانة . ومذهب الحصاف تعتبر نيته في القضاء أيضاً إذا كان الخالف مظلوماً وبه يفتى . وأما الحلف بالله تعالى فليس للقضاء فيه مدخل . لأن الكفارة حقه تعالى لاحق فيها للعبد حتى يرفع الخالف إلى القاضي - كما في البحر . ولكنه إن كان مظلوماً تعتبر نيته فلا يأثم لأنه غير ظالم ، وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموساً لالفاظاً ولا معنى : وإن كان ظالماً تعتبر نية المستحلف فيأثم إثم الغموس وإن نوى ما يحتمله لفظه . وتصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقائها . لأن اليمين إنما تتعقد لتحقيق البر ، فإن من أخبر بغير أو وعد بوعده يؤكد باليمين لتحقيق الصديق ، فكان المقصود هو البر ، ثم تجب الكفارة خلفاً عنه لرفع حكم الخنث وهو الإثم ، ليصير بالتكفير كاللبار . فإذا لم يكن البر متصوراً لا تتعقد فلا تجب الكفارة خلفاً عنه . لأن الكفارة حكم اليمين وحكم الشيء إنما يثبت بعد انعقاده كسائر العقود . . . » وبالنظر في الحادثة موضوع البحث يتبين أن الخالفة قد نوت باليمين حين حلفها أبوها أمراً آخر غير الذي حلفها عليه أبوها ونواه عند التحليف . ولأنستطيع أن ندين ما إذا كانت الخالفة ظالمة أو مظلومة حتى يمكن بالتالي اعتبارها حائثة وتجب عليها الكفارة أو لا يمكن اعتبارها كذلك . والخالفة والمستحلف هما وحدهما اللذان يستطيعان التحديد ، ويمكنهما في ضوء ما ذكرنا من النص الفقهي تحديد الظالم والمظلوم منهما . وبالتالي تحديد ما إذا كانت الخالفة قد حثت في يمينها أو لم تحث . وعليهما أن يتقيا الله تعالى فيما يقررانه ويحشيا عقابه . والله ولي التوفيق وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام النسب

الموضوع (٩٢٨) نسب

المبادئ

١ - بولادة المطلقة لسنة أو أقل بعد الفرقة يثبت نسب المولود من المطلق

٢ - تزوجها من آخر وإقرارها بانقضاء عدتها بالحيفض في عقد الزواج وهي حامل غير معتبر . ونكاحها باطل .

٣ - إقرار الثاني بنسب البنت المولودة وقيدها باسمه في شهادة الميلاد غير معتبر شرعاً .

سئل :

طلب السيد وكيل نيابة الخليفة بيان الحكم الشرعي : في مطلقة أتت بينت لسبعة أشهر من تاريخ الطلاق ، هل يثبت نسبها من الأول أو الثاني ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً والذي عليه العمل بالمحاكم : أن الفرقة سواء كانت بطلاق بائن أو رجعي إذا وقعت بين الزوجين ثم ولدت الزوجة بعد الفرقة بسنة أو أقل - من تاريخ الفرقة - ثبت نسب ولدها من زوجها الذي وقعت الفرقة بينها وبينه ، لأن ولادتها لسنة أو أقل من سنة من تاريخ الفرقة دليل على أنها كانت حاملاً قبل حصول الفرقة فيثبت به النسب ، وذلك بناء على أنه يشترط لثبوت النسب قيام فراش الزوجية حين الحمل ، وعدم تجاوز

(*) الملقى : لمجلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٨ - م ٦٧ - ص ٤٨ - ١٢ شوال ١٣٧٥ هـ
- ٢٢ مايو ١٩٥٦ م .

الحمل سنة أيامها ٣٦٥ يوماً - وبالإطلاع على أوراق التحقيق تبين أن
ف. ح. ع. كانت زوجة م. أ. ع. بصحيح العقد الشرعي وبواسطة
الحكمة طلقت منه طلاقاً بائناً للضرر بتاريخ ١٩٥٤/٩/١٢ ثم تزوجت بأخيه
بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٥ بمقتضى وثيقة الزواج المودعة رقم (٦ - ٤٣ - ٣٤٧)
ثم وضعت بنتاً منى في ١٩٥٥/٤/٢٠ أى أنها كانت عند العقد عليها في
١٩٥٤/١١/١٥ حاملاً ، ثم وضعت بنتاً هذه بعد ذلك بنحو سبعة أشهر
من تاريخ الطلاق البائن في ١٩٥٤/٩/١٢ ، فتكون هذه البنت شرعاً بنت
زوجها الأول، وليست بنتاً لزوجها الثاني، وقد قرر زوجها الأول في التحقيق
أنها كانت حاملاً منه عند الطلاق، وبذا يكون زواجها بأخيه زواجاً غير
صحيح، لأن زواجها به تم وهي في عدة الأول، فلا تكون محلاً للعقد عليها، لأنها
محرمة عليه مادامت في العدة ، وإقرار الزوج الثاني بنسب هذه البنت وقبدها
باسمها في شهادة الميلاد غير صحيح، ولا يترتب عليه ثبوت نسبها منه ، لأن من
شروط صحة الإقرار بالنسب الذى يترتب عليه ثبوت النسب أن يكون الولد
المقر به مجهول النسب . والبنت المذكورة معروفة النسب ، لأن والدها طبقاً
لما سبق هو م. أ. ع. الذى ثبت نسبها منه، وقد تبين من التحقيق أنه معترف
بثبوت نسب هذه البنت منه باعترافه بأنها كانت حاملاً منه عند الطلاق .
ومن هذا يعلم الجواب . . .

والله أعلم .

الموضوع

(١٢٩) تنازل الأب عن بنوة ابنته لاختيه

المبادئ

- ١ - التبنّي لا يثبت به نسب من المتبنّي ، ولا يكون به الولد ابناً لمن تبناه ، ولا يجب لواحد منهما على الآخر حق أبوة أو بنوة
- ٢ - الإقرار بالبنوة يثبت به النسب شرعاً متى تحققت شروطه الشرعية
- ٣ - في كل الأحوال لا ينبغي لأى شخص أن يقر ببنوة ولد وهو لا يعتقد أنه ولد له وعلق من مائه .
- ٤ - لا يجوز شرعاً للأخ أن يتبنّى بنت أخيه ، ولا يجوز لأبها التنازل عنها لأخيه شرعاً على وجه يقطع نسبها الثابت منه حقيقة ، لأن النسب الثابت لا يقبل التسخير
- ٥ - النسب المعروف لا يقبل التحويل

مسئل :

من شخص موسر يريد أن يتنازل عن ابنته الصغرى لأخيه الأصغر الذى لم ينجب ذرية من زوجته (عالة هذه الصغيرة) وطلب السائل بيان : ما إذا كان يجوز لهذا الأب أن يتنازل عن ابنته ، وهل للأخ الأصغر أن يتبنّى بنت أخيه ، وهل له أن يقيدها باسمه في سجلات المواليد بدلا من أبها أسوة بما هو متبع مع الأطفال اللقطاء ؟

(٩) الفتى : مقابلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ١٦ - ١٦ شوال ١٣٧٦ هـ - ١٦ جمادى ١٣٥٧ م .

أجاب :

إن من النظم التي كانت سائدة في الجاهلية نظام التبنّي . وهو أن يتخذ شخص ولداً له سواء أكان هذا الولد (الدعي) معروف النسب أم مجهوله . وأن يصرح بأنه ليس ولداً حقيقياً له ، وكان المتبع أيضاً أن هذا التبنّي يثبت للولد - (الدعي) جميع الحقوق التي تثبت للابن الحقيقي على أبيه ، فجاء الإسلام وقضى على هذا النظام وأبطله . فأمر بأن لا ينسب أحد لغير أبيه . وأن لا ينسب الولد (الدعي) إلى من تبناه كما كان الحال قبل تشريع هذا الحكم الذي قرره الله سبحانه وتعالى في سورة الأحزاب بقوله سبحانه « وما جعل أديعائكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ^(١) » فقد أثبتت هذه الآية وغيرها من السنة والآثار الواردة في هذا الباب . أن التبنّي لا يثبت به نسب من المتبنّي .

وأن الولد المتبنّي لا يكون ابناً لمن تبناه . ولا يجب لأحد منهما على الآخر حق أبوة ولا بنوة . هذا هو حكم التبنّي في الشريعة الإسلامية . أما الإقرار بالبنوة فإنه وإن كان صحيحاً ويثبت به النسب شرعاً إلا أن ذلك مقيد بشروط ثلاثة : الأول : أن يكون الولد المقر بينوته مجهول النسب الثاني : أن يكون هذا الولد بحيث يولد مثله لمثل المقر به : الثالث : إذا كان الولد المقر بينوته مميزاً فلا بد من أن يصدق المقر في إقراره ، وفي كل هذه الأحوال لا ينبغي لأى شخص أن يقر ببنوة ولد وهو لا يعتقد أنه ولد له وخلق من مائه . إذا تقرر هذا : تبين أنه لا يجوز شرعاً لهذا الأخ أن يتبنّى بنت أخيه - كما لا يجوز لأبيها أن يتنازل عنها لأخيه على وجه يقطع نسبها الثابت منه حقيقة ، لأن النسب الثابت لا يقبل الفسخ - كما لا يجوز لهذا الأخ أن يقر ببنوة بنت أخيه ، لعدم توفر ما جعلته الشريعة شرطاً لصحة هذا الإقرار ، حيث إن هذه الصغيرة ليست مجهولة النسب ، بل منسوبة لأبوين حقيقيين ، فلا يجوز الإقرار ببنوتها ، كما لا يجوز قيدها باسم عمها بدلا من أبيها ، وإلا كان ذلك تحويلاً لهذا النسب الذي أصبح حقاً مكتسباً لهذه الصغيرة بالميلاد من أبيها وذلك

(١) من الآية ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب .

لا يجوز شرعاً ، لأن النسب لا يقبل التحويل . كما لا يجوز أن تعامل هذه البنت
 معاملة اللقطاء ، لأن اللقيط حتى مولود رماه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من
 تهمة الزنا إلى آخر ماقرره الفقهاء ، بما لا يمكن انطباقه على هذه الصغيرة التي
 ولدت من أبوين شرعيين تبين من السؤال أنهما ممن يتمتعون بسمعة حسنة
 ويسار فائق ، ومن كان على هذا يأبى أن يعامل ولده معاملة من لا ولى له .
 وبعد : فإننا ننصح الأخوين الكريمين بعدم الإقدام على كل ما من شأنه أن
 يؤدي إلى فسخ نسب هذه الصغيرة ، لأن النسب خالص حقها اكتسبته بالميلاد
 فليس لأحد أن يغيره ، وإن الإقدام على ذلك فضلاً عما فيه من القضاء على
 حقوقها المكتسبة شرعاً ، فإنه خروج على أمر الله الذي يقول : ادعوهم لأبائهم
 هو أقسط عند الله ، نسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه رضاه ، وأن يهب الزوجين
 العقيمين ذرية طيبة إنه عليم قدير .



الموضوع

(١٣٠) نسب ولد المطلقة بائناً ثابت ولو نفاه المطلق

المبادئ

- ١ - ولادة الولد بعد عشرة أشهر من الطلاق البائن مع عدم إقرارها بانقضاء عدتها شرعاً يثبت نسبه من المطلق ولو نفاه
 - ٢ - النفي في هذه الحالة لا قيمة له ، لأنها بالطلاق البائن صارت كالأجنبية عنه ، وشرط اللعان قيام الزوجية ، فلا يثبت اللعان بقذفها
- مثل :

بالطلب المقيد برقم ٩٣٠ سنة ١٩٥٨ المقدم من السيدة / ... المتضمن أنها طلقت من زوجها بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٧ واعترفت وقت الطلاق بأنها غير حامل ، ثم شعرت بالحمل ، وأرسلت لمطلقها بعد خمسين يوماً تقريباً تلغرافاً أخبرته فيه بأنها حامل . وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ وضعت ولداً ذكرًا قبلته بتفتيش صحة الدق ، وكان وضع الحمل بعد عشرة أشهر من تاريخ الطلاق ، وقد أخبرته عند الولادة بوضع حملها فأرسل لها إعلاناً على يد محضر أنكر فيه الولد ، وقال إنه ليس ابنه وطلبت السائلة الإفادة عما إذا كان يثبت نسب هذا الولد من مطلقها أم لا؟ وقدمت إشهاد الطلاق المتضمن طلالها منه طلاقاً أول بائناً (على البراءة) كما قلمت شهادة ميلاد الطفل وهما بالتاريخ المشار إليه في كل منهما .

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً في ملعب الحنفية الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المطلقة بائناً (بينونة صغرى أو كبرى)

(*) المقتضى : مقيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٢ - م ٢٢١ - ١٤ رمضان ١٣٧٧ هـ - ٢ أبريل ١٩٥٨ م .

إذا لم تقر بانقضاء عدتها وولدت ولداً لأقل من سنتين من تاريخ الطلاق يثبت نسبه من مطلقها ، أما إذا أقرت بانقضاء عدتها بعد الطلاق فإنه لا يثبت نسبه من مطلقها إلا إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ إقرارها بانقضاء العدة ، ونص فيه أيضاً على : أن المطلقة بائناً إذا ثبتت ولادتها بالينة الشرعية يثبت نسب المولود إذا وضعت في المدة المذكورة ولو نفاه المطلق لأن المبانة كالأجنبية فلا يثبت اللعان بقذفها – ولما شاع بين الناس فساد الدم وسوء الخلق ، واستغلت هذه الأحكام بالباطل فادعى نسب أولاد غير شرعيين، رأى المشرع بعد أخذ رأى الأطباء في أقصى مدة الحمل -استصدار المادة ١٥ من القانون ٢٥ المذكور التي نصت على : أن أقصى مدة الحمل هي سنة عدد أيامها ٣٦٥ يوماً ، لتشمل جميع الأحوال النادرة ومنع القضاة عند الإنكار من سماع دعوى نسب ولد لمطلقة أتت به لأكثر من هذه المدة من وقت الطلاق ، بناء على ما لولى الأمر شرعاً من الحق في منع قضائه من سماع بعض الدعاوى التي يشاع فيها التزوير والاحتيال . ولما كانت السائلة قد ذكرت أنها ولدت مولودها بعد عشرة أشهر من تاريخ الطلاق البائن ، ولم تقر بانقضاء العدة ، فإنه إذا ثبتت ولادتها ثبت نسب المولود من مطلقها شرعاً لولادتها قبل سنتين من وقت الطلاق ولو نفاه الزوج لما ذكرنا . كما تسمع دعواها قانوناً بإثبات نسب المولود من مطلقها ، لولادتها قبل مضي ٣٦٥ يوماً من تاريخ الطلاق . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم . . .

الموضوع
(٩٣١) نسب مولود
المبادئ

- ١ - أقل مدة لثبوت نسب الحمل ستة أشهر من تاريخ العقد .
٢ - ولادة الولد لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج مانع من ثبوت نسبه من الزوج .

سئل :

من السيد / ... بالطلب المقيد برقم ٧٩٥ سنة ١٩٦٨ المتضمن أنه تزوج بامرأة ثيب بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٤ بوثيقة زواج رسمية وطلقها بتاريخ ٩/٥/١٩٦٤ وكانت قبله زوجاً لشخص آخر ، ثم ولدت طفلاً بتاريخ ٢٤/٩/١٩٦٤ وقبضته باسمه غفلة منه ، وباحتساب مدة الزوجية حتى وضع حملها كانت أقل من ستة أشهر . وطلب بيان الحكم الشرعي

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً^(١) » ولقوله تعالى « وفصاله في عامين^(٢) » ففي الحمل ستة أشهر . وأنه إذا تزوج الرجل بامرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه منه ، لأن الحمل سابق على النكاح فلا يكون منه . وفي حادثة السؤال تزوج السائل بزوجه وهي ثيب ثم وضعت حملها بعد زواجه بها بأقل من ستة أشهر ، وعلى ذلك فلا يثبت نسب هذا المولود من السائل . هذا — وأما بحث إلحاق نسب هذا الطفل من مطلقها الأول أو غيره فليس في السؤال من البيانات ما يساعد على الإجابة عنه . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم . . .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي — من ١٠٣ — م ٢٢٨ — من ٢٦٦ — ٤ يناير ١٩٦٦ م

(١) من الآية رقم ١٥ من سورة الأحقاف .

(٢) من الآية رقم ١٤ من سورة لقنن .

من أحكام اعتناقه الاسلام

الموضوع (١٣٢) إكراه على الكفر

المبادئ

- ١ - من أجرى كلمة الكفر على لسانه أو كتبها تحت إكراه وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكون بذلك كافراً ، وعلى هذا إجماع الأئمة الأربعة
- ٢ - متى زال الإكراه أمر بإظهار إسلامه ، فإن أظهره فهو باق على إسلامه

سئل : من رجل :

قال : اعتنقت الإسلام منذ حوالى عام ، وأشهرت إسلامي بإعلام شرعى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١ . ونحت تهديد من عائلتي بالقتل أمل على إقرار كتابي ضد إرادتي وعقيدتي لرجوعي للمسيحية ، وبما أنى مازلت مؤمناً بقلبي بالإسلام ، ومؤدياً لجميع الفروض ، ومنزوجاً من سيدة مسلمة من عائلة كريمة ، فقد حررت خطاباً رسمياً لرئيس المجلس الملى القبطى أعلن فيه إشهادى للإسلام ، واستنكارى لما أُملى على نحت التهديد ، وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥١ ومسجل وتاريخه ثانى يوم لكتابة التهديد . فهل أعتبر مرتدّاً عن الإسلام بمجرد كتابتي لهذا الإقرار أمام الله ، أم لا أزال مسلماً كما أعتقد ؟

أجاب :

إن من أكره على الكفر فأجرى كلمته على لسانه أو كتبها مكرهاً وظنه مطمئن بالإيمان لا يكفر بذلك عند الله ، ولا تجرى عليه أحكام الكفر ، فلا تبين

(*) المعنى : فضيلة الشيخ همام السيد نصر - من ٦٥ - م ٢٢٨ - من ١١٢ - ١٧ شعبان ١٣٧٠ هـ - ٢٢ مايو ١٩٥١ م .

امراته، ويرثه المسلمون ويرثهم، ويدفن في مقابرهم ، وعلى هذا أجمع الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل رضى الله عنهم، واستدلوا بما روى أن عمار بن ياسر رضى الله عنه أخذه المشركون فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه (من الكفر) - فقيل يا رسول الله إن عمارا كافر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كلا إن عماراً ملىء إيماناً من قرنه إلى قدمه واختلط الإيمان بلحمه ودمه» فأتى عمار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبكي فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح عينيه ويقول «مالك إن عادوا فعلمهم بما قلت» فنزل قوله تعالى «إلا من أكره وقابه مطمئن بالإيمان»^(١) ومتى زال الإكراه أمر بإظهار إسلامه فإن أظهره فهو باق على إسلامه . والله ولي التوفيق .



(١) من الآية رقم ١٠٦ من سورة النحل

الموضوع

(٩٣٣) الائتهاد على الاسلام رسمياً واجب

المبدأ

من اعتنق الإسلام ديناً وجب عليه إظهاره رسمياً ، وإلا وجبت الحيلولة بينه وبين زوجته المسلمة التي تزوجها بعقد عرفي .

سئل :

من رجل قال : أنا أنتمى لطائفة الروم الكاثوليك ، مولود في ٢٥ مارس ١٨٧٧ ومن سنة ١٨٩٧ بعد مطالعته للتوراة والإنجيل والقرآن الكريم زاد إيماني بالرحمة ، واعتقادي رسخ في أن النبي الكريم محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم المرسلين ، فأسلمت من ذلك التاريخ ، وعندما أرتل آيات القرآن البعض يحاورني وأنا أقنعهم أن هذا الإسلام رضاء من رب العالمين - إلى أغسطس ١٩٤٨ حصل تعارف مع أرملة مسلمة ، وتم الاتفاق على الزواج . ولراحة ضمير الطرفين حررنا عقداً عرفياً شرعياً عند أحد الكتبة العموميين وبشهادة اثنين من المسلمين ، وصدّق معين ، وعلى كتاب الله وسنة رسوله ثم هذا الزواج ، فبعض إخوان السوء الجهلة فصلّوا الإيقاع بيننا لعدم اتخاذه رسمياً ، ولما سألت البعض الذين لم معرفة قالوا لماذا لا تشهر إسلامك ؟ فقلت لم أنا مسلم صميم من سنين عديدة ، ولو فرضنا أني كنت شاباً وسأ تزوج لا أشهر إسلامي حتى لا يقال عني ليس حياً في الدين بل لأغواض كثيرة فلراحة ضميري أرجو التكرم بآرائكم في صحة هذا الموضوع .

(٩) المقى : لمبيلة الشيخ حسين محمد مظلوف - ص ٧١ - م ٥٤١ - ج ٥ جلدی الأولى
١٣٧٢ هـ - ١٠ يناير ١٩٥٤ م .

أجاب :

اطلعنا على السؤال.والجواب - أنه مادام السائل قد اعتنق الإسلام ديناً كما يقول وجب عليه أن يشهر إسلامه رسمياً ، بعمل إشهاد بـللك أمام الجهة المختصة ، حتى يعتبر إسلامه قانوناً ، وتترتب عليه جميع آثاره ، ومنها تزوجه بالمسلمة المذكورة ، وإلا وجبت الحيلولة بينها وبينه ، حتى لا يعاشرها معاشره الأزواج ، ولا عبرة بقوله إنه لا يشهر إسلامه حتى لا يقال إنه أسلم لأغراض أخرى غير اقتناعه بالإسلام .

والله أعلم . . .



الموضوع

(١٩٤) اعتناق الاسلام

المبادئ

- ١ - الإقرار باعتناق الدين الإسلامي في الطلب المقدم إلى المحكمة الشرعية يعتمد به ، ويكون المقر مسلماً من تاريخ تقديم الطلب أمام الكافة
- ٢ - عند علم إقراره في الطلب بذلك يعتمد بإسلامه من تاريخ الإشهاد به .
- ٣ - لا يعتمد بإسلامه في المدة السابقة على تقديم الطلب بذلك .

سئل من سائل قال :

إنه كان مسيحياً منذ ولادته ، وبعد الدرس والاطلاع ابتداءً في اعتناق الدين الإسلامي ، وتقدم بطلب إلى المحكمة الشرعية بتاريخ ١٩٥٥/١/١٦ وتضمن الإشهاد أنه أشهد على نفسه أنه كان مسيحياً أرثوذكسياً وقد هداه الله إلى الإسلام ، واعتنقه ، ونطق بالشهادتين ، وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٥/٤/٣ ، وطلب الإفادة عن تاريخ اعتناقه الإسلام ، هل يكون من تاريخ الطلب أو من قبل تاريخ الطلب إذ أنه كان محباً للإسلام من خمس سنوات منذ ابتداء تعليمه أو من تاريخ الإشهاد ؟

أجاب :

بأن إسلامه المعتبر به في حق الكافة من تاريخ إقراره في الطلب الذي تقدم به إلى المحكمة وهو - ١٩٥٥/١/١٦ - إذا كان قد ذكر في الطلب أنه اعتنق

(*) الملقى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٤ - م ٥١٥ - ص ٢٢٧ - ٢٠ نوفمبر ١٩٥٥ م .

الدين الإسلامى ، أما إذا كان لم يذكر بالطلب أنه اعتنق الدين الإسلامى كما يفهم من الإشهاد ، إذ لم يشتر فيه إلى إسناد الإسلام لتاريخ سابق على ضبطه فيكون إسلامه من تاريخ الإشهاد وهو - ١٩٥٥/٤/٣ - وأما المدة السابقة على تقديم الطلب وهى مدة الميل والتعلم فلا يكون فيها مسلماً . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(١٣٥) عودة المرتد الى الاسلام

المبادئ

١ - ردة من أسلم ثم إشهاده بعودته إلى الإسلام صحيح وبه يكون مسلماً ، ولا أثر لردته السابقة ، وتعود به إليه عصمة نفسه وماله .

٢ - تقديم طلب منه إلى البطركية برجوعه إلى المسيحية وعدم متابعتها له ثم إظهار إسلامه بتاريخ لاحق له يعتبر به طلبه كأن لم يكن ولا أثر على إسلامه الثاني من صدور قرار في غيبته بقبول عودته إلى المسيحية
٣ - عقده على مطلقة المسلمة بعقد ومهر جديدين صحيح شرعاً

سئل :

من السيدة / ... بالطلب المقيد برقم ٢٥٢٦ سنة ١٩٥٨ المضموم إليه الطلب المقدم من زوجها السيد ... المقيم معها قالت إن زوجها المذكور كان مسيحياً قبل أن يتزوج منها وأشهر إسلامه بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٧ بإشهاد رقم ١٥٩٧٨ سنة ١٩٥٧ ، ثم تزوجت به بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ لدى المأخون . وبتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ طلقها نظير الإبراء بإلحاح وضغط أهلها وهو لا يزال مسلماً . ثم بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٥ تقدم إلى البطركية بطلب رجوعه إلى المسيحية ، ولم يتابع إجراءات هذا الطلب ، ثم بتاريخ ١٩٥٨/٨/٩ جدد إسلامه بالإشهاد رقم ٩٥٤٥ ، وعقد عليها من جديد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٠ ، ثم بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧ قرر المجلس الإكليريكي للأقباط الأرثوذكسي قبول رجوعه إلى المسيحية في غيبته بناء على طلبه السابق

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - من ٨٨ - م ١٢٢ - من ١١٢ - ٨ جنادى الثانية ١٣٧٨ هـ - ٩ مارس ١٩٥٨ م .

المؤرخ ١٩٥٨/٧/١٥ الذي تبرأ منه . وسألا عن حكم الزواج القائم بينهما الآن في ضوء هذه الوقائع .

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً أن المرتد هو الراجع عن دين الإسلام بإجراء كلمة الكفر على لسانه بعد الإيمان وهو عاقل صحيح غير مكره على إجرائها وحكمه : أنه يعرض عليه الإسلام وتكشف شبهته إن كانت له شبهة ، فإن تاب بأن أتى بالشهادتين ، وتبرأ عن كل دين سوى دين الإسلام صار مسلماً كما كان تعود إليه عصمة نفسه بمجرد رجوعه إلى الإسلام وكذا عصمة ماله لأنها تابعة لعصمة نفسه . ومادام أن زوج السائلة قد جدد إسلامه ثانية بمقتضى الإشهاد رقم ٩٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٨/٨/٩ فإنه على فرض أنه ارتد فعلا بعد إسلامه الأول يكون بذلك راجعاً إلى الإسلام ، ويصبح وكأنه لم يرتد أصلاً . هذا — وصلور قرار من المجلس الإكليريكي بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧ بقبول رجوعه إلى الديانة المسيحية بناء على طلبه المشار إليه المقدم منه بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٥ لا يغير من الواقع شيئاً ، وأن هذا الزوج قد عاد إلى الإسلام وأصبح مسلماً فعلا بمقتضى الإشهاد الثاني الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٨/٩ ولا يزال مصراً على الإسلام ، كما يتضح ذلك من طلبه ، فلا يخرج منه بقرار من المجلس المذكور في حالة غيبته ، وأيضاً فإن النص الشرعي يقضى بأن المرتد عن الدين الإسلامي لا دين له ، فلا يقبل منه شرعاً غير دين الإسلام . فإن أسلم فيها ، وإلا وجب قتله شرعاً . عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام « من بدل دينه فاقتلوه » — فقرار المجلس المشار إليه باطل شرعاً ونظاماً ولا أثر له . هذا بالنسبة لإسلام هذا الزوج . وأما بالنسبة لعلاقة زوجته (الطالبة) به شرعاً فإنه بعد أن تزوجها وهو مسلم في المرة الأولى طلقها وهو مسلم أيضاً نظير الإبراء بتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ وبذلك بانته منه بينونة صغرى ، ثم أعادها إلى عصمته بعدد جديد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٠ بعد تجديد إسلامه في ١٩٥٨/٨/٩ فيكون زواجه الثاني منها صحيحاً شرعاً . والله أعلم .

الموضوع

(٩٣٦) اسلام زوجة الكافر في دار الاسلام ودار الحرب

المبادئ

١ - اسلام زوجة الكافر وهما في دار الإسلام يقتضى عرض الإسلام عليه ، فإن أسلم فهي امرأته ، وإن أبى فرق بينهما ، ويكون ذلك بقضاء القاضى .

٢ - إسلامها وهما في دار الحرب لا تقع به الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاثاً إن كانت من ذوات الحيض ، وإلا فبمضى ثلاثة أشهر ، ثم تبين منه إن لم يسلم قبل انقضاء هذه المدة .

٣ - الإسلام ليس سبباً للفرقة ، ولكن الإبراء عنه من الزوج هو السبب فيها ، وهذا إذا كان إسلامها في دار الإسلام .

٤ - عند تعلن عرض الإسلام عليه لكونهما في دار الحرب - لقصور الولاية - يقام شرط الفرقة وهو هنا مضى الحيض أو المدة مقام السبب وهو الإبراء .

٥ - بإسلام زوجها قبل حيضها ثلاثاً ، أو قبل مضى ثلاثة أشهر يكونان على نكاحهما .

٦ - خروج أحدهما إلى دار الإسلام بعد إسلام أحدهما في دار الحرب يكون الحكم كما إذا أسلمت وهما في دار الحرب لعدم ولاية القاضى على من كان في دار الحرب .

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - من ١٠٠ - م ٢٢٢ - ٢٠ نوفمبر ١٩٦٤ م .

٧ - نجب عليها العدة عند الصالحين ، وتبدأ من عقب وقوع الفقرة بمضى ثلاث حبسات ، أو بمضى ثلاثة أشهر ، ولا عدة عليها عند أبي حنيفة .

سئل :

من السيدة / . . . بطلبها المقيدم رقم ٧٦١ سنة ١٩٦٤ المتضمن أنها تحمل جنسية جمهورية بورما وكانت تدين بالمسيحية ، وتزوجت من المدعو الإنجليزي الجنسية والمسيحي الديانة ، وكانت تقيم معه في بورما ، وفي شهر يونية سنة ١٩٦٢ تركته وذهبت إلى إنجلترا للدراسة وأقامت بلندن . أما زوجها فقد عاد إلى بلده وأقام بها حتى الآن بمفرده ، وحدث أثناء إقامتها بلندن للدراسة أن درست تعاليم الدين الإسلامي وصممت عن الاقتناع على الدخول في الإسلام ، وفعلا أشهرت إسلامها في يناير سنة ١٩٦٤ في المركز الإسلامي بلندن ، وحصلت على إشهاد بذلك ، وعندما علم زوجها بإسلامها أخذ في مضايقتها ومطاربتها غير أنه باختلاف الدين مع أن صلتها به قد انقطعت منذ سنة ١٩٦٢ عند مغادرتها بورما إلى إنجلترا للدراسة ، وأنها اضطرت إثر ملاقته من متاعب ومطاردة من زوجها إلى البحث عن بلد إسلامي تلجأ إليه لحمايتها ، ولتحصل على رأى الدين في عقد زواجها من زوجها المسيحي ، وقد حضرت إلى الجمهورية العربية المتحدة في الثاني من شهر أبريل سنة ١٩٦٤ وطلبت السائلة الإفادة عن الآتي :

١ - مصير عقد زواجها من هذا الإنجليزي المسيحي بعد إسلامها وهجرتها إلى بلد إسلامي ووجوده ببلد مسيحي هي إنجلترا ، وهل تقرير مصير هذا العقد يحتاج إلى حكم القاضي للتفريق بينهما ، أم يقع بمجرد إسلامها ووجودها ببلد إسلامي ووجود الزوج في دار حرب ؟

٢ - إذا اعتبر أن عقد الزواج مفسوخ منذ إسلامها في يناير سنة ١٩٦٤ فهل هذا الأمر يحتاج إلى عدة قبل زواجها من مسلم ، أم لا يحتاج إلى ذلك . ؟

أجابه :

المنصوص عليه في مذهب الحنفية أنه إذا أسلمت المرأة وزوجها غير مسلم وكانا في دار الإسلام عرض عليه الإسلام من القاضي ، فإن أسلم فهي امرأته وإن أبي فرق بينهما . أما إذا كانا في غير دار الإسلام وأسلمت الزوجة وزوجها غير مسلم لم تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض ، وإلا فبعد مضي ثلاثة أشهر ، ثم تبين من زوجها إن لم يسلم قبل انقضاء هذه المدة . قال صاحب الهداية : وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهي امرأته ، وإن أبي فرق القاضي بينهما . لأن المقاصد قد فاتت ، فلا بد من سبب تنبئ عليه الفرقة ، والإسلام طاعة فلا يصلح سبباً فيعرض الإسلام لتحصل المقاصد بالإسلام أو تثبت الفرقة بالإباء . ثم قال : وإذا أسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافر لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض ثم تبين من زوجها . وهذا لأن الإسلام ليس سبباً للفرقة ، وعرض الإسلام متعلق بقصور الولاية ، ولا بد من الفرقة دفعاً للفساد ، فأقننا شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في حفر البثر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها . وقال صاحب الفتح تعليقاً على قول صاحب الهداية حتى تحيض ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض وإلا فثلاثة أشهر ، فإن أسلم الآخر قبل انقضاء هذه المدة فهما على نكاحهما وإن لم يسلم حتى انقضت وقعت الفرقة ، وقال صاحب تبين الحقائق (ولو أسلم أحدهما في دار الحرب لم تبين حتى تحيض ثلاثاً ، فإذا حاضت ثلاثاً بان ، ثم قال وكذلك الحكم إذا خرج أحدهما إلى دار الإسلام بعد إسلام أحدهما في دار الحرب لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ، لعدم ولاية القاضي على من بقى في دار الحرب ، فالمرء يجتمع في دار الإسلام لا يعرض على المصر سواء خرج المسلم أو الآخر . ثم إذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث تلزمها العدة عند الصاحبين ، ولا تلزمها عند أبي حنيفة . وبما أن السائلة أسلمت في لندن في يناير سنة ١٩٦٤ وزوجها مسيحي يقيم بلندن فلا تقع الفرقة بينهما وبين زوجها إلا بعد مضي ثلاث حيض إن كانت ممن

نحيض ، أو مضى ثلاثة أشهر إن كانت من غير ذوات الحيض من تاريخ إسلامها ، من غير حاجة إلى عرض الإسلام أو إلى حكم القاضي، ثم إذا وقعت الفرقة بعد انقضاء الحيض الثلاث لزمها قبل أن تزوج من آخر عدة عند الصاحبين ، ولا يلزمها عند أبي حنيفة ، فيحل لها الزواج بعد انقضاء الحيض الثلاث الأول التي تقع بعدها الفرقة عنده ، وبعد انقضاء العدة عقب الفرقة عندهما . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٧) اسلام زوجة الكتابي

المبادئ

١ - بإسلام زوجة الكتابي يعرض الإسلام على زوجها ، فإن أسلم فهي امرأته، وإلا فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة قبل الدخول كان ذلك أم بعده .

٢ - ينقص هذا الشريق من عدد طلاقاته عليها ، بمعنى أنه إذا أسلم بعد ذلك وتزوجها قبل زواجها من آخر لا يكون له عليها سوى طلقين فقط .

٣ - تجب عليها العدة من تاريخ صدور حكم الشريق وتجب نفقتها عليه مادامت في العدة .

٤ - الولد يتبع غير الأبوين ديناً .

سئل :

من السيدة / بالطلب المقيد برقم ١٩٦٥-٤٨٠ المتضمن أنها كانت مسيحية الديانة ومتزوجة من مسيحي ورزقت منه بنتين . الأولى سنها سنة ونصف والثانية سنها تسعة أشهر ، وقد اعتنقت السيدة المذكورة الدين الإسلامي عن يقين وإيمان مؤمنة بأنه الدين الحق الذي يجب اعتناقه، وأشهرت إسلامها بإشهاد رسمي صادر من مكتب توثيق القاهرة رقم ٥٧٩١ بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٤ وطلبت السائلة بيان الآتي :

١ - هل تعتبر منفصلة عن زوجها المسيحي من تاريخ شهر إسلامها

؟ ١٩٦٥/٧/١٤

(*) الملقى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٠ - م ٢٢٢ - ١٥ ربيع الآخر ١٣٨٥ هـ - ١٢ يولية ١٩٦٥ م .

٢- هل من حق زوجها المسيحي أن يدعى أن الزوجية بينهما لا تزال قائمة تأسيساً على أن العدة لم تنقضى بعد ؟

٣- وإذا أشهر الزوج إسلامه بعد إسلامها وقبل انقضاء عدتها فهل تعتبر الزوجية بينهما قائمة ؟ .

أجواب :

المنصوص عليه في فقه الحنفية أنه إذا أسلمت زوجة الكتابي (المسيحي أو اليهودي) عرض الإسلام على الزوج ، فإن أسلم بقيت الزوجية بينهما . وإن لم يسلم حكم القاضي بالتفريق بينهما بإيائه عن الإسلام ، وبهذا الحكم تنقطع العلاقة الزوجية بينهما ولا سلطان له عليها . ويكون هذا التفريق طلاقاً بائناً سواء أكان قبل الدخول أم بعده فلا يملك مراجعتها وينقض بهذا الطلاق عدد الطلاقات التي يملكها الزوج على زوجته ، حتى لو أسلم بعد ذلك وتزوجها قبل أن تزوج غيره لا يكون له عليها سوى طلقتين إذا كانت طلقة التفريق غير مسبوقه بطلاق آخر ، وتجب عليها العدة وهي أن ترى الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ صلور حكم التفريق إن كانت من ذوات الحيض ، وأقل مدة تصلق فيها أنها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل ستون يوماً أو أن تضع حملها إن كانت حاملاً ، أما إذا لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملاً بأن كانت صغيرة لانهيض أو كبيرة وبلغت سن اليأس ، فعدها ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق أي الفرقة وجملة ذلك تسعون يوماً - ويجب على الرجل نفقة العدة لهذه المرأة إذا كان هناك دخول ، لأن المانع من استمرار الزواج قد جاء من جهته بسبب إيائه عن الإسلام ، وكذلك يقع طلاقه عليها إذا طلقها مرة أخرى وهي في العدة . هذا - والمقرر شرعاً أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، وأن حضانة الصغير مقررة شرعاً للأم مالم يعقل الولد الأديان أو يخاف أن يألف الكفر . وطبقاً لما ذكرنا : فبالإسلام السائلة زوجة المسيحي لا تقع الفرقة بينهما قبل عرض القاضي الإسلام عليه وإيائه عن الإسلام وتفريق القاضي بينهما بهذا الإياء ، فإذا أسلم الزوج المذكور عند عرض القاضي الإسلام عليه فهي زوجته ، وإن أبي فرق القاضي بينهما ، ويعتبر

هذا التفريق طلاقاً بائناً كما أسلفنا ، وبه تنقطع العلاقة الزوجية بينهما ، ولا سلطان للزوج عليها حتى ولو أسلم بعد ذلك سواء أكان إسلامه أثناء العدة أم بعدها ويكون أولادها الصغار مسلمين تبعاً لها ، لأن الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، وحق حضانتهم ثابت لما شرعاً متى كانت أهلاً للحضانة حتى يبلغوا السن المقررة للحضانة ، ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الردة

الموضوع

ردة الزوجة وما يتبع معها (١٣٨)

المبادئ

- ١- المرتدة محبس حتى تعود إلى الإسلام وتعزى بالضرب كل ثلاثة أيام حتى تعود .
- ٢- بمجرد ردتها تقع الفاقة بينها وبين زوجها ، لأن العقد يبطل بالردة غير أن الشافعية يشترطون في بطلان العقد قضاء القاضي بذلك .
- ٣- لا يجوز لها أن تزوج بغير زوجها الأول بعد عودتها إلى الإسلام .
- ٤- يجوز لكل قاض تجديد عقد زواجها بزوجة الأول بمجرد يسير وضمت بذلك أم لا .
- ٥- لا يجوز لأي دولة إسلامية أن تضع نظماً أو إجراءات تبيح للمسلم الخروج عن الإسلام ، ولو وضعت هذه النظم أو الإجراءات كانت باطلة شرعاً .

سئل :

من السيد / وكيل نيابة الميناء الجزئية ببورسعيد بكتاب النيابة رقم ٧٤٤٠ المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ المطلوب به بيان الإجراءات التي تتبع في ارتداد مسلمة عن الإسلام وزواجها بمسيحي .

أجاب :

إنه لما كان النبي صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء عليهم السلام ورسالته هي آخر الرسالات التي أنزل الله بها الوحي على الرسل الكرام من قبله وكانت رسالته عامة لجميع العالمين ، كان الناس جميعاً مخاطبين برسالته

(*) الملقى : بمخيلة الشيخ حسن مكيون - من ٧٤ - م ٤٧٢ - من ٢٩٢ - ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - ٥ نوفمبر ١٩٥٥ م .

عليه السلام، ومطالين بالنظر فيما جاء به . قال تعالى (إن الدين عند الله الإسلام)^(١) وقال تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين)^(٢) وقال تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون)^(٣) لما كان الحال كذلك عنيت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على العقيدة الإسلامية وانتشارها ، ووضعت العقوبات الشديدة لمن يدخل في الإسلام ثم ينقلب عليه حيث جاءت بقتل الرجل المسلم الذي يترد عن الإسلام ولا يرجع إليه ثانية بعد رده ، كما جاءت بأحكام أخرى تفصيلية لمعاملته في ماله الذي كسبه حين إسلامه وماله الذي كسبه حين رده ولمن يقول إليه هذا المال في الحالين ، كما بينت حكم بيعه وشرائه وهبته ورهنه وتصرفه في ماله حال رده إلى آخر ما جاء في الفقه الإسلامي من الأحكام المتعلقة به . هذا بالنسبة للرجل المسلم الذي يترد عن دين الإسلام . أما المرأة المسلمة فإن الشريعة وإن وافقت بينهما في معظم الأحكام الخاصة بهما إلا أنها لم تقض بقتلها إذا ارتدت عن الإسلام ولم تعد إليه ، وإنما اتفق فقهاء المسلمين على أنها تحبس أبداً حتى تعود إلى الإسلام وتبرأ من كل دين سوى دين الإسلام وإن أبت أجبرت عليه . جاء في الجامع الصغير (وتجبر المرأة على الإسلام ولا تقتل إن أبت العود كالرجل ولكن تحبس إلى أن تعود أو تموت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء) وجاء في الفتح أخرج الطبراني في معجمه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه عليه عليه وسلم قال له حين بعثه إلى اليمن أيما رجل ارتد عن دين الإسلام فادعه فإن تاب فاقبل منه وإن لم يتب فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن دين الإسلام فادعها فإن تابت فاقبل منها فإن أبت فاستنبا . وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال (لا تقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام ولكن يحبس ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه) وذكر الفقهاء أنها تعزر بالضررب كل ثلاثة أيام حتى ترجع عن الكفر وتبرأ من كل دين يخالف دين

(١) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٢٨ من سورة سبأ .

الإسلام، وبمجرد ردّها تقع الفقرة بينها وبين زوجها ، لأن الردة تبطل عقد النكاح . وعند الاختفية تقع الفقرة بينهما بمجرد ردة أحدهما ، واشترط الشافعي لبطان عقد الزواج قضاء القاضي بالفرقة أو تنقيح الحامدية . ولا يجوز لها أن تزوج بغير زوجها الأول ، وإن فعلت كان نكاحها باطلاً شرعاً ، لأنه ليس لها أن تزوج بغير زوجها الأول بعد أن تعود إلى الإسلام ، ولكل قاض أن يحدد عقد النكاح بينهما حينئذ بمهر يسير رضيت بذلك أو أبت . جاء في المنتقى شرح ملتقى الأبحر (ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة أحداً من الناس مطلقاً) هذه هي مجمل الأحكام الشرعية في هذا الموضوع . وبما تقدم يعلم أن المرتدة تحبس حتى تعود إلى الإسلام ، ولا يصح زواجها بغير زوجها الأول ولو تزوجت غيره كان زواجها به باطلاً شرعاً ، لأنه من التصرفات التي اتفق الفقهاء على أنها باطلة ما دامت المرتدة في دار الإسلام ولم تلحق بدار الكفار ، ومن ثم والحكم ما سبق لا يجوز شرعاً للدولة مسلمة أن تضع النظم والإجراءات لخروج المسلمين من دينهم ولو وجدت هذه الإجراءات في أية دولة مسلمة كانت باطلة شرعاً . والله أعلم .



الموضوع

(١٩٩) ردة غير معتبرة شرعا

المبادئ

- ١- قول الرجل لزوجته (أنت كفرتينى) أو (أنا خلاص خرجت من دين المسلمين لدين النصارى) لا يعتبر ردة وبالتالي لا يفسخ به عقد الزواج بينهما متى كان غير واع لما ينطق به ولا قاصد له .
- ٢- يشترط فى صحة الردة عن الإسلام العقل والصحو والطوع فلا ردة لجنون أو معنوه أو منهوش .

سئل :

من رجل قال : إنه سلم زوجته عشرين جنياً أمانة لأصحابها عنده لتحفظها ، ولما حل ميعاد تسليمها طلبها منها فأحضرت له ستة عشر جنياً منها فقط ، فثار عليها وحلف قائلاً (والله إن ما كنتيش نجيبى الأمانة دى تكونى على ذمة نفسك مش على ذمتى) . وقال أيضاً أثناء ثورته وبدون وعى منه (أنت كفرتينى وضربت نفسى بالنعال أنا خلاص خرجت من دين المسلمين لدين النصارى) وقال إنه لم يدرك ما قاله فى ثورته ولا يقر ما أتاه ولا يقيم عليه بضمير خالص لله - ويطلب بيان الحكم الشرعى فيها صدر منه ...

أجواب :

إنه يظهر من قول السائل لزوجته بعد أن ظهر له أنها تصرفت فى جزء من الأمانة التى أودعها عندها (والله إن ما كنتيش نجيبى الأمانة دى تكونى على ذمة نفسك مش على ذمتى) وأنه علق طلاقها على عدم الإتيان بباقي الأمانة

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - ص ٧٤ - م ٤١٧ - ص ٣١٢ - ٤ ربيع الآخر ١٣٧٥ هـ - ١٩ نوفمبر ١٩٥٥ م .

الذى تصرفت فيه منها فهو طلاق معلق ، وحكمه أنه إذا قصد به مجرد حمل زوجته على الإتيان بالأمانة كاملة فلا يقع به شيء ، وإذا قصد به تطبيقها إذا لم تنفذ ما طلبه منها وقع طلاق رجعى . ويبدو مما جاء بسؤاله أنه أراد بهذه الصيغة حملها على الإتيان بمبلغ العشرين جنبها فوراً ، بدليل أنه ثار لمجرد علمه بأنها لم تحتفظ بالأمانة كاملة إلى وقت طلبها ، ولا يقصد بها رد الأمانة فى أى وقت ولو طال بها الأجل – كما يظهر أنه علق طلاقها على رد الأمانة ليحملها على المبادرة بإكمالها ليتمكن من ردها لأصحابها كاملة حين طلبهم إياها منه ، ومع هذا فالأمر موكول إلى غرضه وقصده من تعليق الطلاق المذكور ، فإن قصد به الحمل فقط لم يقع به شيء من الطلاق ، وإن قصد به وقوع الطلاق عند عدم الإتيان بالأمانة كاملة فوراً وقع به طلاق رجعى واحد كما سبق أن بينا . هذا بالنسبة ليمين الطلاق المذكور .

وأما قوله أثناء ثورته وبدون وعى (أنت كفرتبنى وضربت نفسى بالنعال ، وقوله أيضاً أنا خلاص خرجت من دين المسلمين لدين النصارى) فلا يعتبر ردة ينسخ بها عقد النكاح بينه وبين زوجته لصلوره منه بدون وعى كما يقول ، أى أن ثورته أفقدته عقله فنطق بما نطق به بدون قصد ولا وعى لما نطق به ، لأن الفقهاء نصوا على أن شرط صحة ردة المسلم عن الإسلام العقل والصحو والطوع ، وعلى عدم صحة ردة مجنون ومعتوه ومدهوش – ولكننا مع هذا نتصح السائل بأن يتوب إلى الله سبحانه وتعالى مما نطق به بدون وعى وأن يملك نفسه عند الغضب حتى لا يتعرض لمثل هذا الموقف الذى لا يليق بالمسلم . والله الهادى إلى سبيل الرشاد . والله أعلم .

الموضوع (١٤٠) اسلام الصبي وردته وارثه

المبادئ

- ١ - ارتداد الصبي العاقل صحيح عند أبي حنيفة ومحمد وإسلامه إسلام عندهما ولا ميراث له من أبويه إن كانا كافرين .
- ٢ - مذهب أبي يوسف أن ردته غير صحيحة وإسلامه صحيح .
- ٣ - بإسلام والديه أو أحدهما يصير مسلماً تبعاً له .

مثل :

من السيد / قال : إن مسيحياً رزق من زوجته المسيحية ابناً وولدتاً ثم أسلم بإشهاد شرعي في ٩ مارس سنة ١٩٤٢ . ثم طلق زوجته المسيحية وتزوج من مسلمة ، ثم مات في ١٥/٥/١٩٥٢ وكانت زوجته المسلمة حاملاً ووضعت حملها ابناً بعد الوفاة بنحو سبعة أشهر . أما ولداه الآخران من المسيحية فكانت سن الابن وقت وفاته إحدى عشرة سنة وكانت سن البنت اثنتي عشرة سنة وقد كانا في يد أمهما المسيحية منذ ولادتهما ولا يزالان بقيان معها ومع زوجها المسيحي في مسكن واحد وقد عملتهما أمهما عقب الولادة وهما يتعلمان من قبل وفاة والدهما وإلى الآن (الديانة المسيحية ويعيشان مع أمهما وزوجها المسيحي بالكنائس لأداء الطقوس الدينية الكنسية من قبل وفاة والدهما وإلى الآن ، والبنت لا تزال تلبس الصليب في صدرها ، وقد أقيمت أمها المسيحية وصياً عليها واعترفت بهذه الصفة بأنهما مسيحيان ، ثم استبدل بها وصي آخر اعترف أيضاً بأنهما مسيحيان .

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٢ - م ١٦٨ - ١١ ربيع الآخر ١٣٥٧ هـ - ٢ نوفمبر ١٩٥٧ م .

وطلب السائل بيان حكم الفقه في شأن الولدين المذكورين أيرثان والدهما المسلم ، أم هما ممنوعان من ميراثه لأنهما - وقد تجاوزا حد التمييز والعقل - ابتغيا من قبل وفاة والدهما ووقت وفاته غير دين الإسلام .

أجـاب :

إن المنصوص عليه في مذهب الحنفية أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً وأن ارتداد الصبي العاقل صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافاً لأبي يوسف قال صاحب تنوير الأبصار وشارحه الدر المختار بالنسبة للتبعية في الدين والولد يتبع خير الأبوين ديناً إن اتحدت الدار ولو حكماً بأن كان الصغير في دارنا والأب ثمة . وعلق عليه صاحب رد المحتار بقوله هذا يتصور من الطرفين في الإسلام العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض والتفريق أو بعده في مدة يثبت النسب في مثلها ، أو كان بينهما ولد صغير قبل إسلام أحدهما فإنه بإسلام أحدهما يصير الولد مسلماً وقال صاحب الهداية بالنسبة لارتداد الصبي العاقل (وارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، ويجوز على الإسلام ولا يقتل وإسلامه إسلام لا يرث أبويه إن كانا كافرين ، وقال أبو يوسف ارتداده ليس بارتداد وإسلامه إسلام . وعلق صاحب الهداية على قوله وارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد بقوله يعنى يجرى عليه أحكامه فيبطل نكاحه ويجرم من الميراث ويجوز على الإسلام ولا يقتل . وقال صاحب الكنز في ذلك أيضاً وارتداد الصبي العاقل صحيح كإسلامه ويجوز عليه ولا يقتل . وعلق صاحب البحر على ارتداد الصبي بقوله : أما الثاني أعنى رده فيها خلاف أبي يوسف نظراً إلى أنها مضرّة محضة . ولهما أى أبي حنيفة ومحمد أنها موجودة حقيقة ولا مرد للحقيقة . ومما سبق من النصوص يظهر الجواب على السؤال وأنه بإسلام والد الولدين المستول عنهما وهما صغيران أصبحا مسلمين تبعاً له باتفاق الفقهاء وأنه يغشيانهما أماكن عبادة غير المسلمين واشترآكهما مع غير المسلمين في عبادتهم وطقوسهم الدينية بعد تجاوزهما سن التمييز عاقلين أصبحا مرتدين عن دين الإسلام عند الإمام ومحمد ، وهو ما نرى الأنخذ به

وبما أن الولدين المذكورين كانت ردتهم قبل وفاة والدهما المسلم ووقت وفاته فلا يرثانه شرعاً ، لأن المرتد لا يرث أحداً ، وتكون جميع تركة المتوفى المذكور لزوجته المسلمة تستحق الثمن لوجود الفرع الوارث ولابنته الذى كان حملاً وانفصل قبل مضي سبعة أشهر من وفاة والده الباقى بعد الثمن تعصيباً طبقاً للمادة ٤٣ من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . ولم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة . والله أعلم .



الموضوع

(٩٤١) ردة

المبادئ

١- من الثابت شرعاً أن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

٢- من قال بظهور نبي بعده فهو مرتد عن الإسلام ولا يرث من مسلم ولا يجوز أن يكون وكيلاً أو ولياً على أحد من أقاربه المسلمين .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٩ المتضمن أن جماعة من المسلمين يسمون باسم خاص بهم ويقعون في إحدى البلاد الإسلامية يؤمنون بزول نبي في باكستان بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذه الطائفة ، وهل يجوز لأحد منهم أن يرث أباه المسلم ؟ وهل يجوز أن يكون وكيلاً أو ولياً عن أشقائه المسلمين أولاً ؟ ...

أجاب :

إن من الثابت شرعاً أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والمرسلين وثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع . فمن قال بظهور نبي بعده نص الفقهاء على أنه يكون مرتداً، وحكم المرتد أنه لا يرث من أبيه المسلم ولا من أحد أقاربه المسلمين، ولا يجوز شرعاً أن يكون وكيلاً أو ولياً على أحدهم لأنه لامة له . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان ما ذكر به صحيحاً وثابتاً والله أعلم .

(*) الحق : فضيلة الشيخ حسن مامون - ص ٨٨ - م ٢٨٦ - ص ٢٥٢ - ٢١ محرم ١٣٧٩ هـ - ٢٧ يولية ١٩٥٩ م .

الموضوع

(١٤٢) حكم مرتكب المعاصي والأمر بها

المبادئ

١ - مرتكب المحرمات أو الأمر بها اعتقاداً بحلها كافر .

٢ - باعتقاد كل منهما حرمتها يكون عاصياً ويستحق العقاب شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي يطلب فيه السائل بيان حكم الشريعة الإسلامية في مسلم بالغ عاقل يرتكب المحرمات المنصوص عليها في الكتاب والسنة كقتل المسلم وهتك عرضه وأخذ ماله من غير حق شرعي معتقداً جواز ذلك وحله ، أو يأمر بارتكاب هذه المحرمات معتقداً كذلك جوازها وحلها . وكذلك بيان الحكم فيمن ارتكب هذه المحرمات معتقداً تحريمها وعدم جوازها ؟

أجاب :

أجمع المسلمون على أن من أنكر ما ثبتت فرضيته كالصلاة والصوم أو حرمة القتل والزنا بمصدر تشريعي قطعي في ثبوته عن الله تعالى ودلالته على الحكم وتناقله جميع المسلمين كان خارجاً عن رتبة الإسلام لا تجرى عليه أحكامه ولا يعتبر من أهله . قال الإمام ابن تيمية في مختصر فتاواه « ومن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلاة أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة كالقواحش والظلم والخمر والزنا والربا . أو جحد حل بعض المباحات المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر مرتد » وعلى ذلك فالمسلم العاقل الذي يرتكب المحرمات المنصوص

(*) المتن : نصية الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٠ - م ٢١٩ - ١٧ أكتوبر ١٩٦٤ م .

على حرمتها في الكتاب أو السنة كقتل المسلم وهتك العرض وأخذ المال من غير حق شرعى أو يأمر غيره بارتكابها معتقداً جواز هذه الأعمال يكون جاحداً لتحريم المحرمات المتواترة ، ومنكراً لحرمة ما ثبتت حرمة دليل قطعى فيكون كافراً مرتداً . أما من يرتكب المحرمات وهو يعلم بحرمتها ومن يأمر بارتكابها وهو يعلم بعدم جوازها فيكون مسلماً عاصياً فاصفاً يستحق العقاب شرعاً ولا يخرج بذلك عن رتبة الإسلام . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٩٤٣) ردة الصبي المميز معتبرة شرعاً

المبادئ

- ١- ردة الصبي المميز مجبرة ولكنه لا يقتل إلا بعد البلوغ وإصراره على ردة على الأصح .
- ٢- سن التمييز عند الحنفية يكون ببلوغه سبع سنوات .
- ٣- تعمد الصبي المميز بالكنيسة وهو في العاشرة من عمره بواسطة أبيه المرتد يعتبر به مرتداً ، ولا يعتبر تصرف أبيه إكراهاً له على الردة ما دام لم يصلر منه ما يدل على علم القبول .
- ٤- زواج المرتد باطل في الشريعة الإسلامية أيا كانت ديانة الزوجة التي تزوجها .
- ٥- لا ولاية للمرتد على أحد مطلقاً .

مثل :

إن مصرياً مسلماً تزوج من مسيحية وأنجب منها ولداً في سنة ١٩٢٣ وفي سنة ١٩٣١ ارتد هذا الشخص عن الإسلام واعتنق الدين المسيحي ، وفي سنة ١٩٣٤ قام بتنصيب ابنه الذي رزق به في سنة ١٩٢٣ وكانت سنه إذ ذاك نحو عشر سنوات ، وفي سنة ١٩٤٢ تزوج هذا الابن الذي عمده أبوه ونصره من سيدة مسيحية وتم الزواج في الكنيسة السريانية الكاثوليكية ، وكانت سنه وقت الزواج تسعة عشر عاماً وأنجب أولاداً ثلاثة بنين وبنات . وسأل الطالب . هل هذا الزواج صحيح شرعاً ؟ وهل استمرار إقرار الزوجين به سنين عديدة يصحح ما يكون قد شابه من عوار عند الانعقاد ؟ وهل يلزم لصحة الزواج أن يتم أمام الجهة الشرعية المختصة ؟ وما مدى ولاية الأب المرتد

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٢ - م ٢٠٢ - ١٢ مايو ١٩٦٨ م .

على القاصر وأثر تنصيره له وهو ناقص الأهلية ولا تقبلير له ؟ وهل يعتبر
 ما وقع ارتداد من الابن مع ملاحظة أنه حينما بلغ وأدرك لم يرجع إلى دينه
 الإسلام ، ولم يوجد من حوله من يصهره بدين الإسلام وتعاليمه ليستطيع
 المفاضلة بين الاسلام وغيره . وجاء ضمن الأوراق المقدمة شهادة
 من بطرركخانه السريان الكاثوليك بالقاهرة بأن السيد / قد قبل
 العمد الذي وقع في ٦ مايو سنة ١٩٣٣ .

أجباب :

اختلف فقهاء الحنفية في اعتبار البلوغ شرطاً لصحة الردة . فقال أبو حنيفة
 ومحمد إن البلوغ لا يعتبر شرطاً في صحة الردة من الشخص ويكفي العقل .
 ومن ثم لو ارتد الصبي المميز عن الإسلام تعتبر ردة وتبني عليها الأحكام
 ما عدا القتل فإنه لا يقتل لإلأبعد البلوغ والاستمرار على الردة . وقال أبو يوسف
 يعتبر البلوغ شرطاً لصحة الردة ومن ثم لا تصح ردة الصبي المميز عنده
 ما لم يبلغ والأول هو الأصح . والصبي المميز هو الذي يميز الخبيث من الطيب
 والقصار من النافع ، وقدر فقهاء الحنفية سن التمييز بسبع سنين . والصبي في
 حادثتنا قد نصره أبوه وعمده وهو في سن تزيد عن العاشرة ، ولا يمكن أن يعتبر
 تصرف أبيه لإكراهاً على الارتداد مادام لم يصدر من الصبي ما يدل على عدم
 قبوله لهذا التنصير فيعتبر والحالة هذه مرتداً ، ويؤيد ذلك أنه استمر على
 الارتداد وقبول الردة بعد أن بلغ وتزوج وهو على هذه الحال ، والمقرر أن
 المرتد لادين له وأن زواجه يعتبر باطلاً شرعاً في نظر الإسلام أياً كانت
 ديانة الزوجة التي تزوجها ، ومن ثم لا نجد مجالاً للبحث في صحة هذا الزواج
 في نظر الديانات والشرائع الأخرى ، ولا فيما قد يترتب عليه من آثار في نظر
 تلك الديانات والشرائع . وما دمتنا قد جرينا على اعتبار ردة الصبي المميز
 واعتبرنا بالتالي ردة الصبي موضوع الحادثة باعتبارها صادرة منه عن رضا
 وطوعية . فإنه لا مجال للبحث في مدى ولاية الأب المرتد على ابنه إذ لا ولاية
 للمرتد على أحد ، والفعل مسند إلى الشخص لا إلى أبيه وما ذكر يعلم الجواب
 عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٤٤) اعتناق الدين البهائي ردة عن الاسلام

المبادئ

- ١ - من اعتنق الدين البهائي يكون مرتداً عن الإسلام .
- ٢ - يستتاب ويعرض عليه الإسلام وتكشف شبهته إن كانت ، فإن تاب فيها وإلا قتل شرعاً .
- ٣ - لا مانع من إحالة أوراقه إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق لعمل إشارات توبة له .

سئل :

طلبت مديرية أمن الغربية قسم السكرتارية بكتابها رقم ٢٠٤٢ بحرفاته الإفادة بما يتبع نحو التماس المواطن السيد / اعتناق الدين الإسلامي الخفيف لسابقة انتسابه لطائفة البهائيين ، وأنه ثابت بكل من شهادة ميلاده وبطاقته الشخصية أنه مسلم .

أجاب :

إن السيد - أ . س . ج (موضوع السؤال) كان في الأصل مسلماً من أبوين مسلمين وثابت في شهادة ميلاده وبطاقته الشخصية أنه مسلم ثم اعتنق الدين البهائي أو نسب إليه اعتناقه كما يقول هو - ومن اعتنق الدين البهائي يكون مرتداً عن الدين الإسلامي ، وحكم المرتد شرعاً أنه يستتاب ويعرض عليه الإسلام وتكشف شبهته إن كانت فإن تاب فيها وإلا قتل شرعاً . وبما أن المذكور يريد التوبة والعودة إلى دينه الأصلي (الإسلام) وقد كان العمل

(*) الفتى : مفيلة الشيخ أحمد حريدي - ص ١٠٥ - م ١٤ - ٢٥ مارس ١٩٦٨ م .

جارياً قبل إلغاء المحاكم الشرعية على أن من خرج عن أحكام الدين الإسلامى
ثم أراد التوبة يعمل له إشهاد توبة أمامها ويسجل فى الدفاتر والمضابط الرسمية
ولما ألغيت المحاكم الشرعية أحييت أعمال التوثيق بها إلى مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق ، ولا مانع مطلقاً من إحالة الأوراق إلى مصلحة الشهر العقارى
للا توثيق لعمل إشهاد توبة للشخص المذكور أمامها . والله أعلم .



من أحكام المساجد

الموضوع

(١٤٥) تحف المسجد وما به من قناديل أثرية وقف أم ملك

المبادئ

١- متى وجد بالمسجد ما يخصه ، ولم يوجد له مالك معين يكون الموجود به وقفاً .

٢- وجود مالك معين له وإبائه أنه إنما أتى به لمنفعة مؤقتة فقط ، يكون ذلك الشيء ملكاً تاماً له عند محمد ، ويكون وقفاً عند أبي يوسف بمجرد وضعه في المسجد .

٣- نقل ناظر الوقف أو متولى المسجد نجفة المسجد أو قناده إلى منزله يكون غصباً ، وتتجه عليه دعوى رد المخصوص إلى جهة الوقف .

مثل :

عن حكم الفقه الإسلامي فيما إذا كان بأحد المساجد نجفة أثرية ثمينة تقدر قيمتها بالآلاف الجنيهات خاف عليها ناظر المسجد من التلغ أو السرقة إذا بقيت به فتقلها من المسجد إلى منزله ، ثم توفي الناظر المذكور والنجفة في منزله تحت يد زوجته وأولاده ، فهل يسرى على هذه النجفة النص العام فيما يتعلق بالمتقول وتصبح ملكاً لواضع اليد عليها بحجة أنها لم تذكر بكتاب وقف المسجد المذكور وأن دعوى الوقف لا تسمع عند إنكاره إلا إذا وجد به إشهاد أو أن وقف المسجد وجميع المتقولات التي توجد به لها حكم خاص واعتبارها وقفاً لا يتوقف على صدور الإشهاد وإنما يتوقف على إنشاء المسجد وإذن الناس بالصلاة فيه متى تحقق هذا صار وقفاً ولو لم يصدر به إشهاد ويدخل في وقفته تبعاً كل ما يتصل بأداء العبادة

(٩) المفتى : فضيلة الشيخ ملام السيد تمار - س ٦٤ - م ٣١ - س ٦٤ - ٢٦ جباى الأولى ١٣٧٠ هـ - ١٢ فبراير ١٩٥١ م .

في ذلك المسجد من مفروشات ومصاييح وقناديل وما إلى ذلك مما هو لازم لأداء العبادة في المساجد ، فقي ثبت أن تلك النجفة كانت بالمسجد ونقلها الناظر إلى منزله ثبتت ملكية المسجد لها وإن لم يرد ذكرها بكتاب الوقف هذا ما أرجو إفاذتي عن حكم الفقه الإسلامي فيه مع ملاحظة أن هذه النجفة كانت موجودة بالمسجد من قديم قبل تولية الناظر المتوفى وليس له ملك فيها ؟ .
اجاب :

اطلعت على السؤال - وال جواب - أنه قد صرح فيه بأن للمسجد كتاب وقف وأن النجفة كانت بالمسجد ولم يرد ذكرها بكتاب الوقف وأن النزاع بشأنها في أنها وقف أولا وأن المادة رقم ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية القاضية بعدم سماع دعوى الوقف إلا إذا وجد إشهاد به ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى تناولها أولا ، والبحث في ذلك يقتضى النظر في موضعين أحدهما أن النجفة بوجودها بالمسجد تكون وقفاً أولاً وثانيهما أن المادة المذكورة تناول مثلها أولاً - فعن الأول تقتضى النصوص الشرعية بأن هذه النجفة تكون بوجودها بالمسجد وقفاً فإنه متى وجد بالمسجد قنديل أو حصير أو نحوها مما يخص لمصالح المسجد ولم يوجد مالك معين يثبت أنه أنى بها لمنفعة مؤقتة تكون وقفاً سواء أفرضنا أن شخصاً اشتراها للمسجد أم أنها وجدت فيه ولم يعلم مشتريها ، يدل على الأول ما جاء في الفتاوى الخانية ٣ ص ٢٩٣ (رجل بسط من ماله حصيراً في المسجد ووقع الاستغناء عنه فإن ذلك يكون له إن كان حياً ولوارثه إن كان ميتاً وإن بلى ذلك كان له أن يبيعه ويشتري بثمانه حصيراً آخر وكذا لو اشترى حبشياً^(١) أو قنديلاً للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان له ذلك إن كان حياً ولوارثه إن كان ميتاً وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه في حوائج المسجد ، وإن استغنى عنه يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى) وذكر في الإسعاف هذا الفرع ص ٧٧ بالفظ (ولو بسط من ماله حصيراً في المسجد فخرّب المسجد الخ) وقال بعد ذكر الحكم على الخلاف السابق (وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد

(١) الحبشيش : الكتلا اليابس .

عنه إذا استغنى عنه لخراب ما حوله) يشير بذلك إلى الخلاف بين الإمامين محمد وأبي يوسف فيما إذا تخرب المسجد ولم يوجد ما يعمر به أو استغنى الناس عنه . فقال محمد إنه يعود إلى ملك الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً، وإذا لم يعلم الباقى ولا ورثته جاز بيعه وصرف ثمنه إلى مسجد آخر. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة ولا يعود بالاستغناء عنه إليه ولا إلى ورثته وبحول نقضه وما فيه من حصير أو قنديل إلى مسجد آخر وعليه أكثر المشايخ ورجحه ابن الهمام كما رجح قول محمد غيره. فن هذا يرى أن الصاحبين متفقان على أن المنقول المشرى للمسجد وقف وإنما الخلاف بينهما فيما إذا تخرب المسجد واستغنى عنه، وهذا الحكم يتفق مع ما ذكره الفقهاء في بناء الناظر وغرسه في أرض الوقف فإنهم قالوا إنه يكون للوقف ما لم يكن ذلك من ماله، ويشهد وقت البناء والغرس أنه يبنى ويغرس لنفسه. فالقنديل في حادثتنا وقف ولو كان من شراء أحد الناظر إذ لا يوجد في السؤال ما يدل على إشهاده أنه له ، وبدل على الثاني وهو أن السراج أو القنديل إذا وجد بالمسجد ولا يعلم شراء أحد له يكون وقفاً — ما جاء بالفتاوى الخانية أيضاً ونصه (وديباج الكعبة إذا صار خلقاً يبيعه السلطان ويستعين به في أمر الكعبة لأن الولاية فيه للسلطان لا لغيره) ومثله في الإسعاف. فهذا آية أنه صار خالصاً لله تعالى بوجوده على الكعبة فيتصرف فيه من له الولاية العامة عند انعدام الولاية الخاصة تصرفه فيما يتبع المسجد إذا استغنى عنه . إذا تقرر هذا كانت النجفة بوجودها في المسجد وقفا سواء أعلم مشتريها أو لا، فلا مساع للزاع بين الخصمين في ذلك. والذي يمكن أن يكون موضع نزاع بينهما هو أنها كانت بالمسجد ونقلت منه أولاً، فإذا كان أحد الخصمين يدعى أنها كانت بالمسجد ونقلت منه واستولى عليها ورثة الناظر السابق كانت دعواه هذه دعوى غصب يطلب فيها رد المغصوب، لأن الناظر ليس له أن ينقل السراج من المسجد إلى بيته ولو بدعوى المحافظة عليه. اللهم إلا أن يأذنه القاضي فإن فعل ذلك كان غاصباً أى له حكم الغصب . ففي الفتاوى الخانية ما نصه (متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته) ومثله في البحر عن الإسعاف عن الثاني تحقق

فى البعث الأول أن السراج وقف بوجوده فى المسجد على أى الوضعين السابقين، وأن الدعوى دعوى رد المنصوب فالمدعى فيها إن عينا كانت بالمسجد بلا تعرض لكونها وقفاً أو عنده، والمطلوب فيها رد هذه العين إلى مكانها فى المسجد . فبعد هذا لا مجال للبحث فى أن المادة ١٣٧ المذكورة تتناولها أولاً إذ هى خاصة بدعوى أن العين وقف وبغير ذلك مما جاء بها ولا تتناول النجفة فى حادثة الفتوى . ومما مر وضح الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٦) نزاع ملكية مسجد

المبادئ

- ١- بمجرد الإذن بالصلاة في المسجد يكون وقفاً ، كما أن ما ألحق به من دكاكين وخلافه للصرف من ريعها عليه يكون وقفاً كذلك ، ولا يشترط في ذلك إشهاد شرعى بالوقف أو حكم حاكم به .
- ٢- يخالف المسجد جميع سائر الأوقاف في ذلك إذ يشترط فيها أن تكون بإشهاد شرعى الخ .
- ٣- بنزع ملكية المسجد يباع نقضه وتوابعه بإذن القاضى ويصرف ثمنها إلى بعض المساجد الأخرى .

مثل :

من السيد / قال : إن جملة المرحوم بنى مسجداً وأقيمت فيه الشعائر الدينية من مائة سنة تقريباً ، وفي هذا العام نزعت وزارة البلديات أرض وبناء هذا المسجد للمنافع العامة ، وكذلك ما ألحق به من دكاكين بناها الواقف للإتفاق عليه من إيرادها وكانت ضمن بناءه وفقدت لذلك ثمناً أودعته خزانة ، ولم يكن الواقف قد حرر حجة بوقف المسجد وما ألحق به من الدكاكين . وطلب السائل بصفته من ضمن ورثة الواقف بيان الحكم بالنسبة للمبلغ المدع خزانة الحكومة كتعويض لأرض وبناء المسجد وملحقاته - هل للورثة الحق في صرف هذا المبلغ والتصرف فيه على أساس أنه تركته تورث عن مورثهم أم ليس لهم الحق في ذلك ؟ .

(*) الفتاوى : لمجلة الشيخ حسن بكون - ص ٧٤ - م ٤٦٧ - ص ٢٦٠ - ٢ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ م .

أجاب :

نفيد بأنه لاحق للورثة شرعاً في صرف ما أودع ثمناً للأرض وبناء هذا المسجد، لأن ذلك فرع كونه ملكاً لمورثهم الذي بناه ولاشك أنه مات وهو ليس على ملكه (ولا يشترط في ذلك صدور إشهاد أو حكم قاض بوقفه) لأن المسجد يخالف سائر الأوقاف في خروجه عن ملك الواقف بالصلاة فيه وإن لم يحكم به حاكم كما في الدر وغيره من كتب الفقه، ومثل ذلك ما ألحق به من الدكاكين التي بناها الواقف. وقال السائل إنها ضمن بنائه للإنفاق عليه من غلتها — فقد نص شرعاً على أن ما بنى تحت المسجد من سرداب أو بنى فوقه من علو لمصالح المسجد صار مسجداً كما في الشرنبلالية — والحكم أنه يباع نقض هذا المسجد وما ألحق به من الدكاكين بإذن القاضي ويصرف ثمنها إلى بعض المساجد . كما جزم بذلك صاحب الإصعاف، واختاره شمس الأئمة الحلواني . فقد نقل عنه في النخيرة أنه سئل عن مسجد خرب ولا يحتاج إليه لفرق الناس عنه. هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر ؟ فقال : نعم — ومثله في البحر عن القنية . وهذا إذا كان الحال كما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٧) ركعتا تحية المسجد يوم الجمعة

المبادئ

- ١- يجلس الإمام على المنبر يحرم ابتداء التنفل على الحاضرين بالمسجد بإجماع الحنفية والشافعية والمالكية .
- ٢- القادمون إلى المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر . يحرم عليهم ابتداء صلاة التطوع ولو كانت تحية المسجد كالجالسين بالمسجد عند الحنفية والمالكية .
- ٣- للقادم صلاة ركعتين خفيفتين تحية للمسجد عند الشافعية .
- ٤- من شرع في صلاة النافلة قبل خروج الإمام وقبل صعوده على المنبر أتمها .

سئل :

من السيد / قال: إن مصلحة السكة الحديد أنشأت زاوية للصلاة، وأن خطيب هذا المسجد منع المصلين يوم الجمعة من صلاة سنة الجمعة القبليّة مستدلاً بأحاديث رواها السائل محتجاً بأن الإمام إذا صعد على المنبر يحرم على المصلين القيام للصلاة وهو يصعد على المنبر قبل الأذان وأن إمام مسجد آخر بالبلدة المذكورة قال: إن سنة الجمعة سنة مؤكدة ولا يصح لأحد أن يتركها، واحتج بأحاديث رواها السائل أيضاً عنه. وطلب بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة عند الحنفية والشافعية والمالكية، ليكون الناس على بينة من أمور دينهم .

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٨ - م ٢٥٤ - ص ٢٥٥ - ١٥ شعبان ١٣٧٦ هـ - ١٧ مارس ١٩٥٧ م .

أجساب :

إن المذهب الحنفي كما جاء في الفتح والبحر وغيرهما من كتب المذهب أن الإمام إذا خرج يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته عند أبي حنيفة رحمه الله . وقال أصحابه لأبأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يكبر، لأن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا، بخلاف الصلاة لأنها قد تمتد. واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله بقوله عليه السلام (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) من غير فصل ولأن الكلام قد يمتد طبعاً فأشبه الصلاة وقال صاحب الفتح تعليقاً على ذلك (وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام. والحاصل أن قول الصحابي حجة فيجب تقليده عندنا إذا لم يفه شيء آخر من السنة ولو تجرد المعنى المذكور عنه ، وهو أن الكلام يمتد طبعاً أى يمتد في النفس فيخل بالاستماع، أو أن الطبع يفضي بالتكلم إلى المد فيلزم ذلك، والصلاة أيضاً قد تستلزم المعنى الأول فتخل به) ثم قال بعد ذلك : (وأخرج الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه - عنه صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغوت) وهذا يفيد بطريق الدلالة منع الصلاة وتحية المسجد، لأن المنع من الأمر بالمعروف وهو أعلى من السنة وتحية المسجد فتنه منهما أولى (الخ) ١ هـ . وجاء في البحر شارح الكنز بعد أن روى أثر ابن أبي شيبة السابق - فالحاصل أن الإمام إذا كان في خلوة فالقاطع انفصاله عنها وظهوره للناس وإلا فقيامه للصعود، وأطلق في الصلاة لتشمل السنة وتحية المسجد. ويدل عليه حديث (إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت) فإنه يفيد بطريق الدلالة منعهما بالأولى، لأن المنع من الأمر بالمعروف وهو أعلى من السنة وتحية المسجد. ومافي صحيح مسلم من أن قوله عليه السلام (إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما) فمحمول على ما قبل تحريم الكلام فيها دفعاً للمعارضة. وجوابهم بحمله على ما إذا أمسك عن الخطبة حتى يفرغ من صلاته - كما أجابوا به في واقعة سليك

الغطفاني - فغير مناسب لمذهب الإمام لما علمت أنه يمنع الصلاة بمجرد خروجه قبل الخطبة إلى أن يفرغ من الصلاة . هذا هو مذهب الحنفية .

وأما مذهب الشافعية : كما جاء في حواشي تحفة المحتاج شرح المنهاج تعليفاً على قول المنهاج في باب الجمعة (ويسن صلاة ركعتين) الخ (وكره تحريماً بالإجماع تنفل أحد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلوسه عليه وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لإعراضه عنه بالكلية، ويستثنى التحية للدخول المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويحفظها وجوباً - هذا إن صلى سنة الجمعة وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية، ولا يزيد على ركعتين بكل حال، فإن لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئاً - أما الداخل في آخر الخطبة، فإن غلبه على ظنه أنه إن صلاها فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التحية أى ندباً بل يقف حتى تقام الصلاة، ولا يقعد لثلاث يجلس في المسجد قبل التحية، ولو صلاها في هذه الحالة استحج للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها) ١ هـ . سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاية حيث لم ترد على ركعتين .

وأما مذهب المالكية : كما جاء في مواهب الجليل لشرح مختصر سيدي تليل الجزء الثاني في باب صلاة الجمعة (أن الخطيب إذا خرج على الناس من دار الخطابة أو من باب المسجد فإنه يحرم ابتداء الصلاة حينئذ ولو لمن دخل المسجد حينئذ، واحتراز بقوله ابتداء ممن خرج عليه الخطيب وهو في الصلاة فإنه يتيمها، ثم نقل الاتفاق على أنه إذا جلس الإمام على المنبر فإن النفل حينئذ يحرم على الجالس، وأما فيما بين جلوسه على المنبر وخروجه على الناس فقد ذكر فيه مذهبين عند المالكية الأول المنع وهو مذهب المدونة الكبرى . والثاني الجواز . ثم قال بعد ذلك والقياس ما في الكتاب لما جاء من أن خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام) ١ هـ .

والخلاصة مما تقدم من النصوص في المذاهب المذكورة الثلاثة أن الحنفية والشافعية والمالكية أجمعوا على أنه يجلس الإمام على المنبر يحرم ابتداء التنفل على

الحاضرين بالمسجد — أما القادمون إلى المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر فإنه عند الحنفية والمالكية يحرم عليهم أيضاً ابتداء صلاة التطوع ولو كانت تحية المسجد كالجالسين بالمسجد . أما الشافعية فقد أباحوا للقادم أن يصلى ركعتين خفيفتين تحية المسجد إن كان صلى سنة الجمعة خارجه، وإن لم يكن صلاتها صلى ركعتين . وهذا إذا كان الإمام في أول الخطبة، أما إذا كان في آخرها وظن الداخل حينئذ أنه لو أداها فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام فإنه لا يصلى التحية ندباً ، بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية، ولو صلاتها في هذه الحالة مع ذلك استحب للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكمل الداخل صلاة تحية المسجد . وأما من شرع في صلاة النافلة قبل خروج الإمام وقبل صعوده على المنبر فإن الصحيح في مذهب الحنفية أنه لا يقطع صلاته بل يتمها . ويظهر مما تقدم أن المسألة التي اختلفت فيها آراء الإمامين بالمسجدين محل خلاف . فمن منع ابتداء النفل على الجالسين بالمسجد والداخلين إليه بعد صعود الإمام كان مقتدياً بمذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك، ومن قصر المنع على الحاضرين والإمام على المنبر كان مقتدياً بالشافعي . والله تعالى أعلم .



الموضوع (٩٤٨) تحويل الكنيسة الى مسجد المبدأ

يجوز تحويل الكنيسة إلى مسجد إذا كانت معطلة ولا ينتفع بها فيما أنشئت من أجله بسبب عدم وجود مصلين بها .

سئل :

من السيد رئيس هيئة إدارة الجيش - الشؤون الشخصية العسكرية قال : -
إن معسكر الجلاء رغم كبره وكثرة عدد الأفراد العسكريين المقيمين به يفترض إلى مسجد تقام فيه الشعائر الدينية . وإنه يوجد بهذا المعسكر ثلاث كنائس ولا تستغل منها إلا كنيسة واحدة حالياً . ومن المرغوب فيه تحويل إحدى هذه الكنائس إلى مسجد . والمطلوب هو بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

إنه يظهر لنا من الاطلاع على كتاب السيد / رئيس هيئة القيادة الشرقية المذكور أن الكنائس الثلاث أنشئت لتأدية أغراضها وقت إنشائها ثم تغيرت الحالة بعد إتمام الجلاء فلم يستعمل منها حالياً سوى كنيسة واحدة ، والمفهوم من هذا أن الكنيستين الباقيتين معطلتان ولا ينتفع بهما أحد ، ولا ينتظر أن تدعو الحاجة إلى وجودهما مستقبلاً أو استعمالهما في أغراض العبادة لأهلها وأمرهما ينور بين بقائها بلون نفع إلى أن تتخربا بمضي الزمن أو الانتفاع بهما في أغراض دينية أخرى تدعو إليها حاجة المعسكر ونحن نميل إلى أن الانتفاع بهما خير من بقاءهما معطلتين ويمكن الانتفاع بهما في أغراض تحقق مصلحة عامة ، وذلك كتحويلهما أو إحداهما إلى مسجد لكثرة عدد المسلمين المقيمين بالمعسكر . ولهذا نرى أنه لا يوجد مانع شرعي يمنع من تحويل إحدى الكنائس بالمعسكر إلى جامع للاعتبارات التي أشرنا إليها - والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) المفتي : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ٣٢ - ٢ صفر ١٣٧٦ هـ - ١ يونية ١٩٥٧ م .

الموضوع

(١٩٩) تعمي المسجد أو بناؤه من مال الزكاة

المبدأ

إخراج المزمكي مال زكاته في بناء مسجد ببلدة لا يوجد بها مسجد أو يوجد لكنه يضيق بالمصلين فيه، مسقط للفرض عنه بشرط اقتضائه في ذلك على القدر الضروري لإعداد المسجد للعبادة بلا مغالاة .

مثل :

من السيد/ بالطلب المقيد برقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه وفق إلى إقامة مسجد بمبالغ جمعها وأن هذا المسجد متعطل الآن ، لأن دورة المياه ناقصة وليس به فرش وأن لديه من الزكاة مبلغ خمسين جنيهاً ولدى ابنه عشر جنيات ولدى أقربائه عشر جنيات ، وأن أهل البلد ممنعون عن المساعدة في إنعامه. فهل يجوز له شرعاً أن يصرف أموال الزكاة في إنعام دورة المياه بهذا المسجد وفرشه أو تعطى الزكاة لمستحقها ؟

أجاب :

لأنه سبق لنا في فتوى مماثلة سجلت برقم ٢٩٤ مجلد ٧٤ متنوع أن رجحنا الأخذ بالرأى القائل بدخول القرب عامة ومنها بناء المساجد وإعدادها لأداء العبادة بها في صنف سبيل الله من آية الصدقات في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله »^(١) الآية .. وخاصة إذا كان أهل البلدة في حاجة إلى مسجد يقيمون فيه الصلاة المكتوبة والجمع والأعياد لعدم وجود مسجد ببلدهم. وهذا الرأي

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٨ - م ٢٨ - ص ٢٨ - ٧ محرم ١٣٧٨ هـ - ٢ أغسطس ١٩٥٨ م .
(١) من الآية ٦٠ من سورة التوبة .

نقله القفال في تفسيره كما نقله المعنى لابن قدامة عن أنس والحسن وارتضاء
صاحب كتاب الروض النضر، وعلى ذلك لو أخرج المزكي زكاته الواجبة
في بناء مسجد ببلده التي لا يوجد بها مساجد أو يضيق ما بها عن استيعاب
المصلين سقط عنه الفرض على شريطة أن يقتصر في ذلك على القدر الضروري
لإعداد المسجد للعبادة بدون مغالاة . والله أعلم .



الموضوع (١٥٠) بيع المساجد وفوائد البنوك

المبادئ

١ - المساجد التي يحتاج إليها المسلمون لإقامة الشعائر الدينية فيها لا يجوز بيعها مهما أدت الضرورة إلى ذلك .

٢ - إذا تخرب المسجد وليس له ما يعمر به واستغنى الناس عنه لبناء آخر . أو لم يتخرب واستغنى الناس عنه لخراب قريتهم . اختلف الشيخان محمد وأبو يوسف في حكمه .

قال محمد يعود إلى ملك الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً . فإن لم يعلموا جاز بيعه . وصرف ثمنه في مسجد آخر . ومثل المسجد جميع لوازمه .

وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة ولا يعود . كما لا يجوز نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر ، وفي رواية عنه أنه لا يعود إلى المالك لكن يحول نقضه وما فيه من لوازم إلى مسجد آخر أو يباع ذلك بإذن القاضي ويصرف ثمنه في أقرب مسجد إليه .

٣ - الفائدة التي تعطى على الأموال التي تودع في البنوك ربا محرم لا يجوز شرعاً أخذها .

٤ - زواج الرجل من زنى بها أثناء الحمل جائز ويثبت النسب إن جاءت بالولد لسته أشهر من تاريخ العقد فإن كان أقل من ذلك لم يثبت إلا إذا ادعاه ولم يقل إنه من الزنا .

(٩) المتن : فغيلة الشيخ حسن ملبون - ص ٩٤ - م ٣٠ - ٢٥ ذو القعدة ١٣٧٩ هـ - ٢٤ مايو ١٩٦٠ م .

مثل :

من السيد / بالطلب المقيد برقم ١٦٥١ لسنة ١٩٥٩ المتضمن أولاً - هل يجوز بيع المساجد إذا اضطرت حكومة المسلمين إلى ذلك طبقاً لقوانينها ؟ مع شرح كيفية الاعتراض. ثانياً - ما حكم الفائدة على الأموال التي تودع في البنوك ؟ ثالثاً - هل المسيحيون واليهود الموجودون الآن من أهل الكتاب ؟ رابعاً - رجل زنى بامرأة وحملت منه ثم تزوجها قبل الولادة . ما حكم هذا الولد في المذاهب . وطلب بيان الحكم الشرعي في هذا الاستفتاء .

أجواب :

عن السؤال الأول - إن المساجد التي يحتاج إليها المسلمون لإقامة الشعائر الدينية فيها لا يجوز بيعها مهما أدت الضرورة إلى ذلك، لأنها تعتبر وقفاً، وبيع الوقف باطل. لكن إذا تخرب المسجد وليس له ما يعمر به واستغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر أو لم يتخرب ولكن تفرق الناس من حوله واستغنوا عنه لخراب قريتهم، فقد اختلف الشيخان محمد وأبو يوسف صاحباً أبي حنيفة في حكمه . فقال محمد إنه يعود إلى ملك الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً . لأنه عينه لقربة مخصوصة فإذا انقطعت رجع إلى المالك . وإذا لم يعلم صاحبه ولا ورثته جاز بيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر، ومثل المسجد جميع لوازمه . وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة ولا يعود بالاستغناء عنه إلى واقفه ولا إلى ورثته، لأنه قد سقط ملكه عنه لله سبحانه وتعالى، والساقط لا يعود، ولا يجوز نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر . وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه ابن الهمام في الفتح . وروى عن أبي يوسف أيضاً أنه لا يعود إلى المالك لكن يحول نقضه وما فيه من لوازم إلى مسجد آخر أو يباع ذلك بإذن القاضي ويصرف ثمنه في أقرب مسجد إليه . وقد جزم بهذه الرواية صاحب الإسعاف وأفتى بها كثير من المتأخرين لأن ترك الأنقاض وخلافها ببنون صرفها إلى مسجد آخر مما يؤدي إلى ضياعها إذا طال الزمان . وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول محمد وبعضهم ذكره كقول أبي يوسف .

عن السؤال الثاني : الفائدة التي تعطى على الأموال التي تودع في البنوك
حرام وهي نوع من أنواع الربا لا يجوز شرعاً أخذها - :

عن السؤال الثالث : إن المسيحيين واليهود الموجودين الآن يعتبرون
من أهل الكتاب ماداموا متمسكين بدينهم وطقوسه ولهم مالنا وعليهم ما علينا .

عن السؤال الرابع : يجوز النكاح ويثبت نسب الولد منه إن ولدته
بعد عقد النكاح بستة أشهر فلو ولدته لأقل من ستة أشهر من وقت عقد
النكاح لا يثبت نسبه منه إلا إذا ادعاه وأقر بأنه ولده ، بشرط أن لا يقول
إنه من الزنا ، لأنه إذا صرح بأنه من الزنا لا يثبت نسبه منه في جميع المذاهب .
ومن هنا يعلم الجواب عن الأسئلة والله أعلم . . .



الموضوع

(٩٥١) ما يبدأ به المسلم عند دخوله المسجد

المبدأ

يسن للداخل المسجد إذا كان فيه قوم جالسون ثلاث تحيات مترتبة أن يقول عند دخوله . بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، ثم يصل ركعتين تحية للمسجد ، ثم يسلم على القوم .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٠٥ لسنة ١٩٧١ المتضمن بيان ما هو المسنون لداخل المسجد ، وهل يبدأ بصلاة تحية المسجد ثم يسلم على الحاضرين فيه بعد أداء التحية أم يبدأ أولاً بالسلام على الحاضرين ثم يؤدي تحية المسجد بعد السلام ؟

أجاب :

جاء في فقه الحنفية أنه يسن تحية المسجد بركعتين يصليهما في غير وقت مكروه قبل الجلوس . لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصل ركعتين) قالوا والمراد غير المسجد الحرام فإن تحية المسجد الحرام تكون بالطواف كما قالوا وأداء الفرض ينوب عنها ، وكذا كل صلاة أداها عند الدخول بلا نية التحية . وجاء في كتاب زاد المعاد في هدى خير العباد للأمام الجليل الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن القيم الجوزية بالجزء الثاني بالصحيفة رقم ٦٥ مانصه (ومن هديه صلى الله عليه وسلم أن الداخل إلى المسجد يبتدئ بركعتين تحية المسجد، ثم يمشي فيسلم

(٩) الفتاوى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س ١٠٨ - م ١٤٨ - ٩ ذو القعدة ١٣٩١ هـ -
٢٦ ديسمبر ١٩٧١ م .

على القوم فتكون تحية المسجد قبل تحية أهله، فإن تلك حق الله تعالى والسلام على الخلق هو حق لهم ، وحق الله في مثل هذا أحق بالتقديم بخلاف الحقوق المالية فإن فيها نزاعاً معروفاً، والفرق بينهما حاجة الآدى وعدم اتساع الحق المالى لأداء الحقين بخلاف السلام — وكانت عادة القوم معه هكذا — يدخل أحدهم المسجد فيصلّى ركعتين ثم يحمى فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ولهذا جاء في حديث رفاعه بن رافع أن (النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد يوماً . قال رفاعه ونحن معه إذ جاءه رجل كالبندوى فصلّى فأخف صلاته، ثم انصرف فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وعليك : فارجع فصل فإنك لم تصل الخ الحديث) فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم صلاته ولم ينكر عليه تأخير السلام عليه صلى الله عليه وسلم إلى ما بعد الصلاة — وعلى هذا فيسن لدخول المسجد إذا كان فيه قوم جالسون ثلاث تحيات مترتبة — أن يقول عند دخوله — بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ثم يصلى ركعتين تحية المسجد، ثم يسلم على القوم) من هذا كله يتبين في المسألة موضوع الاستفتاء أنه يسن لدخول المسجد إذا كان فيه قوم جالسون ثلاث تحيات مترتبة : أن يقول عند دخوله بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، ثم يصلى ركعتين تحية المسجد ، ثم يسلم على القوم . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

من أمكام الرضاع وما يتعلق به

الموضوع

(٩٥٢) رضاع محرم

المبدأ

برضاع أم الخاطب من أختها (خالته) تكون بنتاً لها رضاعاً، وتكون بنت خالته نسباً أختاً لأمه رضاعاً وخالة له هو رضاعاً، ولذا لا يجوز له الزواج بها، حيث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

سئل : من السيد / . . . قال :

إني أرغب في الزواج من ابنة خالتي ولكن أرى رضيعت من خالتي، فهل تحل لي بنت خالتي المذكورة أم لا ؟

أجاب :

تبين من الاطلاع على الاستفتاء أن أم السائل رضيعت من خالته فتكون بنتاً لها رضاعاً، وتكون بنت خالته المذكورة نسباً أختاً لأمه رضاعاً وخالة له هو رضاعاً، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. ومن المحرمات نسباً الخالة، فتحرم الخالة من الرضاع كما تحرم من النسب، وتكون الرجل الذي رزقت منه خالته نسباً بالبت التي يريد الزواج منها خلاف الرجل الذي كان متزوجاً بها وقت إرضاعها أمه لا يمنع من أن جميع بنات خالته المذكورة يعتبرن له خالات رضاعاً، لأن المنصوص عليه أن جميع أولاد المرضعة من زوجها ومن غيره وجميع أولاد الرجل الذي انتسب الحمل إليه من المرضعة وغيرها أخوة المرتضع وأخواته وأولاد أولادها أولاد إخوته وأخواته وإن نزلت درجاتهم، وعليه لا يحل

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - من ٧٤ - م ٤٠٢ - من ٢٢٥ - ٢١ محرم ١٣٧٥ هـ - ٨ سبتمبر ١٩٥٥ م .

للسائل أن يتزوج من بنت خالته المذكورة التي هي خالته من الرضاع وهذا على إطلاقه مذهب الحنفية القائلين بأن قليل الرضاع وكثيره في سن الرضاع وهو سنتان على القول المقتضى به سواء في إيجاب التحريم وهو أيضاً مذهب الإمام مالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد أما مذهب الشافعية وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد فإن الرضاع المحرم ما كان خمس رضعات مشبعات متفرقات في مدة الرضاع ، فإذا كانت مرات رضاع أمه من خالته أقل من خمس فإنه يحل له أن يتزوج بنت خالته المذكورة على مذهب الشافعية الأخير ، وإذا كانت مرات الرضاع خمساً فأكثر فلا تحل . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



الموضوع (١٥٣) رضاع محرم المبدأ

رضاع المم من أم الخاطب في سن الرضاع يصير به أخاً له من الرضاع، وتكون بنت عمه هي بنت أخيه رضاعاً، ويحرم عليه الزواج بها.

سئل : من السيد / . . . قال :

في عم رضع من أي هل تحمل ابنته زوجة لي ؟

أجاب :

بأنه برضاع عم السائل من أمه في سن الرضاع وهو سنتان على القول المقتضى به يصير عمه المذكور أخاً له من الرضاع ، وتكون بنت عمه بنت أخيه رضاعاً ، وكما تحرم بنت الأخ نسباً تحرم بنت الأخ رضاعاً ، وعلى هذا لا يحل للسائل أن يتزوج بنت عمه المذكور التي هي بنت أخيه رضاعاً وهذا على إطلاقه مذهب الحنفية القائلين بأن قليل الرضاع وكثيره سواء في إيجاب التحريم وهو أيضاً مذهب الإمام مالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد ، أما مذهب الشافعية وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد فإن الرضاع المحرم ما كان خمس رضعات مشبعات متفرقات في مدة الرضاع ، فإذا كانت مرات رضاع المم أقل من خمس فإنه يحل للسائل أن يتزوج بنته التي هي بنت أخيه رضاعاً على مذهب الشافعية الأخير وإذا كانت مرات الرضاع خمساً فأكثر فلا تحل . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - من ٧٤ - م ١٤٤ - من ٢٤٢ - ٢٢ محرم ١٣٧٥ هـ - ١ سبتمبر ١٩٥٥ م .

الموضوع
(١٥٤) رضاع غير محرم
المبادئ

١ - برضاع ابن بنت عم الرجل من أمه في سن الإرضاع يكون أخاً له من الرضاع ، فإن كان لمن رضع أخت من رجل آخر لم ترضع من أمه ولم يرضع هو معها من امرأة واحدة فلا تحريم بينهما ، وبحل لكل منهما الزواج من الآخر .

٢ - أخت الأخ تحل سواء أكانت من الإرضاع أو من النسب .

سئل : من السيد / . . . قال :

إن بنت عمه كانت متزوجة من رجل ورزقت منه بولد رضع من أم السائل ومات ، ثم طلقت بنت عمه من زوجها وتزوجت بآخر ، وأنجبت منه بنتاً يريد السائل أن يتزوجها - فما حكم الشرع ؟

أجاب :

إن رضاع ابن بنت عم السائل المتوفى من أم السائل يجعله أخاً من الرضاع للسائل ، وما دامت بنت بنت عمه التي رزقت بها من زوجها الآخر لم ترضع من أمه ولم يرضع هو معها من امرأة واحدة رضاعاً محرماً فلا تحريم بينهما لعدم وجود سببه وقد نص الفقهاء على أن أخت الأخ تحل سواء أكانت أختاً من الرضاع أو النسب . وعلى ذلك فإنه يحل للسائل العقد على بنت بنت عمه المذكورة إذا لم يكن هناك مانع آخر غير رضاع أخيها لأنها المتوفى من أم السائل . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) الفتاوى : لمجلة الشيخ حسن بكرون - ص ٧٤ - م ٤٢٢ - ص ٢٦٧ - ٢٢ صفر ١٣٧٥ هـ - ٩ أكتوبر ١٩٥٥ م .

الموضوع

(١٥٥) رضاع محرم

المبدأ

برضاع بنت عم الرجل من والدته في سن الإرضاع تكون بنتاً لها رضاعاً وأختاً لجميع أولادها رضاعاً ، وكما تحرم الأخت نسباً تحرم الأخت رضاعاً .

سئل : من السيد / . . . قال :

إن بنت عمه وضعت من والدته مع أخيه الصغير عدة رضعات متفرقات وقد قوررت والدته أن عدد الرضعات بالتقريب خمس رضعات . فهل يجوز للسائل أو أحد إخوته التزوج بالبنت المذكورة ؟

أجاب :

بأنه برضاع بنت عم السائل من والدته في سن الرضاع وهو سنتان على القول المقتضى به تكون بنتاً لها رضاعاً ، وتكون أختاً من الرضاع لجميع أولادها ، سواء منهم من رضع معها في وقت واحد أو من رضع قبلها أو بعدها ، وكما تحرم الأخت نسباً تحرم الأخت رضاعاً . وعلى هذا لا يحل للسائل ولا لأحد إخوته أن يتزوج بنت عمه المذكورة ، وهذا على إطلاقه مذهب الحنفية القائلين بأن قليل الرضاع وكثيره سواء في إيجاب التحريم ، وهو أيضاً مذهب الإمام مالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد ، أما مذهب الشافعية وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد

(*) الفتى : منسوبة الشيخ حسن مكيون - من ٧٤ - م ٤٢٦ - من ٢٦٦ - ٢٢ صفر ١٣٧٥ هـ - ٦ أكتوبر ١٩٥٥ م .

فإن الرضاع المحرم ما كان خمس رضعات مشبعات متفرقات في مدة الرضاع ، فإذا كانت مرات رضاع البنت المذكورة أقل من خمس أو وقع الشك في عددها حل للسائل وإنخوته الزوج من البنت المذكورة على مذهب الشافعية الأخير ، أما إذا كانت مرات الرضاع خمس رضعات متيقنات فأكثر فلا تحل . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع (٩٥٦) رضاع غير محرم

المبدأ

الأختان اللتان أرضعت كل منهما أولاد الأخرى في البطن الأول ثم في البطن الثاني . أما في البطن الثالث فلم ترضع أى منهما أولاد الأخرى — يجوز لولد أيهما من البطن الثالث الزواج من بنت الأخرى ما دام الحلال كذلك ولم يرضعاً معاً من امرأة أجنبية ، لأنه يحل للرجل أن يتزوج أخت أخيه رضاعاً ونسباً .

سئل : من السيد / . . . قال :

إن أخوين شقيقين تزوجا من أختين شقيقتين وقد أرضعت كل من الزوجتين ولدى الأخرى في البطن الأول والبطن الثاني ، وفي البطن الثالث لم ترضع واحدة منهما ولد الأخرى — وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحل لولد البطن الثالث لأحد الأخوين أن يتزوج ببنت البطن الثالث لأخيه أم لا يحل ذلك الزواج ؟

أجاب :

لأنه مادام أن ابن أحد الأخوين وبنت الأخ الآخر في البطن الثالث لم يرضعاً معاً من امرأة أجنبية ولم يرضع الولد من أم الفتاة ولم ترضع الفتاة من أم الولد فيجوز للولد أن يتزوج من تلك الفتاة ، وكون كل منهما أخاً من النسب لإخوة الآخر من الرضاع لا يوجب التحريم بينهما ، لأنه يحل للرجل شرعاً أن يتزوج أخت أخيه رضاعاً ونسباً وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بامون — من ٧٨ — م ٣٦٠ — من ٣٦٥ — ٢٢ شعبان ١٣٧٦ هـ — ٢٥ مارس ١٩٥٧ م .

الموضوع

(١٥٧) رضاع محرم من جهة الأب

المبادئ

١ - لبن الفحل يتعلق به التحريم عند عامة الفقهاء ومنهم الشافعي في أحد قوليه .

٢ - يارضع الزوجة صبية فإنها تحرم به على زوجها وآبائه وأبنائه وإخوته وأعمامه لأنهم أعمام الأب وأولاده من غيرها لأنهم إخوانها لأب .

٣ - لو كان لرجل زوجتان وللتامنه فأرضعت كل منهما صغيراً صاراً أخوين لأب من الرضاع ، فإن كان أحدهما أنثى لا يحل له الزواج بالآخر ، وإن كانا أنثيين لا يحل الجمع بينهما .

٤ - يرضع الصغير من زوجة جده لأبيه يصير به ابناً لها ولزوجها رضاعاً وأخاً لجميع أولاد جده رضاعاً سواء منهم من كان من زوجته أو من زوجة أخرى .

سئل :

تضمن السؤال المقيّد برقم ٢٤٥٩ سنة ١٩٥٨ أن عبد الرحيم رضع قبل الفطام من زوجة جده لأبيه ولا يعلم عدد الرضعات ، وأن لعبد الرحيم عمّاً شقيقاً من زوجة أخرى له بنت يريد عبد الرحيم أن يتزوج منها وسأل عن الحكم ؟

(م) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٨ - م ١٣٧ - م ١١٩ - ٢ جمدى
الآخرة ١٣٧٨ هـ - ١٣ سبتمبر ١٩٥٩ م .

أجابه :

المنصوص عليه شرعاً أن عامة العلماء ومنهم الشافعي في أحد قولي ذهبوا إلى أن لبن الرجل يتعلق به التحريم ، ويخالف نفر يسير منهم الشافعي في أحد قولي - فقد جاء في الهداية (ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آياته وأبنائه ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أباً للرضعة وفي أحد قولي الشافعي لبن الفحل لا يحرم) وعلق صاحب الفتح على هذه العبارة بقوله (يعنى اللبن الذي نزل من المرأة بسبب ولادتها من زوج يتعلق به التحريم بين من أرضعته وبين ذلك الرجل ، بأن يكون أباً للرضيع فلا تحل له إن كانت صبية لأنه أبوها ولا لإخوته لأنهم أعمامها ، ولا لآبائه لأنهم أجدادها ولا لأعمامه لأنهم أعمام الأب ولا لأولاده وإن كانوا من غير الرضعة لأنهم إخوانها لأبيها) إلخ ، وقال صاحب مجمع الأنهر ضارباً المثل للتحريم بابن الرجل (وصورته : أن ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها صاحب اللبن وعلى آياته وأبنائه كما في النسب ، حتى لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فأرضعت كل واحدة منهما صغيراً صارا أخوين لأب فإن كان أحدهما أنثى لا يحل مناكحته الآخر وإن كانا أنثيين لا يحل الجمع بينهما) فهذه النصوص تدل على أن الراضع من إحدى الزوجتين لرجل ما - ذكراً كان الراضع أو أنثى - يصبح بالرضاع ابناً لزوجها رضاعاً وأخاً لجميع أولاده من الزوجتين من الرضاع . فإذا كان رضاع عبد الرحيم من زوجة جده لأب - زكية - في سن الرضاع وهى سنتان على قول الصاحبين والشافعي - الأصح المفتى به يصبح برضاعه منها ابناً لها ولزوجها من الرضاع وأخاً لجميع أولاد زوجها رضاعاً سواء من كان منهم من زوجته زكية ومن كان من زوجته الأخرى ومنهم حسن بن سليم عم عبد الرحيم الشقيق . وبذا لا يحل لعبد الرحيم أن يتزوج من بنت عمه الشقيق حسن لأنها بنت أخيه رضاعاً وهى محرمة عليه حرمة بنت أخيه نسباً . وهذا على إطلاقه مذهب الحنفية

والمالكية القائلين بأن قليل الرضاع وكثيره سواء في إيجاب التحريم وهو أيضاً رواية عن الإمام أحمد ، أما على مذهب الشافعية في قوله بالتحريم بلين الفحل والرواية الأخرى عن الإمام أحمد فإن الرضاع المحرم ما كان خمس رضعات متفرقات مشبعات في مدة الرضاع السابقة فإذا كان رضاع عبد الرحيم من زكية بلغ خمس مرات فأكثر على الوجه السابق كانت بنت عمه حسن محرمة عليه أيضاً على هذا المذهب ، لأنها بنت أخيه رضاعاً ، أما إذا كانت رضاعته من زكية أقل من خمس رضعات أو كانت بعد تجاوز سنه العامين فإنه لا يتعلق بها التحريم بناء على هذا المذهب الأخير الذي أختزنه للفتوى في هذا الأمر الذي عمت فيه البلوى بين الناس . والله أعلم .



الموضوع (٩٥٨) رضاع محرم

المبدأ

رضاع أخت زوجته منها تصير به بنتاً لزوجته وبنتاً أيضاً لزوجها
رضاعاً ولا يجوز له التزوج منها لأنها بنته رضاعاً .

سئل : من السيد / . . . قال :

بالطلب المقيّد برقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٠ أن أخت زوجته رضعت من
زوجته أكثر من خمس رضعات حتى قطعت ، وقد توفيت زوجته ويريد
أن يتزوج من أختها المذكورة التي رضعت من زوجته ، وسأل عن الحكم .

أجاب :

إنه برضاع أخت زوجة السائل من أختها (زوجته) القدر المذكور وهي
في سن الرضاع تصبح الراضعة بنتاً لأختها التي أرضعها وبنتاً لزوجها
— السائل — من الرضاع ومن ثم لا يجوز له أن يتزوج منها لأنها محرمة عليه
حرمة بنته من النسب بإجماع الفقهاء . والله أعلم .

الموضوع

(١٥٩) بنك لبن الامهات

المبادئ

- ١- يشترط الحنفية في التحريم بالرضاع أن يكون اللبن لبن امرأة وأن يصل إلى الجوف عن طريق الأنف أو الفم وألا يكون مخلوطاً بغيره .
- ٢ - غلطه بغيره إما أن يكون بسائل كالماء واللباء ولبن الشاة . وإما أن يكون بجامد كالأطعمة . وإما أن يكون بلبن امرأة أخرى ، فإن كان بجامد وطبخ معه فلا يتعلق به تحريم باتفاق أئمة المذهب، وإن لم يطبخ معه فلا تحريم به عند أبي حنيفة في الأصح - غالباً كان الطعام أو مغلوباً - ويرى الصاحبان الحكم للأغلب منهما ، فإن كان اللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وإلا فلا .
- ٣- غلطه بسائل تكون العبرة فيه للغالب ، والمعتبر فيها الأجزاء أو تغير اللون والطعم ، وعند محمد تكون الغلبة بإخراجه عن البلية
- ٤- اختلاطه بلبن امرأة أخرى يرى فيه الإمام أبو يوسف أن العبرة بالغلبة في التحريم ، وإن استويا ثبت التحريم . ويرى الإمام محمد أن التحريم يتعلق بهما جميعاً وهو الراجح في المذهب .
- ٥- تحول اللبن إلى مخيض أو رائب أو جبن لا يتعلق به التحريم لأن اسم الرضاع لا يقع عليه ، ولعلم اكتفاء الصبي به غذاء .
- ٦- الشك في وصول اللبن إلى الجوف يقتضى علم التحريم .
- ٧- اللبن الجاف لا يثبت به التحريم إذا كان مقدار الماء الذي يخلط به يزيد على مقدار هو

٨ - لبن الرضاع المجموع من نساء عديدات غير محصورات ولا متعينات لا يتعلق به التحريم بعد خلطه .

٩ - تبريد اللبن وبقاؤه مدة شهرين مثلاً صالحاً لإعطائه للأطفال بحالته الطبيعية وكان مجموعاً من عدة نساء غير معلومات لا يتعلق به التحريم .

١٠ - لا مانع شرعاً من إنشاء بنك للبن لحفظ الألبان فيه مدة بعد جمعها .

سئل :

طلبت إدارة الشؤون العامة بوزارة الصحة بكتابها رقم ١٤١٢/١٢٥٩ المتضمن أن وزارة الصحة تفكر حالياً في إنشاء بنك لبن . وذلك بالحصول على لبن الأمهات الطبيعي وتجفيفه صناعياً حتى تستعين به الأمهات عاجزات عن الرضاعة الطبيعية في الرضاعة الصناعية مما يحمي الأطفال من كثير من الأمراض نتيجة لنقص لبن الأم أو انعدامه وأن اللبن قبل تجفيفه يحوى على النسب الآتية : ١,٢٥ زلالاً و ٣,٥٠ دهناً و ٧,٥٠ نشويات و ٠,٢ رماداً و ٨٧ ماء . وأن عملية التجفيف ما هي إلا تبخير الماء حتى يصبح اللبن مسحوقاً ، وأن نسب المواد الغذائية تبقى كما كانت في اللبن السائل . وإضافة الماء إلى المسحوق يمكن الحصول على لبن سائل يحوى على نفس النسب من المواد التي في اللبن الطبيعي . وأن التجفيف طريقتين . وأن هناك طريقة أخرى لحفظ اللبن لمدة أقل من المدة التي يمكن فيها حفظ اللبن المخفف وهذه الطريقة هي التبريد . وتبريد اللبن يتم بأن يجمع اللبن ثم يوضع في أوان محكمة داخل ثلاجات ويترك في درجة حرارة منخفضة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر مع احتفاظ اللبن بخصائصه ونسب المواد فيه بما فيها الماء وعند الاستعمال يغلى اللبن ثم يبرد ويعطى للطفل . وطلبت الإدارة إبداء الرأي بخصوص هذا الموضوع والإفادة عما إذا كان هناك مانع ديني من تنفيذ هذا الموضوع من حيث تحريم الزواج من إخوة وأخوات في الرضاع . ؟

أجاب :

نص في مذهب أبي حنيفة على أن الرضاع لا يحرم إلا إذا تحققت شروطه ، ومنها أن يكون اللبن الذي يتناوله الرضيع لبن امرأة ، وأن يصل إلى الجوف عن طريق الفم أو الأنف ، وألا يكون اللبن مخلوطاً بغيره ، فإذا خلط اللبن بغيره - فلما أن يخلط بسائل كالماء والدواء ولبن الشاة ، ولما أن يخلط بجماد من سائر أنواع الطعام ، ولما أن يخلط بلبن امرأة أخرى . فإن خلط بجماد من الطعام ، فإن طبخ معه على النار فلا يثبت به التحريم باتفاق أئمة المذهب سواء أكان اللبن غالباً أم مغلوباً - أما إذا لم تمسه النار فلا يثبت به التحريم أيضاً عند أبي حنيفة في الأصح سواء أكان الطعام غالباً أم مغلوباً ، لأنه إذا خلط الجماد بالمائع صار المائع تبعاً . فيكون الحكم للمتنوع وهو الجماد (الطعام) وقال محمد وأبو يوسف إن العبرة في ذلك بالغلبة ، فإذا غلب اللبن حرم وإلا فلا تحريم ، ولو خلط بالسائل كالماء والدواء ولبن الشاة فالعبرة بالغلبة ، والمعتبر في الغلبة الأجزاء أو تغير اللون والطعم ، وعند محمد رحمه الله الغلبة لإخراجه عن اللبنية . كلدا في السراج الوهاج . ولو خلط لبن امرأتين فقال أبو يوسف إن العبرة للغلبة فأيهما كان أكثر فإنه يثبت به التحريم دون الآخر ، وإن استويا ثبت التحريم بهما . وقال محمد : إنه يتعلق التحريم بهما جميعاً وهو الراجح في المذهب . كما نصوا على أن الرضاع لا يثبت بالشك ولا يجعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو جيناً . ففي البدائع وغيره . (لو جعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو جيناً فتناوله الصبي لا تثبت به الحرمة ، لأن اسم الرضاع لا يقع عليه ، وكلدا لا يثبت اللحم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغتذاء فلا يحرم) وفي الفتح (فلو شك فيه بأن أدخلت الحلمة في فم الصغير وشكت في الارتضاع لا تثبت الحرمة بالشك ، وهو كما إذا علم أن صبية أرضعتها امرأة من قرية ولا يلدرى من هي فيتزوجها رجل من أهل تلك القرية صح . لأنه لم يتحقق المانع من خصوصية امرأة) وفي البحر عن الخانية (صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية

أقلهم أو أكثرهم ولا يلزم من أرضعتها وأراد واحد من أهل تلك القرية أن يزوجه . قال أبو القاسم الصفار إذا لم تظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها (وفي الفتاوى الهندية) صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يلزم من أرضعتها منهن فتزوجها رجل من أهل تلك القرية . فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات (وبالنظر في موضوع السؤال يتبين : أن اللبن المحفف بطريق التبخير والذي صار مسحوقاً جافاً لا يعود سائلاً بحيث يتيسر للأطفال تناوله إلا بعد خلطه بمقدار من الماء يكفي لإذابته ، وهو مقدار يزيد على حجم اللبن ويغير من أوصافه ويعتبر غالباً عليه . وبالتطبيق على ما ذكرنا من الأحكام لا يثبت التحريم شرعاً بتناوله في هذه الحالة هذا ومن جهة أخرى فإن لبن الرضاعة الذي يجمع لإعداده لتغذية الأطفال بإحدى الطريقتين المشار إليهما يجمع من نساء عديدات غير محصورات ولا متعينات بعد الخلط . والنصوص الفقهية السابقة واضحة في أنه لا مانع من الزواج بين الصغيرين اللذين تناولوا هذا اللبن من الوجهة الشرعية ، لعدم إمكان إثبات التحريم في حالة عدم تعيين السيدة أو السيدات اللاتي ينسب إليها أو لبهن لبن الرضاعة — أما في حالة تبريد اللبن وبقائه مدة شهرين أو ثلاثة صالحاً للتناول وإعطائه للأطفال بحالته الطبيعية . فإن حامل الحماله يبقى قائماً في هذه الحالة أيضاً . ومن ثم لا يكون هناك ما يقتضى المنع من الزواج للمعنى الذي أشرنا إليه . لذلك نرى أنه لا مانع من الوجهة الدينية والشرعية من إنشاء بنك اللبن الذي تشيرون إليه . والله أعلم .

الموضوع

(١٦٠) لبن الفحل يتعلق به التحريم

المبادئ

١ - لبن الفحل يتعلق به التحريم عند الأئمة الأربعة ، وهو مذهب على وابن عباس من الصحابة ، وهو ما جرت عليه دار الإفتاء بالقاهرة .
٢ - يرى بعض الصحابة أن التحريم لا يتعلق به ، لأنه خاص بالرضعة وأقاربها فقط .

سئل : من السيد / . . .

بالطلب المقيد برقم ٧٩٣ سنة ١٩٦٤ المتضمن أن رجلاً يدعى خالدًا تزوج من زوجتين هما لظياء وهلة . وقد أنجب خالد من زوجته هلة ابناً اسمه علي ثم أنجب علي هذا - بنتاً تدعى دلالة . وتزوجت دلالة هذه من رجل أجنبي يدعى ناصراً وأنجب منها ولداً وبنتاً . ثم علم عن طريق اليقين أن ناصراً هذا قد رضع من لظياء زوجة خالد الذي هو جد لزوجته دلالة لأبها .
وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع .

أجاب :

اختلف العلماء في الرضاع . هل ينشر الحرمة في جانب الرجل كما ينشرها في جانب المرأة ، فتحرم الرضعة على الرجل لأنه أبوها وعلى إخوته لأنهم أعمامها أم لا ؟ وقد اصطلاح الفقهاء على تسمية هذه المسألة « التحريم بلبن الفحل » قال : أبو بكر الرازي في أحكام القرآن واختلف العلماء في لبن الفحل ، وهو الرجل يتزوج المرأة فتلد منه ولداً وينزل لها لبن بعد ولادتها فترضع به صبيّاً ، فإن قال بتحريم لبن الفحل يحرم هذا الصبي على أولاد الرجل إن كانوا من غيرها -

(*) الفتى : عقيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٠ م - ٢٤٨ - من ١٧٤ -
٧ يناير ١٩٦٥ م .

ومن لا يعتبره لا يوجب تحريماً بينه وبين أولاده من غيرها . وفي الهداية « ولبن الفحل يتعلق به التحريم . وهو أن ترضع المرأة صبياً فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن أباً للرضعة » وأشهر من قال بأن لبن الفحل لا يحرم سعيد بن المسيب وعطاء ورافع بن خديج ، وروى هذا القول عن بعض الصحابة . كما روى عن أم المؤمنين السيدة عائشة - رضى الله عنها - وابن الزبير وابن عمر . فقد صح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام . قالت زينب « وكان الزبير يلخل على وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي ويقول أقبل على فحديثني أرى أنه أبى وما ولد منه فهم إخوتي ، ثم إن عبد الله بن الزبير أرسل إلى يخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية فقالت لرسوله وهل تحل له وإنما هي ابنة أخته فقال عبد الله إنما أردت بهذا المنع من قبلك . أما ما ولدت أسماء فهم إخوتك ، وما كان من غيرها فليسوا لك بإخوة فأرسل فأسألى عن هذا فأرسلت فسألت . وأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متوافرون . فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه . فلم تزل عنده حتى هلك عنها قالوا ولم ينكر ذلك الصحابة - رضوان الله عليهم - واستدلوا بأن الحرمة لشبهة البعضية واللبن بعضها لا بعضه ، فلا جزئية بين الرجل وبين من أرضعته زوجته ولأنه لو نزل للرجل لبن فارتضعته صغيرة حلت له فكيف يحرم بلبن هو سبب بعيد فيه . ولأن الله تعالى ذكر حرمة الرضاع في جانب النساء فقال تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة »^(١) فلو كانت الحرمة تثبت من جانب الرجال لبيها الله تعالى كما بين الحرمة بالنسب . ومن قال بالتحريم بلبن الفحل الإمام على وابن عباس رضى الله عنهما والأئمة الأربعة الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل « رضى الله عنهم - ودليلهم حديث الزهري

(١) من الآية رقم ٢٣ من سورة النساء .

وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء ليستأذن عليها وهو معها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : « فأبيت أن أذن له . فلما جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخبرته قال : « ليلج عليك فإنه عمك » قلت « إنما أرضعني المرأة ولم يرضعني الرجل » قال : « ليلج عليك فإنه عمك تربت بيمينك » وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت السيدة عائشة - رضى الله عنها - وروى الزهري عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل له امرأتان أرضعت إحداهما غلاماً . وأرضعت الثانية جارية هل يصح للغلام أن يتزوج الجارية ؟ فقال : « لا اللقاح واحد » ومما تقدم يتبين أن التحريم بلبن الفحل موضع خلاف بين العلماء على النحو الذى ذكرنا .

ولا مانع شرعاً من الأخذ بأحد الرأيين (أى التحريم وعدم التحريم) غير أن دار الإفتاء بالجمهورية العربية المتحدة قد درجت في إفتائها على الأخذ بما اتفق عليه الأئمة الأربعة (أى التحريم بلبن الفحل) ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .

تعليق :

ورد حديث زينب بنت أم سلمة الوارد بالفتوى في نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٨ بالنص الآتى (عن زينب بنت أبي سلمة أنها قالت : كان الزبير يدخل على وأنا أمتشط أرى أنه أبى وأن ولده إناخوى لأن امرأته أسماء أرضعنى ، فلما كان بعد الحرة أرسل إلى عبد الله بن الزبير فيخطب ابنتى أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان للكلبية . فقلت : وهل تحمل له ؟ فقال بمرانه ليس لك بأخ إنما إناخوتك من ولدت أسماء دون من ولد الزبير من غيرها . قالت فأرسلت فسألت الصحابة متوافرون وأمهاث المؤمنين - فقالوا إن الرضاع لا يحرم شيئاً من قبل الرجل فأناكحها إياه) ١ هـ . وقد أجاب صاحب نيل الأوطار على هذا الحديث بعدة أجوبة : منها : أنه اجتهد من بعض الصحابة والتابعين وهو لا يعارض نصاً ومنها : أن دعوى الإجماع غير صحيحة لسكوت الباقيين ، والسكوت في المسائل الاجتهادية ليس دليلاً على الرضا ، ومنها : أن الحجة بالمروى لا بالراوى .

من أحكام الزنا

الموضوع (١٦١) ولد الزنا لا يثبت نسبته

المبادئ

- ١- قبول الإقرار بالنسب مبنى على احتمال تخلق الولد من نكاح أو وطء بشبهة .
- ٢- الزنا لا يصلح سبباً لثبوت النسب ولو ادعاه الزاني .
- ٣- إقرار الرجل بالنسب وقيد المولود باسمه بواسطته لا يعتد به بعد إقراره بأنه من زنا .

سئل :

بكتاب نيابة الأزبكية رقم ٧٥١١ المؤرخ ١٩ يولييه سنة ١٢٥٠ المرفق به المدكرة الخاصة بالجناية رقم ١٦٧١ سنة ١٩٤٩ جنابات الأزبكية المتضمن أن امرأة مسلمة غير متزوجة اتصلت بشخص مسيحي متزوج وعاشرها فحملت ، وفي يوم ١٣ يونية سنة ١٩٤٨ وضعت مولودة ثم التجأت المرأة إلى شخص مقيم في منزلها طالبة منه قيد الطفلة في دفتر قيد المواليد، فقبل وقام بالتبليغ وقرر أنه والد المولودة، وبسؤال المرأة قررت أنها حملت بالطفلة من الشخص المسيحي ، وبسؤال المسيحي أقر باتصاله بالمرأة وأنها حملت أثناء المعاشرة لها، ومن الجائز أن تكون هذه المولودة نتيجة تلك المعاشرة، وبسؤال الشخص الذي قيدها قرر أن المرأة هي التي طلبت منه تبني هذه المولودة فقبل وقام بقيدها بدفتر المواليد ، وذكر أن هذه المولودة ليست ابنته وأنه لا يعرف والدها الحقيقي. وطلب الإفادة عما يأتي :

(*) الملقى : مغيلة الشيخ علام نصر - ص ٦٣ - م ٧٠٥ - ص ٢٢٠ - ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧٠ هـ - ٢٨ يناير ١٩٥١ م .

١ - حكم هذه المولودة شرعاً .

٢ - هل للشخص الذى قيدها أن يستلحق مثل هذه المولودة فيثبت في دفتر المواليد أنه والدها ، أم أن مثل هذه المولودة تعتبر مقطوعة النسب فلا تستلحق ؟ وما قيمة الإقرار في دفتر المواليد شرعاً ؟

أجاب :

نفيد أن المنصوص عليه شرعاً أن الإقرار بالولد إنما يصح شرعاً ويثبت به النسب إذا كان الولد مجهول النسب ويولد مثله لمثل المقر ويصدق المقر في ذلك إن كان من أهل التعبير عن نفسه . وأن الزنا لا يصلح سبباً لثبوت النسب . وأنه إذا صرح به لا يثبت النسب ولو ادعاه الزانى - ومعنى هذا أن قبول الإقرار بالنسب فيها ذكر مبنى على احتمال تخلف الولد من تكاح أو وطء بشبهة - أما إذا تمحض الزنا سبباً فلا يثبت به النسب - وعلى ذلك فالجواب عن السؤال الأول : أن هذه المولودة لا يثبت نسبها من المسيحي ، لأن وطأه لأمها محض زنا ، كما روته مذكرة النيابة على لسانها ، والزنا لا يثبت به نسب لاسيما من مسيحي وعن الثاني : أن استلحاق الشخص الذى قيد هذه المولودة لنفسه غير مقبول شرعاً ، ولا يثبت به نسب البنت منه لتصريح أمها بأنها من الزنا ، وتصريحه هو بأنها ليست بنته ، وإنما أراد إنقاذ أمها من حرثها وظهور أمرها بأن يتبنى البنت وإن لم تكن له - فالمرصوح به أولاً وآخرأ أن البنت ليست من هذا الشخص ، ويمثله لا يثبت النسب شرعاً - لما سبق تقريره في النصوص الشرعية. والجواب عن السؤال الثالث : أنه لا قيمة لإقراره بنسبة البنت إليه وقيدها باسمه في دفتر المواليد للأسباب السابق ذكرها . والله أعلم .

الموضوع (١٦٢) وطء الأم

المبدأ

زنا الرجل بأمه أو بإحدى محارمه كبيرة شنعاء. وهي أفظع في الإثم وأبلغ في العقاب ، ويجب الإفلالع عنها والتدم على ارتكابها ، والتوبة عنها ، وليس الانتحار تكفيراً لها ، بل هو جريمة أخرى يعاقب عليها شرعاً .

سئل :

من السيد / عن بيان الحكم الشرعي فيمن غره الشيطان فزين له موافقة أمه فواقعها. فهل إذا تاب واستغفر الله من هذه السيئة يغفر الله له ، أم يقتصر ؟

أجاب :

إن زنا الرجل المكلف العاقل المختار بأجنبية من أفحش الكبائر التي نهى الله ورسوله عن ارتكابها ، وتوعد المقرفين لها بالعذاب الشديد .

قال تعالى : « ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً »^(١) وزنا الرجل بإحدى محارمه كبيرة شنعاء ، أفظع في الإثم وأبلغ في العقاب وإنه كبيرة يقلع عنها المسلم ، ويندم على ارتكابها ، ويتوب عنها مع عدم العودة إليها مرة ثانية ، ويرجى أن تقبل توبته منها — فأمره إلى الله سبحانه وتعالى وليس الإقدام على الانتحار وقتل النفس سبيلاً إلى تكفير هذا الذنب الكبير . إنما هو جريمة أخرى نهى الله عنها ، وتوعد مقرفيها بالعقاب الشديد فلا تقدم على قتل نفسك ، وتب إلى ربك مما اقترفت من الزنا ، وداوم على الطاعات وعلى الاستغفار ، وأمرك إلى الله . والله أعلم .

(*) المعنى : فضيلة الشيخ حسن بلبون — ص ٧٤ — م ١١ ص ٥ — ٢ لو التعمدة
١٣٧٤ هـ — ٢٢ يونية ١٩٥٥ م .
(١) الآية ٢٢ سورة الأنراء .

الموضوع

(١٦٣) الإكراه على الزنا

المبادئ

- ١ - إكراه الرجل على الزنا ولو بملجئ لا يرخص له به، لأن فيه قتل النفس حكماً، وهى ولد الزنا بضياعه، ولا يستباح ذلك ولو لضرورة ما كالقتل .
- ٢ - إكراه المرأة على الزنا بملجئ يرخص لها به ، لأن نسب الولد لا ينقطع عنها، بل ينسب إلى الأم، فلم يكن الزنا فيه معنى القتل من جانبها .
- ٣ - يسقط الحد عنها بزناها مكرهه . ولا يسقط عن الرجل بذلك لأنه لما لم يكن الملجئ رخصة له لم يكن غيره شبهة تلزماً الحد .
- ٤ - لا يحل للمرأة المكرهه على الزنا بملجئ أو بغيره قتل نفسها لتنجو من عار الزنا .

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٦٣ سنة ١٩٥٧ أن امرأة مسلمة وقعت أسيرة في يد عدو أراد اغتصابها، وحاولت الدفاع عن نفسها وشرفها فمجزت ويئست فانتحرت حتى لا تتمكن من نفسها — فهل تعتبر شبيدة، أو منتحرة وعليها عقوبة الانتحار ؟

أجاب :

جاء في الدر شارح التنوير وحاشيته رد المختار (ولو أكرهه على الزنا بملجئ لا يرخص له ، لأن فيه قتل النفس وهى ولد الزنا بضياعه ، لأنه هالك حكماً ، لعدم من يريه، فلا يستباح بضرورة ما كالقتل . وفى جانب المرأة يرخص لها الزنا بالإكراه الملجئ لا بغيره ، لأن نسب الولد لا ينقطع

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن مأمون — ص ٨٢ — م ٥٥ — ٢٨ ذو القعدة ١٣٧٦ هـ — ٢٦ يونيو ١٩٥٧ م .

بل ينسب إلى الأم ، فلم يكن الزنا في معنى القتل من جانبها ، بخلاف الرجل لكن يسقط الحد في زناها لا زناه . لأنه لما لم يكن الملعج رخصة له لم يكن غير الملعج شبهة له وجاء في درر المنتقى شرح مجمع الأنهر - والحاصل أن الزنا لا يرخص للرجال بحال ، لتضمنه قتل النفس . وأما في حقها فيرخص بالملعج لثبوت نسبه منها ، فلم يكن زناها في معنى القتل إلا بغير الملعج لكنه يسقط الحد عنها للشبهة لا عنه ، لأنه لما لم يرخص له بالملعج لم يكن غير الملعج شبهة له - ومما سبق يتضح أن المنصوص عليه شرعاً ، أن المرأة إذا أكرهت على الزنا بملعج كقتلها إن لم تطاوع المكره رخص لها في الزنا ولا حد عليها . وإذا أكرهت بغير الملعج سقط الحد عنها أيضاً عند المطاوعة - لوجود الشبهة ولكن لا يرخص لها في الزنا - وفي كلتا الحالتين لا يحل لها أن تقتل نفسها لتنجو من عار الزنا لأن قتل نفسها جريمة شنيعة ، لا يقبل الله صاحبها ولا يرضى عنه ، وهي في هذه الحالة لا تقل إثماً عن قتل نفساً حرم الله قتلها بغير حق . قال الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)^(١) وقال عليه الصلاة والسلام فيما روى عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه (من قتل نفسه بمعدلة فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن قتل نفسه بسم فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو مترد في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً) وعن جابر رضي الله عنه أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص^(٢) فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم - رواه الجماعة إلا البخاري . والله أعلم .

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٢) المشقص : سهم فيه نصل حديد .

من أحكام العدة

الموضوع

(١٦٤) عدة الرجل ورأى الأئمة فيها

المبادئ

١ - لا خلاف بين الأئمة في أن أقصى ما يحل للرجل أن يجمعه من النساء بعقد الزواج هو أربع نسوة .

٢ - من طلق الرابعة لا يحل له الزواج بغيرها حتى تنقضي عدتها ولو كان طلاقها بائناً وذلك عند الحنفية جميعاً والحنابلة .

٣ - مذهب الشافعية والمالكية : أن ذلك يحل إذا كان الطلاق بائناً بدون انتظار انقضاء عدة الرابعة ، لانقطاع النكاح عندهم بالبائن .

٤ - العمل الآن جار على مذهب الحنفية .

سئل :

طلب السيد وكيل نيابة الخليفة الإفادة : عما إذا كانت مسألة اعتداد الرجل المطلق لزوجته الرابعة مجعماً عليها بين المذاهب أم لا ؟ وما إذا كان متفقاً عليها من فقهاء المذهب الحنفى أم مختلفاً عليها بينهم ؟ وما هو رأى الراجح في هذه المسألة في المذهب الحنفى ؟ وعما إذا كان هذا الحكم في هذا الموضوع معلوماً لدى العامة أم غير معلوم إلا للخاصة من الناس ؟

أجاب :

بأن أقصى ما يحل للرجل أن يجمعه من النساء بعقد الزواج هو أربع نسوة ولا يعلم في هذا خلاف بين الأئمة . وقد وقع خلاف بين الأئمة فيمن

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - من ٧٤ - ٥١٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ م .

طلق الرابعة وأراد الزوج بغيرها، فقال الحنفية والحنابلة إنه لا يحل التزوج
 بالخامسة حتى تنقضى عدة الرابعة ولو كان الطلاق بأثنا . لأن للعدة حكم
 النكاح القائم من وجه، إذ تجب فيها الثقة على المطلق ويثبت نسب الولد منه .
 وهذا هو رأى جميع أئمة الحنفية. وقال الشافعية والمالكية يحل لمن طلق زوجته
 الرابعة طلاقاً بائناً ولو واحدة أن يتزوج الخامسة قبل أن تنقضى عدة الرابعة
 لانقطاع النكاح بالطلاق البائن - وهذا وتوثيق عقود الزواج يجرى الآن على
 مذهب الإمام أبي حنيفة الذى يمنع من العقد على الخامسة لمن طلق زوجته
 الرابعة مادامت الزوجة الرابعة فى العدة ولو كان الطلاق بائناً، ولا عذر لأحد
 فى الجهل بهذا الحكم. ويجب على من لم يعلم به أن يحضر الموثق بجميع ظروفه
 وعدد زوجاته ومطلقاته، ليعلم منه الحل والحرمه، وفضلاً عن ذلك فإن الموثق
 لا يعقد عقد الزواج إلا بعد التثبت من خلو الزوجين من الموانع الشرعية
 والنظامية. ومن الموانع الشرعية أن يكون الزوج متزوجاً أربع زوجات سوى
 الزوجة التى يريد العقد عليها ولو كانت إحداهن مطلقة منه طلاقاً رجعياً أو
 بائناً ما دامت عدتها لم تنقض بعد. وبهذا علم الجواب عن السؤال. والله أعلم .



الموضوع

(١٦٥) ابتداء العدة في الطلاق النيابي بحكم قضائي

المبادئ

- ١ - تبدأ العدة من تاريخ الطلاق سواء كان المطلق هو الزوج أو المحكمة .
- ٢ - إذا كان الحكم بالطلاق غيابياً فلا تبدأ العدة من هذا الطلاق إلا إذا صار الحكم نهائياً .
- ٣ - الحكم بالطلاق غير النهائي لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يكون الطلاق نافذاً ترتب عليه آثاره ومنه العدة حتى يكون نهائياً .

سئل :

بكتاب مركز المنيا رقم ٥٠٩٧ المؤرخ ١٥/٥/١٩٥٧ المطلوب به بيان تاريخ انقضاء عدة المطلقة من زوجها للإعصار طلقترجمة غيابياً .

أجاب :

بأن عدة المطلقة تبدأ من تاريخ الطلاق، سواء كان المطلق الزوج أو المحكمة. وتتقضى شرعاً إما برويتها الحيض ثلاث مرات كوامل إذا كانت من ذوات الحيض، وإما بمضي ثلاثة أشهر إذا لم تكن من ذوات الحيض بأن كانت لم تره أصلاً إما لصغر، أو لبلوغها سن الإياس، أو لم تكن لها عادة فيه .

(*) المعنى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - من ٨٣ - م ٢٧ - من ٣٢ - ٢٧ - فوال
١٣٧٦ هـ - ٢٧ مايو ١٩٥٧ م .

ولما بوضع حملها إن كانت حاملاً. ولا تبدأ العدة في الطلاق الفياقي الصادر من المحكمة إلا إذا صار نهائياً، بأن مضت مدة المعارضة والاستئناف، ولم يعارض فيه ولم يستأنف، أو استأنف وتأييد. أما إذا لم يصير الحكم بالطلاق نهائياً فلا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه، ولا يكون الطلاق نافذاً فترتب عليه آثاره ومنه العدة حتى يكون نهائياً. والله أعلم .



الموضوع (١٦٦) عدة الایسة

المبادئ

١- من كانت من ذوات الحيض فرأته مرة أو مرتين ثم بلغت سن اليأس وهي «خمسة وخسون» سنة فإن عدتها تتحول إلى الأشهر فتستأنفها بثلاثة أشهر .

٢- يشترط للحكم بالإياس في هذه المدة انقطاع الدم مدة طويلة وهي ستة أشهر على الأصح من انقطاع الدم وليس بعد اليأس .

٣- إذا كانت منقطة الدم قبل مدة اليأس ثم تمت مدة اليأس فطلقها زوجها بحكم بإياسها وتعد بثلاثة أشهر .

٤- إذا كانت ترى الحيض قبل الطلاق ورأته مرة بعد الطلاق ثم انقطع عنها فلا يحكم بإياسها وقت الطلاق ولو تجاوز سنها خمسة وخمسين سنة ، لعدم تحقق الشرط ولظروء اليأس عليها وهي معتدة حيض ، وإنما يحكم بإياسها بعد انقطاع الدم عنها مدة ستة أشهر ثم تبدأ عدتها بالأشهر .

٥- العبرة في ذلك كله بإخبارها ، لأنه لا يعرف إلا من قبلها وهي أمينة في حق نفسها .

٦- لا تعويل على قول الطبيب بتحديد السن متى كان معروفاً ولا على قوله في معرفة الحيض والعلة ، لأن ذلك لا يعرف إلا منها كما هو مقرر شرعاً .

(*) المتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - م ١٠٠ - م ١٢ - ٢٩ يونيو ١٩٦٢ م .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٣ أن امرأة من مواليد ١٩٠٧/٣/٩ م طلقت في ٣ مارس ١٩٦٢ وأقرت بأن الحيض كان يأتيها كل شهر مرة قبل الطلاق وبعد الطلاق بشهر انقطع الحيض عنها وقد كشف عليها طبيباً بتاريخ ٦٣/٤/٤ وجاء في التقرير الطبي أن منها ٤٥ أو ٥٠ سنة . وأن الحيض انقطع عنها منذ عام ، وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في احتساب العدة ، هل تكون بالحيض أم بالأشهر وفي تبدأ العدة ، وهل يعول على تقرير الخبير شرعاً أم لا ؟

أجاب :

المقصود عليه شرعاً أن المطلقة إذا لم تكن حاملاً وكانت من ذوات الحيض تعتد برؤية الحيض ثلاث مرات كوامل، فإذا لم تكن من ذوات الحيض بأن كانت صغيرة أو آيسة - وهي التي انقطعت عادتُها لكبر سنّها فعدها ثلاثة أشهر كاملة . ومن كانت من ذوات الأقراء ورأت الحيض مرة أو مرتين قبل سن الإياس ثم بلغت هذه السن فإن عدتها تتحول إلى الأشهر فتستأنفها بثلاثة أشهر .

وسن الإياس خمس وخمسون سنة عند الجمهور وعليه الفتوى . لكنه يشترط للحكم بالإياس في هذه المدة أن ينقطع عنها الدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح ، ولا يشترط أن يكون انقطاع الدم ستة أشهر بعد مدة الإياس في الأصح، حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الإياس ثم تمت مدة الإياس وطلقها زوجها يحكم بإياسها وتعتد بثلاثة أشهر . وفي حادثة السؤال تقرّر المطلقة أنها كانت ترى الحيض كل شهر قبل الطلاق ورأت مرة بعد الطلاق ثم انقطع عنها فلا يحكم بأنها آيسة وقت الطلاق وإن تجاوزت الخمس والخمسين ، لعدم تحقق الشرط وهو انقطاع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر ، وإنما طرأ عليها الإياس وهي معتدة حيض فيحكم بإياسها بعد انقطاع

الموضوع

(١٦٧) انقضاء العدة بوضع الحمل

المبدأ

تنقضى العدة بوضع الحمل ولو سقطاً ما دام مستبين الخلقة فإن كان مضغة فلا تنقضى به العدة.

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٦٩ سنة ١٩٦٥ أن السيدة ح. و. طلقت من زوجها طليقة أولى على الإبراء بإشهاد طلاق محرر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٦٥ م على يد المأذون ، وبتاريخ ١٧/١/١٩٦٥ م أجهضت بمعرفة الطبيب المختص — وطلب السائل بيان تاريخ انتهاء عدة المطلقة المذكورة ؟

أجاب :

المقرر شرعاً أن عدة الحامل تنقضى بوضع الحمل — وقد نص الفقهاء على أنه ليس بلام في الجنين الذي تنقضى به العدة بوضعه أن ينزل حياً بل تنقضى العدة بنزوله ولو كان سقطاً ميتاً بشرط أن يكون مستبين الخلقة ولو في بعض أجزائه . فإن كان مضغة لا يتبين فيها شيء من خلقة الإنسان فلا تنقضى العدة ، وإذا صح أن هذه السيدة قد نزل سقطها مستبيناً بعض الخلق فإن عدتها تنقضى به ، وتكون نهايتها اليوم الذي نزل فيه السقط ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال — والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدي — س ١٠٠ — م ٢٦٧ — ٢٠ مارس ١٩٦٥ م .

الموضوع

(١٦٨) مطلقة النمی وعدتها

المبادئ

١ - لا عدة للذمية إذا طلقها زوجها الذي أو مات عنها عند أبي حنيفة
مادامت لا تجب عليها في ديانتها ولا يعقلونها لأنها عبادة وهما غير
مخاطبين بها .

٢ - تجب عليها العدة عند الصاحبين لالتزامهم أحكامنا بعقد الذمة
والراجح هو مذهب أبي حنيفة لأنه الصحيح والمعتمد في المذهب .

سئل :

من المواطن . . . بطلبه المقيد برقم ٣٨٨ سنة ١٩٦٥ م قال : إنه مسيحي
ومذهبه الروم الأرثوذكس وتزوج بامرأة مذهبها قبطية أرثوذكسية بتاريخ
١٩٣٩/١/١٥ . ثم طلقها في أبريل سنة ١٩٦٤ وحكم لصالحه بالطلاق
استئنافاً بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١ وطلب السائل بيان ما إذا كان على المطلقة
المذكورة عدة أم لا ؟

أجاب :

اختلف فقهاء الحنفية في وجوب العدة على الذمية (مسيحية أو يهودية)
إذا طلقها زوجها الذي ولم تكن حاملاً : فقال الإمام أبو حنيفة رضي الله
عنه إذا كان في ديانتهم أن لا عدة عليها فلا تجب عليها العدة . لأن العدة فيها
معنى العبادة والقربة ولا يمكن إلجائها حقاً للزوج لأنه لا يعتقد بذلك ،
ولاحقاً لله تعالى لأنهم غير مخاطبين بما هو عبادة أو قربة ، وقد أمرنا بتركهم

(*) الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - س ١٠٠ - م ٣١٢ - ٤ يولية ١٩٦٥ م .

وما يدينون ، وقال الصاحبان - أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى
تجب عليها العدة، لأن أهل النعمة قد ألزموا أحكامنا بعقد النعمة ، فيجب أن
تسرى عليهم أحكامنا . ويترتب على الخلاف في وجوب العدة وعدم وجوبها
فيما ذكر خلاف في وجوب النفقة وعدم وجوبها - فمن قال بوجوب العدة
يقول بوجوب النفقة في مدتها - ومن قال بعدم وجوبها لا يوجب النفقة .
والراجح قول الإمام وعليه متون الفقه . وقد نقل صاحب تنقيح الفتاوى
الحامدية عن جمال الإسلام أنه الصحيح والمعتمد عند فقهاء المذهب . فقد
جاء في تنقيح الحامدية (مثل) في ذمية مات زوجها الذي عنها وهي غير
حامل، ومضى على موته أربعون يوما . وهم لا يعتقون العدة، فهل لا تعتد
إذا اعتقلوا ذلك ؟ الجواب : نعم لا تعتد إذا اعتقلوا ذلك ، كما قيد به
في الرولوالجية، لأمرنا بتركهم وما يعتقلون - وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى : قال جمال الإسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها
العدة والصحيح قوله . واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما (. . هـ) . وبقول
الإمام نفى - وإذن لا تجب العدة على المطلقة في حادثة السؤال ، وبالتالي
لا تجب لها نفقة عدة . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ، والله أعلم .



الموضوع

(١٦٩) سكى المعتدة من طلاق بائن مع مطلقها

المبادئ

١ - المعتدة من طلاق بائن - صغرى أو كبرى - أو من طلاق رجعى تعتد في مسكن الزوجية ، إلا أنه في حالة البيونة لا يحل الاختلاط بينهما ويجب وضع حائل بينهما مانع من الخلوة ، أو من التقاء الأزواج وبشرط ألا يختشى عليهما من الفتنة فيه .

٢ - بانقضاء عدتها ترك منزل العدة إلى مسكنها الخاص بها أو بأهلها لصبرورتها أجنبية عنه .

٣ - وجود أولاد صغار بينهما ليس مبرراً لبقائها معه في منزل واحد بحجة رعاية الصغار .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٤٣٥ سنة ١٩٦٥ المتضمن أن السائل طلق زوجته طلاقاً بائناً بينونة كبرى بعد أن رزق منها بخمسة أطفال صغار ، وكانت تقيم معه أثناء الزوجية بمنزله ، وقد تركته بعد الطلاق إلى مسكن أهلها ، ثم عادت إلى منزله وطلبت أن تقيم معه حرصاً على رعاية أولادها ، وطلب بيان الحكم الشرعى في هذه الإقامة . هل يحل للسائل المذكور أن يقيم مع مطلقة المبتونة في مسكن واحد بحجة رعاية أولادها ، وهل يوجد نص يحرم اجتماعهما في مسكن واحد ؟

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ لصيد مريدى - س ١٠٠ - م ٢٢٠ - ١٥ ربيع الآخر ١٣٨٥ هـ - ١٢ ايلول ١٩٦٥ م .

أجاب :

المخصوص عليه شرعاً أن المرأة إذا بانّت من زوجها صارت أجنبية منه لا يحل له الاختلاط بها ، ولكنها تعتد في منزل الزوجية ، ويجب أن يوجد بينهما حائل منعاً للخلوة إذا كانا بمنزل واحد فلا يلتقيان التقاء الأزواج ولا يكون فيه خوف فتنة . قال تعالى ويأياها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً^(١) وقال تعالى « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى »^(٢) فأمر الله سبحانه الأزواج أن لا يخرجوا أزواجهن من بيوتهن وأمر الزوجات أن لا يخرجن . وهذا الأمر ينتظم الرجعية والمبتوتة ويتناول الطلقة الأولى والثالثة ، فإذا انقضت عدتها وجب عليها أن تترك منزل العدة إلى مسكنها أو مسكن أهلها . لأن الشريعة الإسلامية قد حرمت اختلاط المرأة بالأجانب . قال تعالى « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون لعلكم تفلحون »^(٣) وجاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفأبأت اللحم قال اللحم الموت) واللحم هو أحد أقارب الزوجة أو الزوج

(١) الآية رقم ١ من سورة الطلاق .

(٢) الآية رقم ٦ من سورة الطلاق .

(٣) الآية رقم ٢١ من سورة النور .

من غير المحارم ، فإذا كان ذلك في شأن القريب غير المحرم فمن الأولى البعيد
الأجنبي كالزوج الذي أبان زوجته وصار أجنبياً منها . فعل السائل أن يبتعد
عن مطلقة المبتوتة ولا يصح له شرعاً الاجتماع بها والسكن معها في مسكن
واحد أو شقة واحدة بعد انقضاء عدتها منه ، خصوصاً في هذا الزمن الذي
أصبح فيه الفساد منتشرًا ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، وأما
ما قاله من رعاية الأطفال فليس مبرراً لهذا الصنيع الذي ينكره الشرع ،
وقد كفل الشارع الحكيم هذه الرعاية من وجوب النفقة والحضانة والريّة
والتعليم ، وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(٩٧٠) عدة النساء

المبادئ

١- عدة النساء إذا كانت من فوات الحيض ثلاث حيضات كاملة .

٢- لا تصدق في إقرارها بانقضاء عدتها بالحيض ثلاثاً في أقل من مائة يوم على الأصح .

٣- تزوجها بالغير قبل انقضاء هذه المدة يجعل العقد غير صحيح شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٧١ سنة ١٩٦٩ المتضمن أن رجلاً طلق زوجته طلاقاً مكملًا للثلاث بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٠ وهي حامل ، وأنها وضعت حملها بتاريخ ١٩٦٨/١١/١ ، وتزوجت بآخر بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧ وطلقت منه في ١٩٦٨/١١/١٣ وأن السائل تزوجها مرة أخرى بتاريخ ١٩٦٩/١/١٥ وطلب السائل الإفادة عن حكم زواجه بها ؟ وهل وقع صحيحاً شرعاً وقانوناً . أم أنه غير صحيح ؟

أجاب :

المنصوص عليه فيها أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لزوجها حتى تنقضي عدتها من هذا الطلاق ثم تزوج زوجاً آخر غيره زوجاً صحيحاً شرعاً ويدخل بها الزوج الثاني دخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه شرعاً .

(*) المني : مفيدة الشيخ أحمد مريدي - ص ١٠٣ - م ٢٨٠ - ص ٢٠٧ - ١ ربيع الأول ١٣٨٩ هـ - ٢٥ مايو ١٩٦٩ م .

ولما كان السائل قد طلق زوجته طلاقاً مكلاً للثلاث وهي حامل فإن عنتها تنقضي منه بوضع الحمل، ولما كان وضع حملها قد تم بتاريخ ١٩٦٨/١١/١ فلأنها بذلك تكون قد انقضت عنتها منه، وحل لها التزوج بغيره . ومن ثم يكون زواجها بعد ذلك بآخر بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧ زواجاً صحيحاً شرعياً ترتب عليه آثاره الشرعية، لأنه زواج حدث بعد انقضاء عنتها بالوضع، ولا يمنع من صحته نزول دم النفاس عليها ، ويكون طلاق هذا الأخير لها بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٣ قد صادف محله ووقع صحيحاً ترتب عليه آثاره الشرعية ومنها وجوب اعتمادها بثلاث حيض لأنها من ذوات الحيض . وقد اختلف فقهاء الحنفية في المدة التي تصدق فيها المطلقة إذا كانت نفساء حين تخبر بانقضاء عنتها على أقوال أرجحها قول الإمام أبي حنيفة أنها لا تصدق في أقل من مائة يوم في رواية الحسن عنه، أو خمسة وعشرين يوماً في رواية محمد عنه ، لأنه يثبت النفاس خمسة وعشرين يوماً إذ لو ثبت أقل من ذلك لاحتاج إلى أن يثبت بعده خمسة عشر يوماً طهراً ثم يحكم بالدم فيبطل الطهر لأن من أصله أن الدمين في الأربعين لا يفصل بينهما طهر وإن كثر . حتى لو رأت في أول النفاس ساعة دماً وفي آخرها ساعة دماً وكانت المدة بين الدمين طهراً كان الكمال نفاساً عنده، فجعل النفاس خمسة وعشرين يوماً، حتى يثبت بعده طهر خمسة عشر يوماً ، فيقع الدم بعد الأربعين ، فإذا كان كذلك بعد الأربعين خمسة حيضاً وخمسة عشر طهراً وخمسة حيضاً وخمسة عشر طهراً وخمسة حيضاً فذلك خمسة وعشرون وهي أقل مدة تصدق فيها إذا قالت انقضت علق في رواية محمد عن الإمام ، وعلى رواية الحسن عنه فلائنه يثبت بعد الأربعين عشرة حيضاً وخمسة عشر طهراً وعشرة حيضاً وخمسة عشر طهراً وعشرة حيضاً فذلك مائة يوم وهي أقل ما تصدق فيه على هذه الرواية ، وهي التي نأخذ بها في الفتوى — قياساً على تقدير أقل مدة تصدق فيها إذا كانت غير نفساء بستين يوماً إذ جرى التقدير هناك على أساس أن مدة الحيض عشرة أيام لخمسة، وعلى أى من الروایتين فإن زواج السائل بمطلقة المذكورة بعد طلاقها من الزوج الآخر غير صحيح شرعاً لأنه لم يمض بين تاريخ وضع حملها وزواجها بآخر وطلاق هذا الآخر لها

وعودتها إلى زوجها الأول سوى أربعة وسبعين يوماً، وهي مدة غير كافية لانقضاء العدة شرعاً، فيكون قد تزوجها وهي مازالت في علة الزوج الآخر ومن ثم لا تترتب عليه آثاره الشرعية والقانونية . وعلى السائل أن يفقد على هذه الزوجة عقداً صحيحاً شرعياً بدلاً من العقد الفاسد القائم الآن، وإلا يفرق بينهما . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم . . .



الموضوع

(١٧١) عدة وفاة

المبادئ

١ - عدة الوفاة لإعلان الحزن على زوال نعمة الزواج بالموت . وهي أربعة أشهر وعشرة أيام .

٢ - عدة الوفاة تحسب بالأشهر والأيام إذا وقعت الوفاة في أول جزء من الشهر ، فإن وقعت في غير ذلك من أجزاء الشهر تحسب بالأيام مائة وثلاثين يوماً كاملة على خلاف في ذلك .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ المتضمن أن رجلاً عقد زواجه على امرأة ومات عنها قبل أن يدخل أو يخل بها . وطلب السائل بيان المدة التي تعتدها هذه الزوجة ؟

أجاب :

المقرر شرعاً أن الزوجة التي يتوفى عنها زوجها بعد عقد صحيح يجب عليها أن تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويلزون أزواجاً يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)^(١) سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لم تكن مدخولاً بها . وسواء أكانت من ذوات الحيض أم لم تكن ، لأن هذه العدة إنما هي لإعلان الحزن على زوال نعمة الزواج بالموت . وهذه المدة تحسب بالأشهر القمرية ، ولو نقصت أيام بعضها عن

(*) المفسر : فقهاء الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٨ - م ٤ - ١١ يناير ١٩٧٠ م .

(١) من الآية رقم ٢٢٤ من سورة البقرة .

ثلاثين يوماً إذا كانت الوفاة قد حدثت في أول جزء من الشهر ، أما إذا كانت الوفاة قد حدثت بعد مضي جزء من الشهر فلإنها تحسب بالأيام (مائة و ثلاثين يوماً كاملة وهذا عند أبي حنيفة) وقال الصحاحيان تحسب الأشهر الثلاثة المتوسطة بالأهلة ، أما الشهر الأول الناقص فتكمل أيامه من الأخير ثلاثين يوماً ثم يزداد عليه عشرة أيام كاملة . وعلى ذلك فيجب على زوجة المتوفى المذكور أن تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام ، ولا تأثير للخول زوجها بها وعدم دخوله على الإيجاب المذكور طبقاً لما أوضحناه . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام المجر والقوامة والولاية
والوصاية

الموضوع

(١٧٢) وصاية المسيحي على مسلمة مع وجود أبيها

المبادئ

- ١- لا تجوز ولاية المسيحي على المسلم نفساً أو مالا .
- ٢- لا وصاية مع الولاية الطبيعية إلا إذا عين الولي وصياً مختاراً على ابنته المسلمة وبشرط اتحاد الدين بين الوصي والموصى عليه .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٥ سنة ١٩٥٦م عن بيان الحكم الشرعي والقانوني في جواز إقامة الشخص المسيحي وصياً على بنت مسلمة بلغت عشرين سنة من عمرها مع وجود أبها المسلم الأمين العاقل العدل الذي تتوفر فيه كل الشروط الشرعية في الولاية والوصاية ؟

أجاب :

أولاً : إن الولاية على هذه البنت المسلمة التي لم تبلغ سن الرشد وهو واحد وعشرون سنة تثبت لأبيها المسلم ثبوتاً طبيعياً وجبرياً ما دام قد توفرت فيه الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق ، ولا يجوز له أن يتنحى عن هذه الولاية إلا بإذن المحكمة المختصة طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال المعدل لأحكام قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ - لكن يجوز لهذا الأب طبقاً للمادة ٢٨ من هذا القانون أن يقيم وصياً مختاراً لبنته المذكورة تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون المذكور التي منها اتحاد الدين .

(*) المثل : فتاوى الشيخ حسن مطوع - ص ٧٤ - م ٥٥٧ - ص ٣٦٢ - ٢ جلدی
الفتاوى ١٣٧٥ هـ - ١٦ يناير ١٩٥٦ م .

ثانياً : إن المنصوص عليه فقهاً أنه لا تجوز ولاية المسيحي على المسلم سواء أكانت هذه الولاية على النفس أو على المال — وقد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ المذكورة ، أنه يجب على كل حال أن يكون الوصي من طائفة القاصر فإن لم يكن فمن أهل مذهبه وإلا فمن أهل دينه . وهذا يدل على أن اتحاد الدين واجب بين الوصي والقاصر . ومن هذا يتبين أن هذا الشخص المسيحي لا يجوز بأى حال تعيينه وصياً على البنت المسلمة المذكورة إذا وجد واحد من السبيين المذكورين ، وبتحقق كليهما يكون عدم الجواز من باب أولى . ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٧٣) تسليم أموال القصر للأولياء

المبادئ

١- للولى أباً كان أو جدياً تسلّم أموال القاصر دون تقديم شهادة بعدم سلب الولاية

٢- لا يجوز للوصى تسلّم أموال القاصر إلا إذا قدم قراراً من المحكمة الحسبية بتعيينه وصياً.

مثل :

طلبت حكمدارية بوليس القاهرة بكتابها رقم ١١٧٢٩ . المتضمن أنه قد أنشئت بحكمدارية بوليس القاهرة مؤسسة اجتماعية لمصولات وصف عساكر بوليس مدينة القاهرة ، ونص في قانونها على أنه في حالة وفاة العضو يصرف لورثته مبلغ أربعين جنيهاً بصفة إعانة ، وكثيراً ما يتقدم الولى الشرعى بطلب صرف نصيب القصر إليه طبقاً للقانون . والمطلوب به معرفة الحكم الشرعى والقانونى فيما إذا كان يجوز للمؤسسة تسليم نصيب القصر للولى الشرعى دون حاجة إلى تقديم شهادة بعدم سلب الولاية منه أولاد من الحصول على هذه الشهادة قبل تسليم نصيب القصر إليه ؟

أجاب :

إن الولى الشرعى- وهو الأب أو الجد أبوالأب عند وفاة الأب- يجوز أن يسلم له نصيب القصر الذين في ولايته دون حاجة إلى تقديم شهادة بعدم سلب

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٩١ - م ١٦٦ - ٢٢ محرم ١٣٧٩ هـ - ٢٨ يوليو ١٩٥٩ م .

الولاية ، لأن الأصل في الشخص الأهلية والبراءة ما لم يقم دليل ينافيهما -
ولأنه لم ينص في قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ولا في القانون
رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الملحق لهذا القانون على لزوم تقديم هذه الشهادة .
أما إذا كان الطالب وصياً على القصر الذين يطلب بنصبيهم . وهو غير
الأب والجد المذكورين : فإنه لا بد من تقديم قرار من المحكمة الحسبية
بتعيينه وصياً على هؤلاء القصر . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله
سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٧٤) ولاية الجد ومدى حقه في التصرف في مال القاصر

المبادئ

- ١- ولاية الجد الصحيح إنما تأتي إذا لم يكن الأب قبل وفاته قد اختار وصياً على مال القاصر
- ٢- الواجب عليه القيام بأعبائها ، ولا يجوز تنحية عنها إلا بإذن
- ٣- علم جواز تصرفه في مال القاصر إلا بإذن من المحكمة ، وعليه إيداع قائمة بالمحكمة الحسبية بأموال القاصر في مدى شهرين من بداية الولاية ، أو من أيلولة المال إلى الصغير .

مثل :

إن رجلاً توفي عن أولاده القصر الذين هملوا بولاية جدهم لأبهم الطبيعية بعد وفاته . وطلب السائل بيان ما إذا كان يحق للجد بوصفه ولياً طبيعياً على هؤلاء القصر القبض والاستلام والتصالح عما قد يستحقه هؤلاء القصر من تعويض ثم لدى إحدى الشركات نيابة عنهم دون الحصول على إذن بذلك من النيابة الحسبية ، أم يجب عليه الحصول على إذن منها بذلك

أجاب :

تنص المادة الأولى . من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال . - أن الولاية للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصياً مختاراً على مال القاصر . وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحي عنها إلا بإذن من المحكمة . فإذا توافرت لأجد الأهلية اللازمة

(م) المني : مصيلة الشيخ أحمد مريدي - ص ١٠٢ - م ١٤ - ص ١٠ - ٢٩ مرس
١٩٦٧ م .

لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو ولم يكن الأب قد اختار وصياً على مال القاصر ، كان للجد القيام على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون المذكور كما تقتضي بذلك المادتان الثانية والثالثة من القانون المذكور . وقد نصت المادة ١٥ من هذا القانون على أنه لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها - كما نصت المادة ١٦ منه على « على الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه ، وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من بداية الولاية أو من أيلولة هذا المال إلى الصغير » وطبقاً لما ذكر يجوز للجد قبض واستلام المبالغ المستحقة للقاصر بدون إذن المحكمة على أن يحرر عنها قائمة بما آت للقاصر من مال يودعها قلم كتاب المحكمة في المواعيد التي حددتها المادة المذكورة ، ولا يجوز له التصرف في المال ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها إلا بعد الحصول على إذن من المحكمة الحسبية لا من النيابة . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٧٥) قضايا المحجور عليه

المبادئ

١- رفع المحجور عليه قضايا على الغير بنفسه غير جائز .

٢- على القيم عليه رفع هذه القضايا ، فإن رفض رفعها أو تأخر في ذلك إضراراً به يجب على أى إنسان أن يرفع الأمر إلى النيابة المختصة لتتولى محاسبته ، أو لتستبدل به غيره إذا ثبت لها عدم صلاحيته .

سئل :

بالطلب المتقيد برقم ٤٦٦ سنة ١٩٦٨ المتضمن أن م . ع قد تقرر توقيع الحجر عليه بجلسته ١٧-١٢-١٩٤٠ وعينت والدته قياً عليه مع الإذن لها بصرف ما يستحقه من معاش بوزارة المالية للإتفاق في شئونه أى يجعل المعاش نفقته . وأرفق السائل بطلبه صورة طبق الأصل تحت مسئوليته من مجلس حسي مصر في القضية ٨٠٢ سنة ١٩٣٩ الخاصة بمادة م . ع بشأن الحجر عليه بجلسته ١٧/١٢/١٩٤٠ ، وبالإطلاع عليه تبين أن الطيب الشرعى فحص حالة الطالب بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٠ وقرر أن حالته العقلية غير عادية وأن بعقله عاهة مظهر السكوت ، وعدم الإجابة على ما يوجه إليه من أسئلة ولعل حالته هذه هي نوع من الضعف العقلي المنقطع الذي يظهر أحياناً ويختفي أحياناً ، وعلى ذلك لا يمكنه إدارة شئونه بنفسه ، وانتهى المجلس إلى القرار الآتي نصه : (قرر المجلس توقيع الحجر على م . ع وتعيين والدته قياً عليه وعليها تقديم محضر الجرد ومخابرة وزارة المالية بذلك وصرف المستحق له

(*) المتن : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - ص ١٠٣ - م ٢٥٦ - ٨ أغسطس ١٩٦٨ م .

للقيمة المذكورة للإتفاق في شئونه . و يطلب السائل بيان الرأى فيما
يأتى :

١- هل لهذا المحجور عليه الحق في رفع قضايا بنفسه أمام القضاء
مثل رفع دعوى ضم ابنته لبلوغها أقصى سن الحضانة ، لأن والدتها
مطلقة قد تزوجت بأجنبي ؟

٢- هل يجوز لهذا المحجور عليه أيضاً رفع دعاوى إخلاء ضد أحد
المستأجرين أمام دائرة الإنجارات بسبب التأجير من الباطن ، لأن للمحجور
عليه عقاراً ، عقود الإنجار محررة باسمه ، وهو الذى يقوم باستلام الإنجار
شهرياً بنفسه من المستأجرين .

٣- وعلى فرض أنه لا يحق للمحجور عليه رفع هذه الدعاوى بل
الواجب أن يتولى رفع هذه القضايا القيم عليه - فما هو الطريق السليم
الذى يسلكه المحجور عليه للحصول على حقوقه على فرض أن القيم رفض
رفع هذه الدعاوى أو تأخر في رفعها للإضرار بالمحجور عليه ؟
أجاب :

ثابت من تقرير الطبيب الشرعى المدون في قرار الحجر المرافق أن
المحجور عليه بعد فحصه تبين أن عقله عاذه ، وأن حالته العقلية غير عادية
وأن حالته هذه من نوع الضعف العقلى المتقطع الذى يظهر أحياناً ويختفى
أحياناً ، وعلى ذلك لا يمكنه إدارة شئونه بنفسه ، ومن ثم صدر القرار بالحجر
عليه وتمعين والدته فيما عليه ، ورفع القضايا لا يكون إلا من إنسان كامل
الأهلية ، والمحجور عليه بعد تقرير الطبيب الشرعى عنه ليس كذلك . ومن
هذا يتبين أن المحجور عليه المنوه عنه بالسؤال لا يجوز له شرعاً ولا قانوناً
أن يرفع القضايا المشار إليها بنفسه ، بل الذى يتولى رفع هذه القضايا هو القيم
بنفسه دون غيره ، وعلى فرض أن القيم رفض رفع هذه القضايا أو تأخر
في رفعها لإضراراً بالمحجور عليه ، ففي هذه الحالة يجب على من يهيمه الأمر أو
أى إنسان حسبة الله تعالى أن يرفع الأمر إلى النيابة المختصة بالولاية على المال
لتتولى محاسبة هذا القيم على إهماله ، أو تستبدل غيره به إذا ثبت لها عدم صلاحيته
ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام النذر

الموضوع

(٩٧١) نذر

المبادئ

١- المقرر في فقه الحنفية أن النذر يجب الوفاء به بخمس المنذور له مادام قد استوفى شروطه .

٢- ماندر لطعام الفقراء فلا يجوز شرعاً صرفه إلا لهم .

٣- لا يجوز بيع العجل المنذور للفقراء وشراء آخر بثمن أقل ودفع الفرق في بناء مسجد . بل يصح ذبحه لإطعامهم أو إعطائهم كل القيمة .

مثل : من السيد /

بالطلب المتقيد برقم ٢٧٧ سنة ١٩٧٦ المتضمن أن السائل عنده عجل جاموس كان قد نذره لله على أن يقيم به وليمة للفقراء هذا العام ، وأن هذا العجل قد قدر بمبلغ (٣٠٠) ثلاثمائة جنيه . وأنه يقام بجوار إقامة السائل مسجد جديد ، وأن السائل تبرع للمسجد المذكور بأكثر مما طلب منه وأنه يريد أن يبيع هذا العجل وأن يشتري عجلاً آخر بمبلغ (١٠٠) مائة جنيه ويوفر الـ (٢٠٠) جنيه الباقية من ثمن العجل المنذور ليضعها في إقامة المسجد المذكور لأنه محتاج إلى مبلغ كبير . وطلب بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع - وهل يجوز له بيع العجل المنذور بالثمن المذكور وشراء عجل آخر بالثمن المشار إليه ، ودفع الفرق بين الثمنين لبناء المسجد صالفاً الذكر ، أم لا يجوز ذلك شرعاً ؟

(*) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد خليل - ص ١١٢ - م ٢ - ١٠ مارس ١٩٧٧ م

اجاب :

المقرر في فقه الحنفية أن النذر يجب الوفاء به مادام قد استوفى شروطه المنصوص عليها في كتب الفقه بلجنس المنذور له . فما نذر لطعام الفقراء لا يجوز صرفه إلا للفقراء - أما صرفه إلى غير جنس المنذور لهم فلا يجوز شرعاً ، وإن كان لا يتعين بالفقير ولا بالزمان ولا بالمكان . وعلى هذا في الحادثة موضوع السؤال لا يجوز شرعاً للسائل أن يبيع العجل المنذور للفقراء وشراء عجل آخر بثمان أقل ودفع الفرق بين الثمنين في بناء المسجد - بل يتعين على السائل أن يلبح العجل المنذور ويطعم به الفقراء وفاء بنذره ، أو يعطى الفقراء كل قيمته ، لقول الله جل وعلا في محكم كتابه (وليوفوا نذورهم)^(١) ومن هنا يعلم الجواب إذا كان الحال كذا ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية رقم ٢٦ من سورة الحج .

الموضوع

(١٧٧) تعليق النذر بالمشيئة

المبادئ

- ١- قول الرجل (إن شاء الله ما تلهه المواشى التى أربها فى بيتى من ذكور لأهل الله) ليس من صيغ النذر التى وردت فى كتب الفقه .
- ٢- على فرض أنها من صيغ النذر فقد علقها بالمشيئة والتعليق بالمشيئة مانع من الوفاء به شرعاً .

٣- مادام العمل الذى اعتاد القيام به من ذبح ذكور الماشية وإطعامها لأهل بلده ليس لنراً ، فله بيع العجل الذى استوى للذبح ودفع ثمنه فى تجديد مسجد قريته .

سئل : من السيد /

بالطلب المقيّد برقم ١١٠ سنة ١٩٧٧ . المتضمن أن السائل نذر لنراً نصه كالاتى : (إن شاء الله تعالى ما تلهه المواشى التى أربها فى بيتى من ذكور لأهل الله) وأن السائل يوفى بهذا النذر منذ أكثر من عشرين عاماً ، وطريقة تنفيذ هذا النذر يكون بالآتى : (فى حالة ولادة الحاموسة يتم ذبح المولود بعد شهرين من ولادته أو أكثر ويوزعه على الفقراء الموجودين بالقرية الصغيرة التى يعيش فيها ، كما يرسل منه لأقاربه الموجودين فى القرى المجاورة ، وفى حالة ولادة البقرة يتم ذبح المولود بعد ثلاث سنوات أو أكثر من ولادته ، ويوزع على جميع أهل القرية التى يعيش فيها ، وبعض أقاربه وأصدقائه يحضرون لتناول الطعام منه ، ويحجى منه ليلة ذكركه ، وذلك بحضور أحد المشايخ ويقرر السائل

(*) الملقى : مغيلة الشيخ محمد خنجر - من ١١٢ م - ٨٩ م - ٦٦ م - ١٧ ربيع الآخر ١٣٩٨ هـ - ٢٦ مارس ١٩٧٨ م .

أن عنده الآن عجل بقر (ثور) استوى للذبيح وعندهم في قرينهم الصغيرة مسجد آيل للسقوط ، ولا يوجد في القرية مسجد سواه . ويطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيها إذا كان يجوز له أن يبيع هذا العجل وينفق ثمنه في بناء هذا المسجد وتجديده ، أم لا يجوز ذلك شرعاً ؟

أجاب :

الصيغة التي قررهما السائل وهي قوله (إن شاء الله ما تلبه المواشى التي أربها في بيتي من ذكور لأهل الله) ليست من صيغ النذر التي وردت في كتب الفقه . وعلى فرض أنها صيغة من صيغ النذر فقد علقها بالمشيئة بقوله (إن شاء الله) التي افتتحها بها . والتعليق بالمشيئة لا يلزم الوفاء بالمنذور شرعاً . وما دام السائل قد اعتاد أن يقوم ببيع العجل المذكور التي تلبها مواشيه التي يربها ، ويوزع لحومها على جميع أهل قرينته التي يعيش فيها ويرسل ببعض لحومها لأقاربه وأصدقائه من القرى المجاورة ، فهذا عمل خير نقره عليه ، وليس هناك ما يمنع شرعاً من المداومة عليه . كما أنه يجوز شرعاً للسائل ما دام العمل الذي يقوم به ليس نلواً بل هو نوع من التقرب إلى الله تعالى ، ووجه من وجوه البر المشروعة أن يبيع العجل البقر الذي استوى للذبيح ، ويلفق ثمنه في تجليد مسجد قرينته الآيل للسقوط ، لأن عمارة المساجد قربة عظيمة ، حث الله عباده عليها ، ودعاهم إلى المسارعة إليها . ومن هنا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام البيع

الموسوع

(١٧٨) البيع بثمن مؤجل الذي يعقبه شراء البائع المبيع نقداً بسعر الحاضر

المبادئ

١- شراء الشخص ما باعه بنفسه أو بوكيله من اشتراه بثمن أقل من ثمن البيع قبل دفع كل الثمن الأول فاسد شرعاً ، وإن رخص السعر للربا .

٢- لا يجوز بيع المنقول قبل قبضه سواء بيع لمن باعه أولاً أو لغيره . أما إذا قبضه المشتري من البائع فلا يجوز بيعه له ثانية إلا بالثمن الذي اشتراه به أو أكثر منه ، ولا يجوز بيعه بالأقل منه لأنه ربا .

٣- أجاز المالكية تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء أكان المبيع عيناً ثابتة أو منقولة أو طعاماً يبيع جزأه . فإن كان الطعام مكبلاً أو موزوناً أو معلوداً واشتراه كذلك فلا يصح تصرفه فيه قبل قبضه .

مثل : من السيد / . . .

قال : إنه تاجر أسمدة كياوية يبيع الكباوى لمدة سنة تقريباً فأقل فأكثر بثمن أكثر من ثمنه الحال - فإذا اشترى منه مشر إلى أجل بثمن المؤجل وكتب الكيبالة ، وقبل أن يخرج من محله اشترى منه ما باعه له بالنقد بالسعر الحاضر ، فهل في هذا التصرف حرمة ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه في مذهب الحنفية كما جاء في التنوير وشارحه الدر المختار أن شراء ما باع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتراه بالأقل من

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - من ٧٤ - م ٥٨٦ - ص ٢٨٦ - ٢ رجب ١٣٧٥ هـ - ٤ فبراير ١٩٥٦ م .

قدر الثمن الأول قبل نقد كل الثمن الأول فامسد شرعاً . صورته باع شيئاً بمشرة قروش ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز وإن رخص السعر للربا - وجاء في حاشية رد المحتار تعليقاً على ذلك قوله أى لو باع شيئاً وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتراه بأقل من الثمن الأول لا يجوز - زيلعى - أى سواء كان الثمن الأول حالاً أو مؤجلاً هداية وقيد بقوله وقبضه لأن بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولو من بائنه وعلل عدم الجواز بقوله لأن الثمن لم يتدخل فى ضمان البائع قبل قبضه فإذا عاد إليه عين ماله بالصفة التى خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصاً ببعض بقى له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو حرام بالنص - زيلعى - وجاء فيه بعد ذلك فى (فصل فى التصرف فى المبيع والثمن قبل القبض) قوله ولا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائنه وقوله بعد ذلك ولو باعه منه (أى من بائنه) قبله (أى قبل القبض) لم يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول لأنه يلزم عليه تسليم المبيع قبل قبضه وهو لا يصح . مما سبق من النصوص يظهر أن الحنفية ذهبوا إلى أنه لا يجوز بيع الأعيان المنقولة قبل قبضها سواء بيعت لمن اشترى منه أو لغيره ، أما إذا كان مشتريها قد قبضها من البائع فإنه لا يجوز له أن يبيعها له ثانية إلا بالثمن الذى اشتراها به أو أكثر منه ولا يصح بيعها إليه بأقل من الثمن الذى اشتراها به لأن ذلك ربا . وذهب الشافعية إلى أنه لا يصح للمشتري أن يتصرف فى المبيع قبل قبضه ولو قبض البائع الثمن وأذن فى قبض المبيع ، لأن بيعه إياه قبل القبض يقع باطلا حتى ولو كان ممن اشتراه منه لضعف الملك قبل القبض ، فلا يصح التصرف فى المبيع بالبيع قبل القبض إلا فى ثلاث صور :

١ - أن يبيعه لمن اشتراه منه بنفس الثمن الذى اشتراه به .

٢ - أن يطلب المبيع عند البائع ، فإن للمشتري أن يبيعه له بمثله .

٣ - أن يشتري شيئاً لم يقبضه وثمنه دين فى ذمة البائع ، فإنه يصح له أن يبيعه لمن اشتراه منه بنفس الثمن فى ذمة البائع الأول - أو يشتري

شيئاً لم يقبضه ويدفع الثمن فإنه يصح له أن يبيعه من بانه بنفس الثمن في ذمته ، لأن البيع في هذه الصور ليس بيعاً حقيقة إنما هو إقالة بلفظ البيع أى نقض للبيع الأول . وذهب الحنابلة إلى أن التصرف في المبيع المنقول مكيلاً كان أو موزوناً أو معلوداً بالبيع قبل قبضه لا يصح ، وإذا باع المرء سلعة بثمن مؤجل أو حال ولم يقبضه فإنه يحرم على البائع أن يشتريها من الذى باعها إليه ، فإن فعل وقع بيع المشتري لها ممن باعها إليه باطلاً إذا اشتراها الأول ثانية بنفسه أو بوكيله ويضمن أقل من الثمن الأول ومن جنسه . وذهب المالكية إلى أنه يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء أكان المبيع أعياناً ثابتة كالأرض والنخيل أو منقولة ، ويستثنى من ذلك الطعام كالقمح والفاكهة فإنه لا يصح بيعه قبل قبضه إذا كان قد اشتراه مكيلاً أو موزوناً أو معلوداً ، لورود النهى في الحديث عن بيع الطعام قبل أن يكالاه أما إذا كان قد اشتراه جزأً فإنه يصح له أن يبيعه قبل قبضه ، لأنه بمجرد العقد يكون في ضمان المشتري فهو في حكم المقبوض . مما سبق يتبين أن الأئمة الثلاثة عدا مالكا ذهبوا إلى أنه لا يجوز بيع المنقول مكيلاً كان أو موزوناً قبل قبضه ، وكذلك الحكم عند الإمام مالك إذا كان المبيع طعاماً مكيلاً كان أو موزوناً ، أما إذا كان طعاماً بيع جزأً أو كان غير طعام فإنه يجوز بيعه قبل قبضه خلافاً لما ذهب إليه الأئمة الثلاثة . من هذا التفصيل يتبين أن البيع المستول عنه غير صحيح عند الأئمة الثلاثة عدا مالكا ، أما عنده فإنه بيع جائز لاشئ فيه . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٧٩) خيار الشرط للمشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع

المبدأ

عيار الشرط للمشتري لا يمنع من خروج المبيع عن ملك البائع اتفاقاً
للزوم ذلك في جانبه ، فإن قبض المشتري المبيع فهلك في يده لزمه الثمن
حيث لا يمكن بعد الهلاك رد المبيع .

سئل : من السيد / . . .

بالطلب المقيد برقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٧ المتضمن أنه اشترى
جاموسة من أحد الأشخاص - على فرجة - بمبلغ ٧٣ جنياً دفع
من ثمنها مبلغ ٦٠ جنياً وقت استلامها ، وبقي من الثمن ١٣ جنياً على حساب
المعانة والفرجة ، وأحضرها إلى منزله الساعة ١٢ ظهراً ، فلما وضع لها
الأكل أكلت خفيها ، وعند المساء وقت الحلاب عاكست ، وفي منتصف
الليل أراد أن يضع لها برسيا فوجدها ميتة ، وقد طالبه البائع بباقي الثمن
وهو ١٣ جنياً . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذا
الموضوع .

أجاب :

إن الظاهر من السؤال أن المشتري اشترى الجاموسة واشترط لنفسه
التخارج في ردها إذا ظهر بها عيب . والمنصوص عليه شرعاً كما في مجمع
الأئمة وغيره . أن خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع

(*) المتنى : مقبلة الشيخ حسن ملبون - ص ٨٢ - م ٧٥ - ٤ ذو الحجة ١٣٧٦ هـ -
٢ يولية ١٩٥٧ م .

اتفاقاً للزوم البيع في جانبه ، فإن هلك المبيع في يد المشتري لزم الثمن إذ لا يمكن رد المبيع فيلزم العقد الموجب للثمن المسمى - وعلى ذلك يكون هلاك الجاموسة المشتراة في يد المشتري الذي له الخيار مانعاً من ردها للبائع ، وموجباً لجميع الثمن المسمى للزوم العقد ، وعلى المشتري أن يدفع للبائع باقي الثمن المتفق عليه وهو ثلاثة عشر جنيهاً . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(١٨٠) بيع المفلوج (المفلول) صحيح

المبدأ

بيع المفلوج صحيح نالقه مادام لم يجبر مرض موت

سئل : من السيد / قال :

مرض رجل بمرض الشلل النصفي سنة ١٩٤٤ وكان يملك منزلاً قيمته ألف وخمسمائة جنيه ، وأرضاً زراعية حوالى ثلاثين فداناً قيمتها نحو تسعمائة جنيه ، وفى أثناء مرضه تحت ضغط ابنه تصرف لهم فى المنزل بالبيع سرّاً ، ولم يعط بناته منه شيئاً ، وبمهل عقد البيع سنة ١٩٥١ وكان إمضاءه فى تلك المدة بيده اليسرى نظراً لمرضه وتمت يدنا إمضاءاته بيده اليمنى قبل مرضه المذكور ، وبالرغم من تصرفه فى المنزل لابنه سرّاً فإن الأوراق الرسمية كعقود الإيجار وغيرها كان يتصرف فيها هو بإمضاءه لغاية سنة ١٩٥٦ لتلا يشعر أحداً من بناته بهذا التصرف تحت ضغط ابنه أيضاً ، ثم توفى هذا الرجل فى شهر يوليو سنة ١٩٥٧ عن زوجته وابنيه وبنتيه ، وبعد وفاته اكتشف هذا البيع هل هو صحيح أو لا . وهل لنا أن نرفع دعوى أمام القضاء لفسخ هذا البيع إذا كان مخالفاً للشريعة الإسلامية أو لا ؟

أجاب :

إنه جاء فى تنقيح الحامدية فى باب البيع ج ١ ص ٢١٣ سئل فى امرأة بها داء سعال طال نحو سنتين ، ولم تصر صاحبة فراش فباعته فيه زوجها

(*) الفتى : مغيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ١٢٩ - م ١٣٦ - ١٢ أكتوبر ١٩٥٧ م .

حصّة معلومة من عقار يضمن معلوم مقبوض لدى بيّنة شرعية ، ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره . فهل يكون البيع والقبض صحيحين ؟ الجواب : نعم والمقعد والمفلوج (المشلول) الذى لا يزداد مرضه كل يوم فكذا لصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذى لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما فى فتاوى قاضىخان إلى أن قال وكتب فى أوائل كتاب الوصايا من حاشية رد المختار مانصه . وفى المعراج ومثل صاحب المنظومة من عد مرض الموت فقلت : كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا فى ذلك على قول الفضلى وهو أن لا يقدر أن يلهب فى حوائج نفسه خارج الدار ، والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه . اهـ وهذا الذى جرى عليه فى باب طلاق المريض وصحة الزيلعى قلت : والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض الزمينة التى طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وإن صبرته ذا فراش ومنعته عن اللعاب فى حوائجه ، فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتن والشروح هنا . اهـ ومن هذا يتضح أن المريض بالفالج لا يعتبر مريضاً مرض موت مادام قد زاد مرضه على أكثر من سنة ، والمريض فى حادثة السؤال قد مرض أكثر من ثمانى سنوات ، ولم يذكر بالسؤال أن مرضه كان يزداد كل يوم ، فلا يعتبر مرضه هذا مرض موت ، ويكون تصرفه كتصرف الصحيح ، وعلى هذا فيكون بيعه صحيحاً نافلاً ولا يصح الاعتراض عليه ، وخاصة أنه توفى بعد تسجيل هذا البيع بنحو ست سنوات تقريباً وإن كان هذا البيع صادراً لبعض ورثته دون البعض الآخر لأن كل مالك له حق التصرف فى ملكه وهو صحيح يصرفه حيث شاء ولن أحب ، سواء أكان تصرفه لوأرث أم لغير وارث ، وسواء أكان هذا التصرف يبيع أم هبة أو نحوهما . هذا هو حكم الشريعة الإسلامية أما حكم القانون المدنى والبحث فى صورية العقد وعلمه فهو من اختصاص المحاكم الوطنية . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٨١) بيع المواضعة (البيع الصوري)

المبادئ

١- بيع المواضعة وهو أن يتفق طرفا العقد على أنهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه فاسد ، ولا يترتب عليه أثر ، ويكون المبيع باقياً على ملك البائع ويورث عنه شرعاً عند موته .

٢- تسجيل العقد الصوري والتصرف بعلمه بالبيع لبعض المبيع تصرف غير صحيح شرعاً .

سئل : من السيد /

بالمطلب المقيّد برقم ٢٠٦٥ سنة ١٩٥٩ المضمن أنه بتاريخ : سنة ١٩٢١ كتب له والده خمسة أفدنة بعقد بيع عرفي صوري لكي يعين في وظيفة شيخ بلد ، ولم يدفع لوالده ثمن هذه الأفدنة ، ولم يضع يده على هذا القدر ، بل بقى مع باقي أطيان والده تحت يده إلى أن توفي في سنة ١٩٢٢ وفي سنة ١٩٣٥ حمله أخواه على تسجيل العقد باسمه على أن يقسم هذا القدر بينهم مثالثة ، ويحرم أخواته البنات وتم ذلك فعلاً ونقل التكليف باسمه ، وكتب لكل من أخويه عقداً عرفياً بالثلث وحرّم أخواته البنات منه ، ولم يسجل أخواه عقديهما للآن . وطلب السائل الإفادة عما إذا كان عليه إثم في هذا التصرف وإذا كان عليه إثم . فما هو الطريق الذي يسلكه لتصحيح موقفه ورفع الإثم عنه ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسين مسكون - م ٨٨ - م ٢٨٢ - م ٢٢٧ -
١٢ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ - ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ م .

أجابه :

إن ركن البيع كما قال صاحب فتح القدير . هو الفعل المتعلق بالبديلين من المتخاطبين أو من يقوم مقامهما الدال على الرضا بتبادل الملك فيها ولهذا نص الفقهاء على أن البيع لا يتعقد مع المزل لانعدام الركن وهو عدم الرضا بحكمه . كما نصوا على أن البيع لا يتعقد مع المواضعة . كما جاء في ابن عابدين . وذلك بأن يتوافقا قبل العقد على أنهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدهانه ، فلو تم البيع صورة بعد ذلك فسد لعدم الرضا بحكمه ، فصار كالبيع بشرط الخيار أبدا لكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضا بالحكم . ومما ذكر يتيقن أن البيع الصوري المستول عنه بيع فاسد لا يترتب عليه أثره ، ويكون القدر المذكور باقياً على ملك البائع وهو والد السائل ، ويكون تركة تورث عنه بعد وفاته ، وعلى ذلك فتسجيل السائل هذا القدر المبيع له ييماً صورياً باسمه ثم تصرفه في بعضه بعقود عرفية إلى أنصويه الذكرين وحرمان أنصواته الإناث من نصيبين فيه تصرف غير صحيح شرعاً ، لأن القدر المذكور كما ذكرناه تركة تقسم بين جميع ورثة والده بالفريضة الشرعية ، ولا يملك السائل التصرف فيه وإن استمر على ذلك ولم يعط أخواته الإناث نصيبين فيها كان آتماً شرعاً . والله أعلم .

الموضوع

(٩٨٢) بيع السلم جائز

المبادئ

١- السلم بيع آجل بعاجل بشرط أن يتم التسليم في مدة أقلها شهر ، وهو جائز شرعاً متى استوفى العقد أركانه وشروطه .

٢- لا يجوز للمشتري فيه توكيل البائع في بيع ما اشتراه قبل تسلمه منه ودخوله في ملكه ، لأنه توكيل ببيع ما لا يملك وهو غير جائز شرعاً .

٣- لا يجوز للبائع إعطاء المشتري ثمن المبيع على أساس السعر الحاضر لأبلاوة ذلك إلى بيع ثمن بثمن مع الزيادة فيكون ربا وهو محرم شرعاً .

٤- اتفاقهما على فسخ العقد يقتضى رد الثمن الذى قبضه البائع فقط .

سئل : من السيد /

بالطلب المقيّد برقم ٧٦٠ سنة ١٩٦٥ المتضمن السؤال الآتى : اعتاد بعض الناس شراء الأرز وهو في بداية زراعته بمبلغ ١٢ جنياً للضريبة ، على أساس أن يتسلم منه المحصول بعد حصاده أرزاً ، أو يوكل البائع في بيع الأرز نيابة عنه بالثمن الذى كان محدداً قبل هذا العام وهو ١٧ جنياً للضريبة . وهذا على أساس أنه بيع سلم كما قال بعض العلماء وأفتوا بحله وأخرجوه عن دائرة الربا . وفي هذا العام تسلم البائعون ثمن الأرز ١٧ جنياً للضريبة كما هي العادة . إلا أن

(*) المتن : مسيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٠ - م ٢٨٠ - ١ يناير ١٩٦٦ م .

سعر الأرز ارتفع هذا العام وأصبح ٢٠ جنياً للضريبة ، فامتنع البائعون عن تسليم الأرز على أساس ١٧ جنياً كما هو المعتاد . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذا البيع شرعاً ، علماً بأنه عند التسليم زادت قيمة الضريبة إلى عشرين جنياً ؟

أجاب :

إن بيع آجل من أرز ونحوه بثمن عاجل هو المعروف عند الفقهاء ببيع السلم وهو جائز شرعاً على أن يتم تسليم المبيع بعد مدة أقلها شهر والواجب على المسلم إليه أن يسلم المسلم ضرائب الأرز حسب عقد السلم متى كان العقد قد وقع صحيحاً ومستوفياً أركانه وشروطه شرعاً ، بأن يذكر في العقد ما يفيد كمية المبيع ونوعه وصفته ومقداره ووقت التسليم ومكانه والثمن المقبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع ولا يجوز للمشتري أن يוכל البائع « صاحب الأرز » في بيع القدر المتفق عليه قبل أن يتسلمه منه ويدخل في ملكه ، لأنه قبل ذلك يكون توكيلاً في بيع ما لا يملكه وهو لا يجوز شرعاً . كما لا يجوز للبائع أن يعطي المشتري ثمن القدر المتفق عليه على أساس السعر الحاضر وقت ظهور المحصول وهو عشرون جنياً للضريبة أو سبعة عشر جنياً ، لأنه يقول إلى بيع ثمن بثمن مع الزيادة فيكون ربا وهو حرام شرعاً . وإنما الجائز أن يرد الثمن الذي قبضه فقط إذا اتفقا على فسخ العقد ، وإذا لم يفسخا على الفسخ فيجب على البائع « صاحب الأرز » أن يسلم المشتري القدر المتفق عليه من الأرز . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(١٨٢) الربح الناتج من شرط جزائي في العقد حلال

المبادئ

- ١- الشرط الجزائي في العقد جائز ، ويترب عليه آثاره من حيث المال المشروط .
 - ٢- من اشترى شيئاً ودفع بعض ثمنه واستأجل لدفع الباقي لأجل معين فاشترط البائع عليه أنه إن لم يدفع الباقي عند حلول الأجل يكون المعجل ملكاً للبائع فقبل ذلك صح الشرط وترتب عليه أثره عند الخنابلة .
 - ٣- كل شرط جائز في العقود إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وإلا ما ورد الشرع بتحريمه بخصوصه عند الخنابلة .
 - ٤- اشتراط الزوجة في عقد زواجها دفع مبلغ من المال إذا تزوج عليها زوجها وقبل ذلك صح الشرط ويجب الوفاء به عند المالكية .
 - ٥- دفع مال الزكاة إلى وكيل عنه لتوصيله إلى مصرفه وفقده منه يقتضى ضمانه .
 - ٦- دفع مال الزكاة إلى رسول لتوصيله إلى مصرفه وفقده منه لا يقتضى ضمان إلا بالتعدي .
 - ٧- لا تم براءة ذمة دافع الزكاة إلى الوكيل أو الرسول إلا ببلوغ المال الواجب إخراجاً إلى يد الفقير أو عامل الزكاة .
 - ٨- يجب عليه إخراج القدر الواجب عليه شرعاً إلى مصرفه إذا لم يصل ما سبق إخراجاً إليه .
- سئل :

من السيد / بالطلب المقيّد برقم ٢٦٦ سنة ١٩٦٨ المتضمن :

(٨) المفسر : لمجلة الشيخ أحمد مبردي - ص ١٠٢ - م ٢٢٧ - ص ١٧٢ -
١٢ يونيو ١٩٦٨ م .

أولاً - أن له شركة بالجمهورية السودانية ، وقد تعاقدت هذه الشركة مع آخر على بضاعة بقصد تصديرها -تفارج . وقد نص بعقد الاتفاق على شرط جزائي مؤداه أنه في حالة عدم قيام المتعاقد معه على إحضار البضاعة يلزم برد ثمنها المدفوع إليه ويضاف إليه أقل ربح كان يمكن أن يحصل عليه دافع الثمن الأصلي في حالة الوفاء . والقدر الذي انطوى عليه الشرط الجزائي وهو أقل ربح يمكن لا جهالة فيه بل هو معروف ومصطلح عليه . ولما كان المتعاقد معه لم يقم بالتزامه ولم يسلم البضاعة المتعاقد عليها اضطر السائل لرفع الأمر للقضاء طالباً أصل الثمن مضافاً إليه قيمة الربح بمقتضى الشرط الجزائي ، وصدر حكم القضاء بأحقية السائل بثمن البضاعة وقيمة الربح والمصروفات .

وطلب السائل بيان هل يحل شرعاً قيمة هذا الربح الذي حكم به كشرط جزائي

ثانياً - كلف السائل أحد الأشخاص الموثوق بهم ويعمل مديراً لشركته ليخرج ما هو واجب عليه من زكاة المال ، ويعطيه لشخص ثقة لديه ليوزعه على الفقراء ، ولكن المبلغ قد سرق من مدير شركتنا المذكورة ، وبالتالي لم تصل الزكاة للفقراء ، وأن السائل لا يشك في سرقة هذا المبلغ لأمانة مدير الشركة لديه، ولكن مدير الشركة اعتمد هذا المبلغ على حسابه . وطلب السائل بيان هل يحل شرعاً قبول هذا العوض. وهل ذمته قد برئت والحالة هذه من الزكاة الواجبة شرعاً ؟

أجاب :

أولاً : أجاز بعض الفقهاء الشرط الجزائي وأوجب الوفاء به ورتب عليه أثره من حيث المال المشروط . فقد نص الحنابلة في البيع على أن من اشترى شيئاً ودفع بعض ثمنه ، واستأجل لدفع الباقي ، فاشترط عليه البائع أنه إن لم يدفع باقي الثمن عند حلول للأجل يصبح ما عجل من الثمن ملكاً للبائع صح هذا الشرط ورتب عليه أثره . ويصير معجل الثمن ملكاً للبائع إن لم يتم المشتري بدفع الباقي في أجله المحدد . وقالوا : إن القاعدة

عندهم في الشروط أنها جائزة في العقود من الطرفين إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، وإلا ما ماورد الشرع بتحريمه بخصوصه . ومثل هذا الشرط لم يرد عند الشارع ما يحرمه، وما دام لم يحل حراماً ولم يحرم حلالاً، فإنه يكون مشروعاً . وجاء في التزامات الخطاب المالكى أن الزوجة إذا اشترطت على زوجها في عقد النكاح أنه إذا تزوج عليها يلزم بدفع مبلغ كذا من المال إليها صح الشرط ووجب الوفاء به، وإن تزوج عليها لزمه دفع المال المشروط إليها، وهذا صريح في اعتبار الشرط الجزائى، ووجوب دفع المال المشروط لصاحب الشرط عند علم الوفاء به، والشرط في حادثة السؤال ليس فيه ما ينافي الشرع، والقدر المشروط ليس فيه جهالة يمكن أن تؤثر في عقد الاتفاق فيكون معتبراً عند هؤلاء الفقهاء وفي رأيهم الذى نختاره للفتوى لضرورة التعامل وجريان العرف ودفع الحرج، ومادام المشروط عليه الشرط قد امتنع عن الوفاء وصدر عليه حكم قضائى بدفع المبلغ المشروط، فإنه يحل لصاحب الشرط أخذ هذا المال ثانياً : وأما ضمان الشخص الذى أخذ مبلغ الزكاة ليوصله إلى الفقير وضاع منه، فإذا كان صاحب المال دافع الزكاة قد أعطاه القدر الواجب إخراجها للزكاة ووكله عنه في أدائه إلى مصرفه، فإنه يكون ضامناً أخلاً مما نص عليه الحنفية من أن الوكيل عن أكثر من شخص في إيصال مال زكاتهم إلى مصرفه إذا خلط مقادير الزكاة الخاصة بموكليه بماله يكون بذلك ضامناً لمال موكليه إذ يصير بالخلط ملكاً له . ويكون ضامناً لأصحابها أما إذا لم يكن وكيلًا وكان مجرد رسول فإنه يكون أميناً شرعاً ويلمه يد أمانة لا يضمن إلا بالتعدي أو الإهمال فلا يكون ضامناً حينئذ . أما براءة ذمة صاحب المال الذى وجبت عليه الزكاة فلا تم ولا تحصل إلا بوصول التسليم الواجب إخراجها للزكاة شرعاً إلى يد الفقير أو إلى أصحاب الأموال، ومادام المبلغ الذى أخرجه قد ضاع ولم يصل إلى يد الفقراء، ولا من ينوب عنهم كالساعى الذى يجمع الزكاة مثلاً فلا تبرا ذمته، ويجب عليه أن يؤدي القدر الذى وجب عليه شرعاً إلى مصرفه .

وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٨٤) بيع السلم والبيع بالأجل جائزان شرعاً

المبدأ

بيع المحاصيل قبل حصادها بثمن معين متفق عليه بيع جائز شرعاً
وانعقد عليه الإجماع لحاجة كل من البائع والمشتري إليه .
كما أن بيع السلعة بثمن محدد على أن يكون الثمن مؤجلاً جائز شرعاً .

مثل :

من السيد / بالطلب المتقد برقم ١٦٠ سنة ١٩٧٥ المتضمن
أن السائل يعمل تاجراً بقرنته ويتعامل مع التجار في البيع والشراء
بالأجل، ويحدث أن يأتي إليه أحد الناس يريد أن يبيع له محصول الفول
أو القمح مثلاً قبل الحصاد بشهرين أو ثلاثة ، فيتفق معه على الثمن ويعطيه
المبلغ الذي يحصل الاتفاق عليه ، كما يحدث أيضاً أن يأتي إليه أحد الناس
ويريد الشراء منه بالأجل ، وذلك بأن يتفق مع المشتري على ثمن معين
لسلعة يرغب شرائها منه ثم يعطيه السلعة ويسدد ثمنها في الموعد المتفق
عليه . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذين التعاملين
المشار إليهما .

أجاب :

إن بيع المزارعين محاصيلهم كالفول والقمح مثلاً قبل حصاده بثمن
معين متفق عليه - هو المعروف في الفقه الإسلامي ببيع السلم أو السلف .
وهو بيع أجل (وهو القمح ونحوه) - بعاجل (وهو الثمن) وقد رخص
الشارع فيه ، وإن كان المبيع معلوماً عند البائع وقت العقد بنص القرآن
الكريم في آية المداينة في سورة البقرة - وبالسنة الصحيحة - لما ورد

(*) المتن : مجلة الشيخ أحمدى هريدى - ص ١٠٨ - م ٤٠٢ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥ م .

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون الثمار السنة والسنتين . فقال (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) رواه الجماعة وانقده عليه الإجماع . قال الكمال بن الهمام في فتح القدير بياناً لحكمة مشروعية هذا النوع من البيع (الحاجة كل من البائع والمشتري إليه) فإن المشتري وهو رب السلم يحتاج إلى الاسترباح لنفسه عياله ، وهو بالسلم أسهل ، إذ لا بد من كون المبيع وهو المسلم فيه نازلاً عن القيمة فيرجعه المشتري - والبائع وهو المسلم إليه قد يكون له حاجة في الحال إلى المال وقدرة في المال على المبيع فتندفع به حاجته الحالية إلى قدرته المالية . فلهذه المصالح شرع . ١٨٠ . والقمح والفول ونحوهما مما يجوز فيه السلم شرعاً ، فيجوز للزارعين أن يتعاقدا على بيع كمية معلومة من القمح أو الفول بالثمن الذي يقبضونه من التاجر المشتري له في مجلس التعاقد . وعلى أن يسلم المبيع إلى المشتري في الوقت والمكان المعينين للتسليم . ويجب أن يذكر في العقد ما يفيد بيان نوع القمح أو الفول وصفته ومقداره ووقت التسليم ومكانه والثمن المقبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع . فتنى توافرت الشروط في هذا البيع المستول عنه كان صحيحاً وجائزاً شرعاً . أما النوع الثاني من التعامل وهو البيع بالأجل . وهو بيع السلعة بثمن محدد على أن يكون الثمن مؤجلاً . فهلما بيع جائز أيضاً . إذ أنه يجوز في البيع شرعاً أن يكون الثمن حالاً أو مؤجلاً لأجل معلوم . وما ذكر يعلم أن التعاملين المستول عنهما جائزان شرعاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الدعوى وإثباتها
بالسُّبْحَةِ وَغَيْرِهَا

الموضوع

(١٨٥) سماع دعوى الوراثة بالزوجية وعمه

المبادئ

١- لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية المطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق ، طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ .

٢- تسمع دعوى المطلق إرثه بسبب الزوجية لمطلقته المتوفاة بعد سنة من تاريخ الطلاق ، مادامت لم تفر قبل وفاتها بانقضاء عدتها ولا تطبق عليه المادة آنفة الذكر .

سئل :

من السيد / ما حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون المحاكم الشرعية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الى نصها (كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية المطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق) هل حكم هذه الفقرة خاص بعدم سماع الدعوى التي ترفع من الزوجة التي توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق، ولا تمنع من سماع دعوى الزوج الذي ماتت مطلقته بعد سنتين من تاريخ الطلاق، أو أن حكم الاثنين واحد فتشملهما هذه الفقرة ويكون حكم الزوج كحكم الزوجة ؟

أجاب :

إن حكمة تشريع هذه الفقرة كما جاء بمذكرتها التفسيرية من أن المشرع لاحظ بعد أن اعتبر كل طلاق يقع رجبياً بمقتضى المادة الخامسة من القانون المذكور إلا ما نص على كونه بائناً فيها - أن هذا قد يفرى بعض

(*) المقتضى : فضيلة الشيخ حسن بلحون - من ٧٤ - م ٥٥٦ - من ٢١٦ - ٢ جلد الفقهية ١٣٧٥ هـ ١٥ يناير ١٩٥٦ م .

النساء على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن ، فيدعين كذباً أن هتبن لم تنقص من حين الطلاق إلى وقت الوفاة وأنهن وارثات ، وليس هناك من الأحكام الجارية عليها العمل الآن ما يمنعهن من هذه الدعاوى مادام كل طلاق يقع رجعيًا ، لأن الطلاق الرجعي لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات زوجها في العدة ، ومن السهل على فاسدات الذم أن يدعين كذباً أنهن من ذوات الحيض ، وأنهن لم يحضن ثلاث مرات ، ولو كانت المدة بين الطلاق والوفاة عدة سنين ، وعسير على الورثة أن يثبتوا انقضاء عدتها لأن الحيض لا يعرف إلا من جهتها ، ودعوى إقرارها بانقضاء العدة لا تسمع إلا بالقيود المدونة بالمادة ١١٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وهيئات أن تتحقق هذه القيود ، لهذا رؤى منع سماع دعوى الورثة بسبب عدم انقضاء العدة إذا كانت المدة بين الطلاق والوفاة أكثر من سنة ، سواء أكانت الدعوى من الزوجة أو من ورثتها من بعدها فهذا كله يدل على أن حكم هذه الفقرة خاص بعدم سماع هذه الدعوى إذا كانت مرفوعة من الزوجة أو من ورثتها بعد وفاتها وذلك فضلاً عن أن نص الفقرة المذكورة صريح كل الصراحة فيما ذكر غير محتاج إلى تأويل أو إيضاح. أما الزوج فإن حكمه في مثل هذه الحالة باق على الأصل الفقهي ، ولم يتعرض له هذه الفقرة ولا غيرها . ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٨٦) دعوى الدين على التركة

المبادئ

- ١- دعوى الدين على التركة على وارث واحد صحيحة شرعاً متى كان هو واضع اليد على أعيان التركة ، وكونه مستأجراً لبعض الأعيان غير مانع من صحة الدعوى .
- ٢- لا حاجة إلى إدخال جميع الورثة في مثل هذه الدعوى .

سئل :

من السيد / بالطلب المقيّد برقم ٩٣٢ سنة ١٩٥٩ المتضمن أن شقيق السائل توفي سنة ١٩٥٤ عن زوجته وأمه وبنته وإخوته الأشقاء ومنهم السائل ، وقد قسمت تركته بين ورثته المذكورين فخص السائل جزءاً منها بصفته شقيق المتوفى وقد استأجر السائل باقي أعيان التركة من باقي الورثة المذكورين ، ثم رفعت زوجة المتوفى المذكور دعوى على شقيقه المذكور بمؤخر صداقها باعتبارها وارثاً وواضعاً يده على أعيان التركة ، وطلب بيان الحكم الشرعي فيما إذا كانت هذه الدعوى صحيحة وهي مرفوعة عليه وحده ومعه باقي الورثة أولاً ؟

أجاب :

إنه جاء في الفتاوى الأنثروية أنه : ذكر الحاكم — ادعى الدين في التركة لا حاجة إلى ذكر كل الورثة ، بل إذا ذكر واحداً منهم وبرهن عليه أنه واجب عليه أداء الدين من تركته التي في يده يكفي . هـ . وهذا ينطبق على السائل بصفته وارثاً ، وأما بصفته مستأجراً والعقار في يده فما دام طرفاً في الدعوى فالحكم يسرى عليه وينفذ . ومن هذا يعلم أن الدعوى المذكورة صحيحة على السائل بصفته المذكورين والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ج) المتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون — ص ٨٨ — م ٢٤٣ — ص ٢١٥ — ١ ذو الحجة ١٣٧٨ هـ — ٨ يونية ١٩٥٩ م .

الموضوع (٩٨٧) نزاع في اعلام شرعى

المبدأ

وجود نزاع في الوراثة أو في دليلها يقتضى رفع الأمر إلى القضاء
لفصل في النزاع بحكم ملزم .
مثل :

من السيد / بالطلب المتيد برقم ١٩٦٥/٤٦١ المتضمن
أن رجلاً توفى سنة ١٩٢٥ عن أولاد ذكور وإناث، وقد قاموا بعمل إظهار
شرعى بوفاة والدهم وإثبات وراثته الشرعيتين، وأثناء السير في المادة تقدم اثنان
ذكر وأنثى إلى المحكمة وقالوا إنهما ولدا المتوفى، وقدمتا للإثبات شهادتى
ميلادهما على أنهما من سيدة أخرى كان المتوفى يعاشرها حال حياته
وليس ليهما وليقة شرعية، ولا يعلم الورثة عن ذلك شيئاً، وأنكروا
نسبة الولدين المذكورين إلى مورثهم، وطلب السائل بيان ما إذا كان
للولدين المذكورين حق في ميراث المتوفى المذكور . وهل يكونان
من أولاده . ؟

أجاب :

إذا قلم الولدان اللذان يدعيان أنهما ولدا المتوفى ما يثبت نسبهما
منه شرعاً كانا ولديه ويرثانه منه ميراث الأولاد، وكانت لهما مائر
الحقوق التى للأولاد الشرعيين ثابتى النسب . وإذا حصل نزاع في
نسبتهما إلى الميت أو في الليل المقدم منهما لإثبات النسب فيجب رفع
الأمر إلى القضاء ليفصل في النزاع بحكم ملزم . ومما ذكر يعلم الجواب
عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(//) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - م. ١٠٠ - م ٢٢١ - ١٥ ربيع الآخر ١٣٨٥ هـ -
١٢ يولية ١٩٦٥ م .

الموضوع (١٨٨) شهادة الكافر على المسلم

المبادئ

١- شهادة أهل النعمة جائزة على المسلمين في السفر للضرورة بشرط علم وجود مسلمين عند الخنابلة ويرى الإمامان مالك والشافعي عدم جواز شهادتهم مطلقاً ، لا على ذميين ولا على مسلمين ، ويرى الإمام أبو حنيفة جواز شهادتهم على بعضهم فقط .

٢- مذهب الظاهرية عدم جواز قبول شهادة الكافر أصلاً إلا على الوصية وفي السفر ويخلف الكافر مع شهادته .

٣- يرى الإمام ابن تيمية أن ما نقل عن الإمام أحمد من تعليل جواز هذه الشهادة وقبولها بالضرورة يدل على جوازها وقبولها في كل ضرورة حضراً وسفراً .

مثل :

من السيد / قال :

إن سيدة رفعت دعوى تطليق للضرر على زوجها وهما مسلمان أمام قضاء الأحوال الشخصية في الجمهورية العربية المتحدة ، وأن وقائع القضية وحوادثها وأسباب طلب التطليق حدثت بين الزوجين أثناء إقامتهما بالخارج في بلد غير إسلامي ، وفي مكان لم يوجد فيه أحد من المسلمين أثناء جريان الحوادث ووقوع الأسباب ، وأهل المكان جميعاً والجيران من غير المسلمين وقد شهدوا الحوادث وعلموا الأسباب ، ولم يقبل القضاء شهادة أحد من هؤلاء المضيطن العالمين بحقيقة أمور الزوجين وأحوالهما ، وما جرى بينهما بحجة أنه لا ولاية لكافر على مسلم . ويقول السائل هل يصح

(*) المتي : فضيلة الشيخ أحمد مريدي - ص ١٠٣ - م ٢٤٧ - ص ١٩٠ - ٢٤٤ ربيع
الآخر ١٣٨٨ هـ - ٢٠ يولية ١٩٦٨ م .

الحق نتيجة لهذه الظروف . وهل تقف الشريعة الإسلامية جامدة أمام هذا الوضع ، ولا نجد حلاً لمثل هذه المشكلة يخرج الناس من الضيق والخرج ويضمنهم على حقوقهم ويحفظ عليهم مصالحهم ؟

أجاب :

المسألة على هذا الوضع لها جانبان جانب القضية المعروضة على القضاء ، والتي يطلب فيها حل يكفل تحقيق العنافة وصيانة حقوق الزوجية ومصالحها وجانب المشكلة الناشئة من عدم قبول شهادة غير المسلمين على المسلمين — أما الجانب الأول : فإن قضاء الأحوال الشخصية في الجمهورية العربية المتحدة مقيد بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين بما تقرره المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والإجراءات المتعلقة بها ، وهي تنص على ما يأتي :

« تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد » وقد استبقى المشرع هذه المادة بنصها المذكور في التنظيم القضائي الذي أعقب إلغاء المحاكم الشرعية ، وإحالة المسائل التي كانت تفصل فيها إلى دوائر للأحوال الشخصية أنشئت بالمحاكم الوطنية ، وبقي القضاء مقيداً بحكمها لا يملك أن يطبق غير الأحكام التي نصت عليها ، وليس في لائحة المحاكم الشرعية ولا في القوانين التي صدرت لتلك المحاكم ، ولا في مذهب أبي حنيفة ما يميز شهادة غير المسلمين على المسلمين ، فلا يستطيع القضاء في ظل هذا النظام أن يقبل هذه الشهادة في موضوع القضية المعروضة وأما الجانب الثاني : فلأننا نطمئن السائل على أن الشريعة الإسلامية وهي التي عاشت قروناً متطاولة لم تنتج لشرعة من الشرائع في العالم كله أن تعيش مثلاً ، وفي هذا المدى الطويل طوفت في الآفاق شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وتقلب في جميع البيئات والمجتمعات ، ولاقت مختلف العادات والتقاليد وعاصرت الرخاء والشدة ، والسيادة والاستعباد ، والحضارة والتخلف

وحكمت في أزمى العصور وأرقى المجتمعات، وواجهت في ذلك كله الأحداث والمشاكل والحاجات، فلم تقصر عن حاجة، ولم تضيق بمشكلة ولا قعدت عن الوفاء بأى مطلب، ولا تخلفت بأهلها في أى وقت، ولكن تخلف أهلها حين فرطوا فيها وتهاونوا في الاستمساك بعرونها الوثقى - هذه الشريعة تفيض بالرحمة واليسر - وإليكم بيان آراء الفقهاء والعلماء المسلمين في حكم شهادة غير المسلمين على المسلمين - « قال الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا نكنم شهادة الله إنا إذا لمن الآئمين فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا إنا إذا لمن الظالمين . ذلك أدنى أن يأتيوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسمعوا والله لا يهدي القوم الفاسقين » (١) قال أبو عبد الله أحمد بن محمد الأنصارى القرطبي المالكي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن في سبب نزول هذه الآيات .. « لا أعلم خلافاً أن هذه الآيات نزلت بسبب تميم الدارى وعدى بن براء - روى البخارى والدارقطنى وغيرهما عن ابن عباس قال : كان تميم الدارى وعدى يختلفان إلى مكة للتجارة فخرج معهما قتي من بنى سهم في بعض الروايات مولى لبنى سهم يقال له بدليل بن أبى مريم بتجارة فتوفى بأرض ليس بها مسلم ، فأوصى إليهما بأن ييلغا ما ترك أهله - في بعض الروايات وكانا نصرانيين ، وأن الموصى كتب وصيته ثم جعلها في المناع فلغها تركته إلى أهله وحيسا جاماً من فضة غوصاً باللعب فاستحلغهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما كنتم ولا اطلعتا ، ثم وجد الجاهل بمكة . فقالوا : اشتريناه من عدى وتمام ، فجاء رجلان من ورثة

(١) الآيات ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة المائدة .

السهمى فحلها أن هذا الجاهم للسهمى .. ولشهادتنا أحق من شهادتهما
وما اعتدنا.. قال فأخفوا الجاهم ، وفيهم نزلت هذه الآيات- وقال فى تفسير
الآيات . وقد اختلف العلماء فى فهم قوله تعالى : « ذوا عدل منكم
أو آخران من غيركم » على ثلاثة أقوال :

الأول - أن الكاف والميم فى قوله سبحانه « منكم » ضمير للمسلمين
وقوله « أو آخران من غيركم » للكافرين .. فعلى هذا تكون شهادة
أهل الكتاب على المسلمين جائزة فى السفر إذا كانت بوصية ، وهو الأشبه
بسياق الآية مع ما تقرر من الأحاديث التى وردت فى أسباب نزول الآيات
وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شاهدوا النزول . أبى موسى الأشعرى.
وعبدالله بن قيس وعبدالله بن عباس - فعنى الآية على هذا القول - أن الله
تعالى أخبر أن حكمه فى الشهادة على الموصى إذا حضره الموت أن يكون
شهادة عدلين ، فإن كان فى سفر وهو الضرب فى الأرض ولم يكن معه
أحد من المؤمنين فليشهد شاهدان بمن حضره من أهل الكفر ، فإذا قلنا
وأديا الشهادة على وصيته حلها بعد الشهادة أنهما ما كذبا وما بدلا
وأن ما شهدا به حق ، وما كتما فيه شهادة ، وحكم بشهادتهما. فإن عثر بعد
ذلك على أنهما كذبا أو خانا ونحو هذا مما هو إثم - حلف رجلان من
أولياء الموصى ، وغرم الشاهدان ما ظهر عليهما - هذا معنى الآية على مذهب
أبى موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير
وأبى مجاز وشريح وعبيدة السلماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدى
وابن عباس وغيرهم .. وقال به من الفقهاء سفيان الثورى ومال إليه
أبو عبيد القاسم ابن سلام لكثرة من قال به واختاره أحمد بن حنبل
وقال شهادة أهل النمة جائزة على المسلمين فى السفر عند علم المسلمين
وكلهم يقولون « منكم » من المؤمنين ومعنى « من غيركم » يعنى الكفار
والآية محكمة على مذهب أبى موسى وشريح وغيرهما .

القول الثانى - أن قوله تعالى : « أو آخران من غيركم » منسوخ
وهذا قول زيد بن أسلم والنخعى ومالك والشافعى وأبى حنيفة وغيرهم

من الفقهاء ، إلا أن أبا حنيفة خالفهم فقال تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض ، ولا تجوز على المسلمين . واحتج أصحاب هذا القول بقوله تعالى : « من ترضون من الشهداء » وقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فهؤلاء زعموا أن آية الدين من آخر ما نزل ، وأن فيها « ممن ترضون من الشهداء » فهو ناسخ لذلك . ولم يكن الإسلام يومئذ إلا بالمدينة ، فجازت شهادة أهل الكتاب . والإسلام اليوم قد طبق الأرض فسقطت شهادة الكفار ، وقد أجمع المسلمون على أن شهادة الفساق لا تجوز والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم . قال القرطبي : قلت ما ذكرتموه صحيح إلا أنا نقول بموجبه وأن ذلك جائز في شهادة أهل اللغة على المسلمين في الوصية في السفر خاصة للضرورة ، بحيث لا يوجد مسلم ، وأما مع وجود مسلم فلا . ولم يأت ما ادعيتموه من النسخ عن أحد ممن شهدوا التنزيل . وقد قال بالأول ثلاثة من الصحابة ، وليس ذلك في غيره ، ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم ويقوى هذا أن سورة « المائدة » من آخر القرآن نزولا حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما إنه لا منسوخ فيها .. وما ادعوه من النسخ لا يصح ، فإن النسخ لابد فيه من إثبات الناسخ على وجه يتنافى الجمع بينهما مع تراخي الناسخ ، ولا يمتنع اختلاف الحكم عند الضرورات ولأنه ربما كان الكافر ثقة عند المسلم ويرتضيه عند الضرورة فليس فيها قالوه ناسخ .

القول الثالث — أن الآية لا نسخ فيها . قاله الزهري والحسن وعكرمة ويكون معنى قوله تعالى « منكم » أى من عشيرتكم وقرابتكم ، لأنهم أحفظ وأضبط وأبعد عن النسيان — ومعنى قوله : « أو آخران من غيركم » أى من غير العشيرة والقراية ، وقد نقل القرطبي عن أبي جعفر الثمالي مناقشة هذا التفسير . ثم قال على أنه قد عورض هذا القول بأن في أول الآية « يا أيها الذين آمنوا » فالخطاب لجماعة المؤمنين فيكون قوله : « منكم » من المؤمنين المخاطبين في الآية وقوله : « من غيركم » من غير المؤمنين ولم يجر العشرة ولا للقراية ذكر مطلقاً . وقد روى الإمام البخارى في صحيحه في كتاب الوصايا . الحديث الذى ذكرناه عن القرطبي في

أسباب نزول هذه الآيات من طريق محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك ابن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس معبراً عن سماعه بقوله ، وقال لي . على بن عبد الله حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد ابن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس الخ وجاء في فتح الباري بشرح صحيح البخارى للإمام الحافظ بن حجر العسقلانى الشافعى فى شرح هذا الحديث ما يأتى : واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير فى قول الله تعالى : « أو آخران من غيركم » الكفار - والمعنى منكم أى من أهل دينكم « أو آخران من غيركم » من غير أهل دينكم .. وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ . منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعى والثورى وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أدخلوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية . وقيل المراد بالغير العشرة . والمعنى « منكم » أى من عشيرتكم « أو آخران من غيركم » أى من غير عشيرتكم وهو قول الحسن . وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناصحها قوله تعالى : « ممن ترضون من الشهداء » واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتفال ، وأن الجمع بين التليين أولى من إلغاء أحدهما وبأن سورة المائدة محكمة . وعن ابن عباس أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهم استخلفا . أخرجه الطبرى بإسناد رجال ثقات .. وأنكر أحمد على من قال إن هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعرى أنه عمل بذلك بعد النبى - صلى الله عليه وسلم - فقد روى أبو داود بإسناد رجال ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة ببلقوا (ويقال دقوقاء بالمد وهى مدينة بالعراق بين أربل وبنغاز) ولم يجد أحداً من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب فقلما الكوفة ببركته ووصيته فأخبرا الأشعرى فقال هذا لم يكن بعد الذى كان فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتماً ولا بدلاً وأمضى شهادتهما. ورجعه
 الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك لأن قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا شهادة
 بينكم» خطاب للمؤمنين فلما قال: «أو آخران من غيركم» وصح أنه أراد
 غير المخاطبين تعين أنهما من غير المؤمنين وأيضاً فجاوز استشهاد المسلم ليس
 مشروطاً بالسفر وأن أبا موسى حكم بذلك ولم ينكره أحد من الصحابة فكان
 حجة إلى أن قال وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب. وجاء —
 في كتاب أحكام القرآن للإمام حجة الإسلام أبي بكر الخصاص الحنفى في تفسير
 هذه الآيات — قد اختلفوا في معنى الشهادة هنا قال قائلون هي الشهادة على الوصية
 في السفر وأجازوا بها شهادة أهل النعمة على وصية المسلم في السفر وروى الشعبي
 عن أبي موسى الأشعري أن رجلاً مسلماً توفي بدقوقاً ولم يجد أحداً من المسلمين
 يشهده على وصيته فأشهد رجلين من أهل الكتاب فأحلفهما أبو موسى بعد
 العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كتماً ولا غيراً. وأنها لوصية الرجل
 وتركته، وأمضى أبو موسى شهادتهما وقال هذا أمر لم يكن بهما للذي كان في
 عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فذهب أبو موسى إلى أنها الشهادة على
 الوصية التي تثبت بها عند الحكام وأن هذا حكم ثابت غير منسوخ. وروى مثله
 عن شريح وهو قول الثوري وابن أبي ليلى والأوزاعي وروى عن ابن عباس
 وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وابن سيرين وعبيدة وشريح والشعبي. وقال
 آخرون إن الشهادة هنا إيمان الوصية بالله إذا ارتاب الورثة بهما، وهو قول
 مجاهد وهو قول مرغوب عنه، وإن كانت اليمين قد تسمى شهادة في تحقوله
 تعالى «فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله»^(١) لأن الشهادة إذا أطلقت فهي الشهادة
 المتعارفة التي تقام عند الحكام كقوله تعالى: «وأقيموا الشهادة لله»^(٢) «واسشهدوا
 شهدين من رجالكم»^(٣) «ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا»^(٤) «وأشهدوا ذوي عدل
 منكم»^(٥) وكذلك ما هنا قوله تعالى (شهادة بينكم) وقوله تعالى: «أو آخران من
 غيركم» الخطاب فيه للمؤمنين الموجه إليهم النداء في صدر الآية (يا أيها الذين آمنوا)

(١) من الآية ٦ من سورة النور .
 (٢) من الآية ٢ من سورة الطلاق .
 (٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
 (٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
 (٥) من الآية ٢ من سورة الطلاق .

أى إن لم يوجد شاهدان من المؤمنين فأخران من غير المؤمنين، والتأويل بأن المراد من غير قبيلتكم لا معنى له، إذ لم يحرج للقبيلة ذكر حتى ترجع إليه الكتابة، فالكتابة إنما ترجع إلى ظاهر مذكور في الكلام أو معلوم بدلالة الحال، فاقترض الآية جواز شهادة أهل النمة على وصية المسلم في السفر وقد اختلف في بقاء هذا الحكم ونسخه. فذهب أبو موسى الأشعري ومن ذكرنا من الفقهاء إلى أنه باق وثابت لم ينسخ، وروى عن إبراهيم النخعي أن الآية منسوخة نسختها «وأشهدوا ذوى عدل منكم» وروى ضمرة ابن جندب وعطية بن قيس قالا: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم (المائدة من آخر القرآن نزولا فأحلوا حللها وحرموا حرامها) والآية تدل على جواز شهادة أهل النمة على وصية المسلم في السفر سواء أكان في الوصية بيع أو إقرار بدين أو وصية بشئ أو هبة أو صلقة، إذ يشمل اسم الوصية ذلك كله إذا عقد في المرض. ثم قد روى أن آية الدين من آخر ما نزل من القرآن فهي ناسخة لحكم هذه الآية وهو جواز شهادة أهل النمة على وصية المسلم في السفر، لأن الخطاب فيها للمؤمنين. وقد قيل فيها «واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء»^(١) والكفار غير مرضيين في الشهادة على المسلمين، وهي عامة في السفر وغير السفر وفي الوصية وغيرها، فتكون ناسخة لحكم آية المائدة التي معنا - انتهى بتصرف. وجاء في كتاب الطرق الحكيمة للإمام المجهّد أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبل المعروف بابن القيم - (أما المسألة الثانية: وهي قبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر فقد دل عليها صريح القرآن وعمل بها الصحابة، وذهب إليها فقهاء الحديث - قال صالح بن أحمد قال أبي: لا تجوز شهادة أهل النمة إلا في موضع في السفر الذي قال الله تعالى فيه: «أو أخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض» فأجازها أبو موسى الأشعري، وقد روى عن ابن عباس «أو أخران من غيركم من أهل الكتاب» وهذا

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

موضع ضرورة ، لأنه في سفر ولا نجد من يشهد من المسلمين ، وإنما جاءت في هذا المعنى . وقال إسماعيل بن سعيد الشاذلي سألت أحمد فذكر هذا المعنى . قلت فإن كان ذلك على وصية المسلمين هل تجوز شهادتهم ؟ قال نعم إذا كان على الضرورة - قلت أليس يقال هذه الآية منسوخة ؟ قال : من يقول ؟ وأنكر ذلك . قال : وهل يقول ذلك إلا إبراهيم ؟ وقال في رواية ابن عبد الله : تجوز شهادة النصراني واليهودي في الميراث على ما أجاز أبو موسى في السفر وأحلفه وقال في رواية أبي الحارث : لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء إلا في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم - قال الله تعالى : (أو آخرا من غيركم) فلا تجوز شهادتهم إلا في هذا الموضع ، وهذا ملحق بقاضي العلم والعدل شريح وقول سعيد بن المسيب وحكاية عن ابن عباس وأبي موسى الأشعري (ثم ساق ابن القيم حديث قبول أبي موسى الأشعري شهادة النصرانيين من أهل ذوقا على وصية المسلم في السفر وحكمه بها ، وحديث ابن عباس عن نعيم الداري في سبب نزول الآية موضوع البحث والقول بهذه الآية هو قول جمهور السلف وقالت عائشة رضي الله عنها : سورة المائدة آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراماً فحرموه ، وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية . هذا لمن مات وعنده المسلمون فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلان من المسلمين ثم قال تعالى : (أو آخرا من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض) فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين فأمر الله عز وجل أن يشهد على وصيته رجلان من غير المسلمين وقد تقدم أن أبا موسى حكم بذلك ، وقال سفيان الثوري عن أبي اسحق اليمعي عن عمرو بن شرحبيل - ولم ينسخ من سورة المائدة شيء - وعن سعيد بن المسيب (أو آخرا من غيركم) من أهل الكتاب وفي رواية من غير أهل دينكم . وصح مثل ذلك عن إبراهيم النخعي والشعبي وسعيد ابن جبير ومجاهد ويحيى وابن سيرين فهؤلاء أئمة المسلمين أبو موسى الأشعري وابن عباس وروى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه - ذكر ذلك أبو محمد بن حزم وذكره أبو يعلى عن ابن مسعود ولا يخالف لهم من

الصحابه . ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وشريح وعبيدة والنخعي والشعبي
والسعيدان وأبو مجلز وابن سيرين ويحيى بن يعمر ، ومن تابعي التابعين كسفيان
الثوري ويحيى بن حمزة والأوزاعي ، وبمسند هؤلاء كآبي عبيد وأحمد
ابن حنبل وجمهور فقهاء أهل الحديث ، وهو قول جميع أهل الظاهر .
وخالفهم آخرون . ثم اختلفوا في تخريج الآية على ثلاثة طرق : أحدها
أن المراد بقوله : « من غيركم » من غير قبيلتكم . روى ذلك عن الحسن
والزهري — والثاني : أن الآية منسوخة وهذا مروى عن زيد بن أسلم
وغيره . والثالث — أن المراد بالشهادة فيها إيمان الوصي بالله تعالى للورثة
لا الشهادة المعروفة ، وساق ابن القيم المناقشة بين الأخنئين بالآية والمؤولين
لها احتجاجاً ورداً . ثم قال فظهر أن القول بموجب هذه الآية هو الحق
الذي لا معدل عنه نصاً وقياساً ومصلحة . وبالله التوفيق — قال شيخنا
رحمه الله (يعنى الإمام المحدث شيخ الإسلام ابن تيمية وقول الإمام
أحمد في قبول شهادتهم في هذا الموضع « هو ضرورة » يقتضى هذا
التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وعلى هذا لو قيل يحلفون
في شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في شهاداتهم على المسلمين
في وصية السفر لكان منسوخها — ولو قيل تقبل شهادتهم مع إيمانهم
في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه ويكون بدلا مطلقاً — قال الشيخ
ويؤيد هذا ما ذكره القاضى وغيره — محتجا به — وهو في الناسخ والمنسوخ
لأبى عبيد أن رجلا من المسلمين خرج فر بقرية فرض ومعه رجلان
من المسلمين فدفع إليهما ماله ثم قال ادعوا لى من أشهد على ما قبضتاه
فلم يجدا أحداً من المسلمين في تلك القرية ، فدعوا أناساً من اليهود والنصارى
فأشهدهم على ما دفع إليهما وذكر الوصية ، فانطلقوا إلى ابن مسعود فأمر
اليهود والنصارى أن يحلفوا بالله لقد ترك من المال كذا وكذا ، ولشهادتنا
أحق من شهادة هذين المسلمين ، ثم أمر أهل المتوفى أن يحلفوا أن شهادة
اليهود والنصارى حق فحلفوا . فأمرهم ابن مسعود أن يأخذوا من المسلمين
ما شهد به اليهودى والنصارى وذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه .. فهذه
شهادة للميت على وصيته ، وقد قضى بها ابن مسعود مع يمين الورثة لأنهم

المدعون وقد ذكر القاضي هذا في مسألة دعوى الأسير إسلاماً فقال :
وقد قال الإمام أحمد في السبي إذا ادعوا نسباً وأقاموا بينة من الكفار
قبلت شهادتهم . نص عليه في رواية حنبل وصالح وإسحاق بن إبراهيم
لأنه قد تتعنر البينة العادلة ، ولم يجوز ذلك في رواية عبد الله وأبي طالب
قال شيخنا رحمه الله تعالى فعلى هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص
فيه وفيه روايتان . لكن التحليف ههنا لم يتعرضوا له ، فيمكن أن يقال
لأنه إنما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلاً كما في مسألة الوصية بخلاف
ما إذا كانوا أصولاً . والله أعلم — ويقول الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري إمام
أهل الظاهر بالأندلس في كتابه المحلى (لا يجوز أن يقبل كافر أصلاً لأهل
كافر ولا على مسلم حاشا الوصية في السفر فقط ، فإنه يقبل في ذلك مسلمان
أو كافران من أى دين كانا ، أو كافر وكافران ، أو أربع كوافر ، ويحلف
الكفار ههنا مع شهادتهم بعد الصلاة لا تشتري به ثمناً ولو كان
ذا قرى ولا نكح شهادة الله إنا إذا لمن الآمين — برهان ذلك قوله تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا »^(١) والكافر فاسق
فوجب أن لا تقبل . وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر
أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم
إن أنتم ضربتم في الأرض » فوجب أخذ حكم الله كله . وأن يستثنى الأخص
من الأعم ليتوصل بذلك إلى طاعة الجميع (هذا جانب يسير من النصوص
التي ترخر بها كتب الفقه والتفسير والحديث تبين آراء العلماء والفقهاء
في شهادة غير المسلمين على المسلمين ، وتدلل دلالة صريحة وقاطعة على أن
كثيراً من الصحابة والتابعين وتابعيهم وفقهاء الأمصار والأئمة المجتهدين
يرون جواز هذه الشهادة ويقبلونها في القضاء ويحكمون بها ، وإن كانوا
يختلفون بعد ذلك في النطاق والمسائل التي تقبل فيها هذه الشهادة . وقد
رأينا فيها ذكره الإمام القرطبي أنه لا مانع من اختلاف الحكم عند الضرورة
وأنه يجوز أن يكون الكافر ثقة عند المسلم ، ويرتضيه عند الضرورة ، وهذا

(١) من الآية ٦ من سورة الحجرات .

يشير إلى أن جواز شهادة غير المسلم على المسلم إنما هو للضرورة وفي حالة قيامها . وفيما نقل عن ابن عباس ما يشير إلى ذلك أيضاً .. وفيما نقل عن الإمام أحمد التصريح بأن جواز شهادة غير المسلمين على المسلمين « هو ضرورة » وقد نقل ابن القيم عن شيخه الإمام المجهّد ابن تيمية أنه قال إن ما نقل عن الإمام أحمد من تقليل جواز هذه الشهادة وقبولها للضرورة يدل على جوازها وقبولها في كل ضرورة حضرا وسفراً وأنه لو قيل بتقليل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء علم فيه المسلمون لكان له وجه وتكون بدلا مطلقاً . ومن ثم جرى فيها الحلف . وقد رأينا مما ذكرنا أن القائلين بعدم جواز قبول شهادة غير المسلمين على المسلمين في أي مجال أو نطاق لم يبنوا جميعهم آراءهم على أساس أن الشهادة من باب الولاية ، وأنه لا ولاية لكافر على مسلم ، وإنما بنى أكثرهم الرأي على معان أخرى تتصل بالشروط والمعايير التي اعتبروا أساساً لقبول الشهادة ولا نريد بما ذكرنا أن نستطيع حكماً أو نقرر رأياً في الموضوع . وإنما نريد أن نبين أن في آراء الفقهاء المسلمين ما فيه العلاج الحاسم لهذه المشكلة التي برزت في حياة الناس ، واستعصى على القضاء حلها في ظل النظام القائم ، وقد تتوالى الحوادث وتبلوا المشكلة في صورة أو أخرى أشد تعقيداً وأكثر إلحاحاً في طلب الحل ، وسيتيقن القضاء عاجزاً عن الحل وغير قادر على مواجهة طلبه مادام هنا الوضع قائماً — وقد تضيق حقوق وتهدر مصالح — الأمر الذي لا يمكن قبوله والسكوت عليه . ولقد كشف التطور الاجتماعي الذي أحدثته الثورة عن ضرورة إحداث تغيير جذري وشامل في الأوضاع والنظم والأحكام التي تسود حياة المجتمع ، وقامت نهضة تشريعية شاملة تناولت بالتغيير والتبديل والتعديل النظم والقوانين والأحكام القائمة في جميع النواحي والجوانب والقروع . وكان من نتيجة ذلك أن ألقت بلجنة لوضع تشريع شامل مستمد من الشريعة الإسلامية ، والفقهاء الإسلاميين لتنظيم مسائل الأحوال الشخصية بفروعها المختلفة ، وقامت اللجنة فعلاً بوضع تشريع شامل اختارت أحكامه من أقوال الفقهاء المسلمين غير متقلبة برأى فقيه ولا بأرجح الأقوال في ملعب

فقيه ، بل استهدفت علاج المشاكل التي لازمت التطور الاجتماعي العميق
الشامل وكشف عنها التطبيق والعمل في ظل النظام القائم . وقلعت اللجنة
المشروع إلى وزارة العدل ، ولا يزال لدى الوزارة إلى الآن. وجبنا لو أمكن
أن يعاد المشروع إلى اللجنة لتعيد النظر فيه ، وتعالج هذه المشكلة موضوع
البحث ، وما عسى أن يظهره البحث أو تتمخض عنه الحوادث من مشاكل
أخرى تمس حياة الناس ومصالحهم . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب .



المفـسـوع

(١٨٩) صحة الشهادة ومدى حجية الصور الفوتوغرافية
عند عدم وجود أصلها

المبادئ

١- قول المدعى أمام القاضى : لا بينة لى على الدعوى أو ليس
عندى شهود عليها سوى أشخاص عنهم . ثم أحضر شهوداً أو أحضر
غير من عنهم لا يسمع القاضى ولا يقبل شهادة واحد منهم إذا سمعها .
عملاً بالمادة ١٩١ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ وهذا هو رأى أبى حنيفة .
ويرى الإمام محمد من الحنفية قبول الشهادة فى الصورين فى الأصح
وهو الأرجح فى المذهب .

٢- مذهب المالكية فى ذلك أنه إن عجز المدعى نفسه عن البينة
ثم أتى ببينة كانت عنه غالبة غيبة بعيدة ، وثبت علوه فى علم الإتيان
بها تقبل بينته ، كما يرى المالكية أنه إذا سمع القاضى شهوده ثم أراد
إحضار بينة أخرى على الدعوى لا يمنع من ذلك وتقبل منه إلا فى حالة
ما إذا استوثق القاضى واستقصى ما عند المدعى بكل الطرق الأهم .
إلا إذا أثبت علوا لدى القاضى .

٣- إذا قلع المدعى شهوداً لم تثبت الدعوى بشهادتهم ، فطلب المدعى
التأجيل لسماع شهادة امرأة واحدة يجوز للقاضى القضاء برفض الدعوى
مادامت شهادتها وحدها لا تكفى فى إثبات الدعوى .

٤- الشهادة بحق من حقوق العباد يجب أن تكون مسبوقة بدعوى
صحيحة شرعاً .

(*) الفتاوى : مقبولة الشيخ أحمد مريدى - من ١٠٢ - م ٢٧٨ - ٦ ربيع الاول ١٢٨٩ هـ -
٢٢ مايو ١٩٦٦ م .

٥- يشترط في صحة الشهادة أن تكون موافقة للدعوى نوعاً وكماً وكيفاً وفعلًا وانفعالا ووصفاً وملكاً ونسبة. فإن اختل شرط من ذلك لا تقبل ولا يحكم بمقتضاها .

٦- الشهادة بأقل مما ادعاه المدعى لا يقتضى رفض الدعوى ، ولكن يستوجب الحكم بما شهد به الشهود فقط ، وترفض الدعوى بالنسبة للباقي .

٧- الموافقة اللفظية بين الدعوى والشهادة ليست ضرورية ، بل تكفى الموافقة في المعنى .

٨- لا يلزم في صحة الشهادة أن يبين الشاهد مصدر علمه بما شهد به .

٩- للقاضي سؤال الشاهد عن الأزمنة والأمكنة والألوان والأوصاف والتفاصيل التي تتعلق بوقائع الدعوى وحوادثها ، كما أن له أن يسأله عن مصدر علمه بما شهد للتوقي ، ومعرفة أنه شهد عن علم لا عن مجرد سماع من الغير أو ظن بما يشهد .

١٠- إذا أغفل الشاهد بيان مصدر علمه بما شهد ولم يسأله القاضي عن ذلك فإن هذا وحده لا تأثير له في صحة شهادته ، فإذا رد القاضي شهادته لهذا السبب وحده كان ذلك مخالفاً للقانون ، لأن الأمر في هذه الحالة لا يخضع لسلطة القاضي في تقدير البليل ، وإنما يصبح متطوياً على مخالفة القانون .

١١- لا يجوز الأخذ بالصور الفوتوغرافية للأوراق والمستندات الكتابية في حالة عدم وجود أصلها .

سئل :

بالطلب المقتد برقم ٢٩٥ سنة ١٩٦٩ أن هناك نزاعاً مردداً أمام القضاء بإحدى النول العربية الشقيقة حول ملكية عقار ، وأنه يراد استطلاع رأى لدى الخفية والمالكية وما تقتضيه أحكام المصلحة المدنية في المسائل الآتية :

أولاً - إذا استشهد المدعى بشهود توفرت فيهم شروط الشهادة الشرعية وحضر بعض هؤلاء وأدوا الشهادة أمام القاضى ، وطلب المدعى التأجيل لحضور الباقيين وسماع شهادتهم . فهل يجوز للقاضى أن يحكم فى الدعوى دون انتظار لسماع شهادة الشهود الذين لم يحضروا رغم إصرار المدعى على سماع شهادتهم وفى واقعة النزاع استشهد المدعى بثلاثة رجال وسيدة وسمعت المحكمة شهادة الرجال الثلاثة ولم تحضر السيدة وتمسك المدعى بسماع شهادتها وطلب التأجيل لحضورها . فهل يجوز للقاضى أن يقضى برفض الدعوى دون انتظار لسماع شهادة السيدة بمقولة أن شهادتها لا جدوى منها ؟

ثانياً - هل ينبغي لاعتبار الشهادة موافقة للدعوى أن يبين الشاهد مصدر علمه بما شهد به ولو لم يطلب إليه القاضى ذلك ، فإذا قال الشاهد الدار المتنازع عليها ملك المدعى أو ملك مورثه ، فهل يلزم للأخذ بشهادته بيان مصدر علمه بذلك ولو لم يستوضحه القاضى ويطالب إليه البيان ؟

ثالثاً - ما هو الحكم فى الشريعة الإسلامية بشأن حجبة الصورة الشمسية (الفوتوغرافية) كدليل كتابي ومدى إمكان الاعتماد بها فى الإثبات فى حالة عدم وجود الأصل الذى أخلت منه الصورة . وهل يصح قضاء القاضى برفض الاستدلال بالصورة الشمسية فى هذه الحالة مطلقاً بمقولة أنها عاطلة عن الحجية ما لم يقدم أصلها ؟

أجاب :

عن النقطة الأولى :

ذكر الفقهاء أن المدعى إذا قال للقاضى - عند طلب البينة منه على دعواه - لا بينة لى على الدعوى . أو ليس عندى شهود على ما أذى به سوى فلان وفلان .. وعد شهودا وعينهم ، ثم أحضر شهوداً فى الصورة الأولى ، أو أحضر غير اللذين عينهم فى الصورة الثانية ، لا يقبل القاضى شهادة اللذين أحضرهم ولا يسمع شهادتهم ، ولا تثبت الدعوى بشهادتهم إذا

سمعت . وعلموا ذلك بأن المدعى حين ذكر أن لا بينة له أو ليس عنده شهود يعتبر مكلباً لهؤلاء الشهود اللذين أحضرهم . والمقرر أن من شروط صحة الشهادة عدم تكذيب المدعى لشهوده . ومن ثم لم تقبل شهادتهم وهذا عند الإمام أبي حنيفة . وقال الإمام محمد بن الحسن تقبل شهادة هؤلاء الشهود لاحتمال أن المدعى قد نسى أولاً ثم تذكر ثانياً ، فلا يحمل ما صدر منه على التكذيب . ومثل ذلك ما إذا قال الشاهد لا شهادة لي على هذه الدعوى ثم شهد عليها بعد ذلك لا تقبل شهادته عند أبي حنيفة وتقبل عند محمد والأصح قول محمد وهو قبول الشهادة . غير أن المشرع المصري قد رأى الأخذ بالقول المخالف للأصح ، ونص في المادة رقم ١٩١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع القضاة من سماع الشهادة في الصور المذكورة ، وعمل بذلك عما هو مقرر أساساً في المادة رقم ٢٨٠ من هــذا القانون من أنه يقضى بأرجح الأقوال من ملهـب أبي حنيفة سداً لباب التحايل وإحضار الشهود المأجورين ومنعاً للفساد بقدر الإمكان ، وطبقاً للقول الراجح في ملهـب الحنيفة يقبل من المدعى في حادثة الدعوى أى شهود يحضرهم ممن عينهم ومن غيرهم . أما في ملهـب المالكية فقد جاء في الجزء الأول من تبصرة الحكم لابن فرحون المالكي صفحة ٤١ طبع المطبعة البية بمصر سنة ١٣٠٢ هــجـرية ما يأتي : « مسألة — قال ابن حبيب : قال مطرف في القاضى يتواضع الخصمان عنده الحجج ، فيقول لهما اجتهدا فإني لست أقيلكما فيضعان حجتهما ويوقع ذلك في ديوان القاضى . ثم يريد أحدهما أن يتحول من حجته إلى حجة أخرى فإني أرى له أن يقليل الناس من حججهـم ولا يظفرها عليهم حججاً لا ينتقلون عنها إلى غيرها ، لأن الرجل قد يضع حجته فيسقط منها كثيراً نسياناً لها أو عجزاً أو حصرأ . إلا أن يستوعب أمر الخصمين بالكشف عن أمرهما ويعجزا أنفسهما ويقولوا له ليس عندنا من البينة والحجج إلا الذى وضعناه عنك . ثم إن القاضى وقف ليستشير في ذلك فحينئذ إن بدا لأحدهما أن ينتقل عن حجته تلك إلى غيرها تكون أنفع له لم يكن له ذلك إلا أن يرى القاضى للملك وجهاً ويثبت

عنده علره ، فإن أتى بيينة وكان قد عجز نفسه عنها فإن رأى السلطان. أن بيئته تلك كانت غائبة عنه غيبة بعيدة أو لم يكن يعرف بها قبل ذلك منه ونظر له ما لم يفصل الحكم بينهما إلى أن قال . قال فضل بن مسلمة قال ابن عبلوس . حكى ابن القاسم وغيره من أصحاب مالك رضى الله عنه أنه إذا أتى بيينة لم يكن علم بها أنه يقوم بها . وهذا النص صريح في أن المدعى إذا قدم بيينة على دعواه وسمع القاضى الشهادة ودونها ثم بدا للمدعى أن يحضر بيينة أخرى على الدعوى فإن المذهب أن تقبل منه البيينة ولو كان قد عجز نفسه ، أو قال ليس عندى سوى ما قدمت من بيينة ، لأن الرجل قد يترك شهوداً له يعرفون حقه ويشهدون به إما نسياناً أو تعجلاً أو حصراً بتأثير الخوف والهبة ، أو عدم معرفة منه هؤلاء الشهود ثم يتكشف له الأمر .. ولا يستثنى من ذلك إلا حالة واحدة لا يقبل فيها منه البيينة الأخرى وهى ما إذا كان القاضى قد استوثق من أمر المدعى واستقصى ما عنده بكل الطرق وعجز المدعى نفسه وقال ليس عندى من الحجج سوى ما قدمت ، وحتى في هذه الحالة إذا بدا للقاضى أن للمدعى علراً ووجهاً فيما قرره وصلر منه وثبت عنده علره فإن له أن يقبل بيئته في هذه الحالة ، وذلك كله ما لم يكن قد فصل في الدعوى . ولكن هل أبلى المدعى في حادثة الدعوى استعداداه لتقديم بيينة على دعواه غير التى قلمها وطلب إلى القاضى سماع بيئته إذا كان قد فعل فقد طلب حقاً مشروعاً ومقرراً لا يجوز حرمانه منه وإن كان قد اقتصر على من استشهد بهم وتمسك فقط بسماع شهادة السيدة التى لم تحضر ، وكان القاضى قد رأى - في تقديره - أن شهادة الرجال الثلاثة غير كافية للإثبات بقطع النظر عن سلامة التقدير أو قابليته للمناقشة فإنه في هذه الحالة يجوز للقاضى على أساس تقديره أن يقضى برفض الدعوى دون انتظار لسماع شهادة السيدة ، لأن شهادتها وحدها لا تكفى لإثبات الدعوى ، إذ أن موضوعها ليس مما يقضى فيه بشهادة امرأة واحدة فلا جلوى من سماع شهادتها إذن .

عن النقطه الثانية :

نص الفقهاء على أن الشهادة إذا كانت بحق من حقوق العباد ووجب أن تسبقها دعوى صحيحة شرعاً ، ووجب لصحتها أن تكون موافقة للدعوى نوعاً وكماً وكيفاً وفعللاً وانفعالاً ووصفاً وملكاً ونسبة ، فلو ادعى عشرة جنينات وشهد الشهود بعشرين جنيناً ، أو ادعى سرقة ثوب وشهدوا بغصبه منه ، أو ادعى قتل وليه وشهدوا بالضرب ، أو ادعى عقاراً محلولاً بمحلود معينة وشهدوا بعقار محدد بمحلود أخرى ، أو ادعى زواج ابنته فاطمة وشهدوا بزواج أخته زينب لم تكن الشهادة موافقة للدعوى في جميع هذه الصور . وبالتالي لا تقبل ولا يحكم بمقتضاها - (العناية وتكلمة ابن عابدين من باب الدعوى) وليست الموافقة في اللفظ بين الشهادة والدعوى ضرورة ، بل تكفي الموافقة في المعنى ، وليس كل اختلاف بين الشهادة والدعوى يضر ويمنع من قبول الشهادة ، فلو شهد بأقل مما ادعاه المدعى تقبل ويقضى بما شهدا به من الدعوى وترفض في الباقي ، وليس من عناصر التوافق بين الشهادة والدعوى بيان الشاهد مصدر علمه بما شهد به ، لأنه ليس من عناصر الدعوى ووقائعها شيء يتعلق بذلك حتى تلزم موافقة الشهادة فيه . والقاضي حين يريد التوثق من الشاهد وشهادته والوقوف على مدى معرفته بما يشهد به وتمكنه منه يسأله عن الأزمته والأمكنة والألوان والأوصاف والتفاصيل التي تتعلق بوقائع الدعوى وحوادثها ، كما يسأله عن مصدر علمه بما شهد به للتوثق ومعرفة أنه يشهد عن علم لاعتنا مجرد الظن أو بالسماع من الغير ، لأن الشهادة بالسماع لا تقبل إلا في مواضع معينة وفي المادة رقم ١٨٢ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية « يسأل القاضي الشاهد عن الأزمته والأمكنة وغيرها وعن طريق علمه بالشهود به وكيفية وصوله إليه ، وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجة شهادته بدون حاجة إلى التزكية » وإذا لم يطلب القاضي إلى الشاهد بيان مصدر علمه بما شهد به ، ولم يبين الشاهد ذلك من تلقاء نفسه لا تعتبر شهادته مخالفة للدعوى ، ولا يقدح في سلامة شهادته وصحتها إذا كانت قد

سلمت من أوجه النقص الأخرى التي تؤثر في صحتها شرعاً . وإذا كان إغفال شهود المدعى في حادثة الدعوى يسان مصير علمهم بما شملوا به هو وحده السبب في رد شهادتهم فإن الأمر لا يبقى راجعاً إلى سلطة القاضي في تقدير الدليل ، وإنما يصبح منطقياً على مخالفة للقانون لأن ذلك لا يستوجب رد الشهادة شرعاً كما ذكرنا - بيد أنه وردت في الوقائع عبارة - إذا قال الشاهد إن النار ملك المدعى أو ملك مورثه - وقد يؤخذ من هذه العبارة أن الشاهد ذكر أن طريق ملكية المدعى للعقار المتنازع عليه هو إرثه من مورثه وأشار إلى الوفاة والوراثة ، فإن كان ذلك صحيحاً فإنه يكون واجباً على الشاهد أن يبين وفاة المورث وورثته وملكيته للعين إلى وقت وفاته وتركها ميراثاً لورثته ولو لم يسأله القاضي عن ذلك وإذا لم يبين ذلك ويستوفيه على الوجه الذي ذكره الفقهاء تكون شهادته ناقصة وغير صحيحة ولا يعول عليها . ولا يعتبر هذا بياناً لمصير علمه بما شهد به ، بل هو من صلب الشهادة وتتمها يجب على الشاهد أن يذكره من تلقاء نفسه - تراجع التبصرة لابن فرحون المالكي جزء أول صفحة ١٩٩ وتكملة ابن عابدين في فقه الحنفية جزء أول صفحة ١٩٤ وما بعدها طبع المطبعة الأميرية بمصر ١٢٩٩ هـ

عن النقطة الثالثة :

اختلف الفقهاء اختلافاً كثيراً في جواز الاعتماد في الإثبات على الخط والأوراق والمستندات الكتابية والحكم بالحق على ذلك . فجوّزه بعض منهم ومنعه آخرون . وقد أخذ المشرع المصري برأى القائلين بالجواز وضمن القوانين الصادرة للمحاكم الشرعية بلوائح ترتيبها والإجراءات المتعلقة بها في سنة ١٨٩٧ ، سنة ١٩١٠ ، سنة ١٩٣١ أحكاماً واسعة في الإثبات بالخط والأوراق والمستندات الكتابية وتنظيم الإثبات بها وطرق الطعن فيها . ولم يكن تصوير المستندات والأوراق الكتابية معروفاً من قبل ، ومن ثم لم يبين الفقهاء - القائلون بجواز الاعتماد في الإثبات على الخط والأوراق الكتابية - حكم الاعتماد على الصور الشمسية للأوراق كدليل

على الدعوى ، ومدى جواز الأخذ بها في الإثبات . وقد جرى القضاء في المحاكم الشرعية على علم جواز الأخذ بالصور الشمسية للأوراق والمستندات الكتابية في حالة عدم وجود الأصل ، لاحتمال أن يكون قد وقع في الأصل تزوير على وجه لا يظهر ولا ينكشف في الصورة كزيادة كلمة أو عبارة تغير مضمون السند أو تغير معنى فيه . أى أن مبنى إهدار دلالة هذه الصور هو الاحتياط ومنع الضرر . والشرعة تقتضى ذلك وتوجهه . ومن ثم يكون قضاء القاضى في حادثة الدعوى برفض الاستدلال بالصورة الشمسية في حالة عدم وجود أصلها بمقولة أنها عاطاة عن الحجية ما لم يقدم أصلها قضاء صحيحاً . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالطلب والله أعلم .

تعليق : ألغيت المادتان ١٨٢ ، ١٩١ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ م
بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م وبذلك يكون الواجب التطبيق هو أرجح الأقوال
من مذهب الصنفية طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ م .



الموضوع

(١٩٠) احترام الموسيقى غير مسقط للشهادة

المبادئ

١- يشترط في الشاهد العدالة الظاهرة .

٢- احترام الموسيقى لا يسقط عدالة الشاهد ولا يسلبه أهلية الشهادة .
ما لم يصحب ذلك منكرًا ، أو لم تؤد إلى منكر أو محرم شرعاً .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد م. ع المقيد برقم ١٩٦٩-٦٩٠ المتضمن
أن موسيقياً يمتحن الموسيقى ويتكسب من الألحان - تقدم للشهادة في محكمة
الأحوال الشخصية . وطلب السائل الإفادة عما إذا كانت شهادته تقبل
أولا تقبل ؟

أجاب :

يشترط في الشاهد أن يكون عدلاً - لقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي
عدل منكم » والمقصود بالعدالة - هو العدالة الظاهرة ، لأن الأصل في المسلم
أن يكون عدلاً . قال صلى الله عليه وسلم : « المسلمون عدول بعضهم
على بعض إلا محدوداً في قلف » . واحتراف المستول عنه للموسيقى
لا يسقط عدلته ولا يسلبه أهلية الشهادة . إذ أن الموسيقى تعتبر نوعاً من
الفن والمعرفة ، ومن ثم لا يكون لها تأثير على قبول الشهادة ، والعرف له
أنه في مثل هذا الاعتبار ، إذ لم يرد من الشارع نص خاص يجعل احترام
الموسيقى أو تعلمها أو تعليمها منافياً للعدالة ما دام لم يصحبها منكر ، أو لم تؤد
إلى منكر أو محرم . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه
وتعالى أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدي - م ١٠٣ - م ٩٤ - ص ٢٩٢ - ٨ شوال
١٣٨٩ هـ - ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ م .

من أحكام الوكالة

الموضوع

(١٩١) وكالة

المبادئ

- ١ - الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء إلا الطلاق والعناق والوقف والهبة والصلقة على الملقى به .
- ٢ - يقبل قول الوكيل في إنفاق ثمن ما باعه ، لأنه موكل بالصرف والوكيل أمين والقول قوله .
- ٣ - يحكى منه بالإجمال في المبيعات والتفقات . وإن كان ثقة يصدق فيما قال . وإن اتهم حلف .

سئل :

بالطلب المقيم برقم ٨٥٥ سنة ١٩٥٦ أن أشقاء أربعة أبناء الحاج محمود وكلوا أخواهم الكبير الحاج محمد بتوكيل صيغته - لقد نصبنا أخانا فلانا وعيناه وكيلا مفوضاً بصورة عامة ، على أن يكون مأذوناً بالحاكمة والمخاصمة بداية واعتراضاً واستئنافاً وتنجزاً وإعادة ونصحاً بصفته مدعيًا ومدعى عليه ووكيلاً في الدعوى كما أنه مأذون بالإنخذ والقبض والصرف وبالصلح والإبراء والتسمة والإقرار . والمهاياة وبالبيع والشراء والفراغ والاستفراغ والإيجار والاستئجار والهبة وإجراء كافة المعاملات التي يستطيع الإتيان بها ضمن دائرة القانون .

وطلب السائل بيان رأى السادة الخنفية في الموضوعات الآتية :

أولا - ادعى الآن أحد الموكلين على شقيقه الوكيل فطالبه بتصف

(اللقى : مغيلة الشيخ حسن ملبون - ص ٧٨ - م ٢١٩ - ص ٢٠٠ - ٢٨ ربيع الآخر ١٣٧٦ هـ - ١ ديسمبر ١٩٥٦ م .

أثمن أشياء كانت مشتركة بينهما من صوف وسواه باعها الوكيل فأجاب
الحاج محمد (الوكيل) بأنه باعها بحسب وكالته ، وبحسب وكالته
أُتفق ثمنها على الحوائج الضرورية للعائلة للفريقين ، فهل يقبل قول الحاج
محمد يمينه فيما أنفقه وفيما باعه وهل يكلف بالتفصيل في مفردات المبيعات
في وجوه التفقات أم يكفي منه بالإجمال ؟

ثانياً - ادعى عبد الحميد بأن شقيقه الحاج محمد باع إلى المستر ليني
تسعاً وتسعين بالة صوف عام ١٩٤٢ مشتركة بينهما وقبض ثمنها وطالب
شقيقه بتصف ثمن الصوف المذكور ، فأجاب الحاج محمد إنني لم أبيع
للمستر ليني سوى ثلاث وثلاثين بالة صوف بمبلغ ٦٨٦٩ ليرة
سورية فكلف الحاج عبد الحميد إثبات بيع ست وستين بالة الباقية
فأظهر حجه عن إثباتها وطلب يمين شقيقه ، وقبل أن يحلف اليمين وفي
نفس المجلس أجاب الحاج محمد بأنني في الحقيقة قبضت قيمة التسع
والستين بالة وصرفتها على حوائجنا المشتركة أنا وأخي ، فهل يصدق
الحاج محمد بقوله مع يمينه في هذه الأمور باعتباره أميناً شريكاً ووكيلاً
أم خرج عن الأمانة بإنكاره أولاً الست وستين بالة واعترافه بالثلاث
والثلاثين ، أم عادت له صفة الأمانة وهل تعبر فحوى الوكالة وكالة
بالخصومة والشاكة وبالصرف على الخصومات والشاكات ، أم على مطلق
الأمر يكون وكالة بجميع ما حدث مطلقاً .

أجاب :

عن الموضوع الأول : يقبل قول الوكيل في إنفاقه ثمن ما باعه
لأنه موكل بالصرف ، والوكيل أمين والقول قول الأمين ، ولا يكلف
الوكيل بتفصيل مفردات المبيعات ووجوه التفقات ، ويكتفي منه بالإجمال
وإن كان ثقة يصدق فيما قال وإن أتهم حلف . جاء في قرعة عيون الأخبار
في باب الوكالة (والوكيل أمين فيما في يده كالمودع فيضمن فيما يضمن به
المودع ويبرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه) وجاء في تنقيح
الحامدية في جواب ما إذا طالب ورثة الموكل الوكيل ببيان ما أنفق وصرف

وهل يجب عليه أن يبين بقوله « إن كان ثقة يصدق فيما قاله وإن اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الإنفاق » .

ثانياً - عن المسألة الثانية لا يصير الوكيل المذكور غير أمين بقوله للموكل إنه باع للمستر ليني ٣٣ بالة من الصوف حين قال له الموكل إنه باع للمستر ليني تسعاً وتسعين بالة ، ثم قوله بعد ذلك إنه حقيقة قبض ثمن تسع وتسعين بالة وصرفها في حوائجها المشتركة لأنه لا تناقض بين الإخبارين ، لإمكان الجمع بينهما ، لأنه باع للمستر ليني وغيره تسعاً وتسعين بالة ، منها ٣٣ بالة لليني حسب إخباره وباقيا لغيره ، لأن الأصل فيه الأمانة ولا يصار إلى غيرها إلا إذا قام الدليل على ذلك ولم يتحقق لعجز المدعى عن إثبات دعواه ، وبما أن الوكيل لم ينف عنه الأمانة فيكون القول قوله في صرف ثمن ما باعه ، لأنه موكل في الصرف لما سبق بيانه في المسألة الأولى .

ثالثاً - عن المسألة الثالثة : التوكيل نوعان عام وخاص . فالعام ما يكون بصيغة العموم نحو وكلتك وكالة مطلقة عامة ونحو أنت وكيل في كل شيء . والخاص ما كان بغير صيغة عامة . والوكيل وكالة عامة يملك كل شيء إلا الطلاق والعنق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به كما في الخلاصة والبرازية ، إلا إذا صرح الموكل بملك في التوكيل فيملكه الوكيل ، والتوكيل المذكور عام يملك الوكيل به إجراء كافة الأمور التي تدخل في نطاق التوكيل العام ، وما ذكر فيه مما لا يدخل تحت التوكيل العام ، وذلك لأن الموكل صدره بصيغة عامة ، ثم ذكر بعض مشتملات العموم للغاية بها ، وزاد بعض الأمور التي لا تدخل في نطاق التوكيل العام وختمه بعبارة تفيد العموم أيضاً . وبهذا علم الجواب عن المطلوب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (٩٩٢) الوكالة في قبض المهر

المبادئ

- ١- الوكيل أمين فيما في يده كالمودع لا يضمن إلا بالتعدي
- ٢- توكيل البنت والدها في العقد وقبض المهر وقيامه بذلك تكون يده على مهرها يد أمانة .
- ٣- إنفاق والدها مهرها في جهازها ليس تعدياً موجباً ضمانه شرعاً ويكون القول قوله في ذلك ولا يصح لبنته مطالبته به شرعاً .

سئل :

من السيد / بطلته المقيد برقم ٦٧ لسنة ١٩٦٠ قال : إن له بنتاً كانت مريضة منذ صغرها ، وصرف عليها أموالاً كبيرة في سبيل علاجها حتى شفيت ، ثم قام بتعليمها بالمندارس حتى تخرجت ، ثم استقالت لتتزوج ، فقام بزواجها وقبض مهرها وقدره - ٤٥ جنياً وجهازها بهذا المهر وبمبالغ كبيرة من ماله الخاص ، كما هو المتبع والمعروف بين الناس ، ثم زفت إلى زوجها بهذا الجهاز ، ولسوء تفاهم حصل بينها وبين زوجها بعد أن عادا من ليبيا التي يعمل بها ، تقدمت بنته هذه بتطالبه برد المهر الذي قبضه وذلك بتحريض زوجها ، وسأل هل يجوز شرعاً أن تطالبه برد مهرها الذي أنفقته في شراء جهازها ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن الوكيل أمين فيما في يده كالمودع لا يضمن إلا بالتعدي على ما أؤتمن عليه والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه ، ويتوكيل

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٨ - م ٤٢٢ - ص ٢٧٠ - ١٧ شعبان ١٣٧٩ هـ - ١٤ فبراير ١٩٦٠ م .

ابنة السائل والدعا في مباشرة عقد زواجها وقبض مهرها تكون يد والدعا
 على مهرها يد أمانة فلا يضمنه إلا بالتعدي - ويصرف والدعا مهرها
 في شراء جهازها ليس تعدياً يوجب الضمان شرعاً ، لأنه فعل برضاها ما تعارف
 الناس عليه ، فهو بمنزلة الإذن منها عرفاً ، لأن الناس تعارفوا على صرف
 مهر بناتهم في شراء جهازهن ، فيكون القول في هذه الحالة قول والدعا
 في أنه جهازها بمهرها الذي قبضه حين تزويجه إياها ، وبهذا تكون ذمته بريئة
 منه ولا يصح شرعاً لبنته هذه أن تطالبه به والله أعلم .



الموضوع

(١٩١٣) « أ » سلخ قرنية العين من ميت وتركيبها لحى
« ب » الوكالة مع اختلاف الدين أو الدارين

المبادئ

- ١- سلخ قرنية العين من ميت وتركيبها لحى غير جائز شرعاً إلا للضرورة التى تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذى يصبب الميت .
- ٢- اتحاد الدين ليس شرطاً فى صحة الوكالة فى الخصومة عند الحنفية والشافعية .
- ٣- الردة لا تمنع صحة الوكالة عند الحنفية ، فلو وكل مسلم مرتداً جاز ذلك عندهم
- ٤- اختلاف الدارين مانع من صحة الوكالة بالنسبة لغير المسلمين عند الحنفية .
- ٥- كل من صح تصرفه فى شئ بنفسه وكان مما تدخله النيابة صح أن يوكل فيه غيره مطلقاً عند الحنابلة .
- ٦- توكيل الذى ذمياً على استخلاص دين له على مسلم ممنوع عند المالكية ، وإن كان الدين على غير مسلم جاز ذلك
- ٧- توكيل المسلم ذمياً فى البيع والشراء وتقاضى الديون ممنوع عند المالكية .
- ٨- ملهـب الشافعية : أن من صح منه مباشرة الشئ صح توكيل غيره فيه ، وأن يوكل هو فيه عن غيره .

(*) المتن : نسخة الشيخ أحمد مرندى - م ١٠٠ - م ٥٠٠ - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٦ م .

سئل :

من الشيخ عبد الحلیم رئیس المجلس الأعلى لشئون الإسلام بولاية قنّح (ماليزيا) يكتبه المرفق بكتاب وزارة الخارجية إدارة العلاقات الثقافية رقم ٧٩٣٦ ث ملف رقم ٣٥٥/٩٦ / اث المقيّد برقم ٦٧٣ سنة ١٩٦٦ المطلوب به الإفادة عن الحكم الشرعي في الموضوعين الآتيين :

١ - سلب قرينة العين من الميت وتركيبها للكيف .

٢ - قيام اغاي المدنى غير المسلم بما يقوم به اغاي الشرعى وتدخله تدخلًا مباشرًا في الدفاع عن القضايا والأحكام الشرعية .

أجاب :

عن الموضوع الأول : الإنسان الحر بعد موته تجب المحافظة عليه ودفنه وتكريمه وعدم ابتذاله - فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم النهى عن كسر عظم الميت لأنه ككسره حيًا - ومعنى هذا الحديث أن للميت حرمة كحرمة حيًا ، فلا يتعدى عليه بكسر أو شق أو غير ذلك . وإخراج عين الميت كلإخراج عين الحي ، ويعتبر اعتداء عليه غير جائز شرعًا ، إلا إذا دعت إليه ضرورة تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذى يصيب الميت ، وذلك لأن قواعد الدين الإسلامى الخفيف مبنية على رعاية المصالح الراجعة وتحمل الضرر الأخف بلطب مصلحة يكون تفويتها أشد من هذا الضرر ، فإذا كان أخذ عين الميت لترقيع قرينة عين المكنوف يحقق مصلحة ترجع مصلحة المحافظة على الميت جاز فذلك شرعًا ، لأن الضرر الذى يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشد من الضرر الذى يلحق بالميت الذى تؤخذ عينه بعد وفاته ، وليس فى هذا ابتذال للميت ولا اعتداء على حرمة المنهى عنه شرعًا ، لأن النهى إنما يكون إذا كان التعدى لغير مصلحة راجحة أو لغير حاجة ماسة . وقد ذهبنا إلى جواز ذلك فى تشريع جثث الموتى عن لا أهل لهم قبل دفنهم

في مقابر الصدقة لتحقيق مصلحة عامة راجحة للناس إحياء لنفوسهم أو علاجاً لأمرضهم أو لمعرفة أسباب الحوادث الجنائية التي تقع عليهم مستندين إلى ما سبق أن أوضحناه ، وإلى أن القواعد الأصولية تقضي بإيجاب ما يتوقف عليه أداء الواجب . فلذا أوجب الشارع شيئاً تضمن ذلك إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الشيء . وعلى ذلك وتطبيقاً لما ذهبنا إليه في الإفتاء يجوز تشريع الجثث للموتى نقول يجوز سلخ قرنية عين الميت وتركيبها للكفيف شرعاً إذا كان في ذلك مصلحة للكفيف .

عن الموضوع الثاني :- ظاهر من السؤال أن المراد الاستفسار عن حكم توكيل الخاضع المدني غير المسلم ليقوم بما يقوم به الخاضع الشرعي ويتدخل تدخلًا مباشرًا في الدفاع في القضايا والأحكام الشرعية أى التوكيل بالخصومة . وقد اتفق الفقهاء على أن التوكيل بالخصومة جائز من الخصم طالباً كان أو مطلوباً ، لأنه يملك أن يباشرها بنفسه فيملك إسنادها إلى غيره ليقوم فيها مقامه ، فإن الحاجة تدعو إلى ذلك ، إما لقلّة هدايته وإما لصيانة نفسه عن الابتذال في مجلس الخصومة . وقد كان الإمام على كرم الله وجهه إذا خوصم في شيء من أمواله وكل عقيلًا رضى الله عنه ، ولما كبرت سن عقيل كان يوكل عبد الله بن جعفر ، وقال هو وكيلى فاقضى عليه فهو على ، وما قضى له فهو لى . وكان يقول إن للخصومة فحماً ، وإن الشيطان ليحضرها ، وإني لأكره أن أحضرها . وقال ابن قدامة الخنبلية هذه قصص اشتهرت لأنها في مظنة الشهرة ، ولم يتقل إنكارها . وأخذ من ذلك إجماع الصحابة على جوازها . وقال السرخسي الحنفي . وقد جرى الرسم على التوكيل على أبواب القضاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبر متكر ولا زجر زاجر ، ومع اتفاق الفقهاء على أصل الجواز اختلفوا : فقال مالك والشافعي وأحمد وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد يجوز التوكيل في إثبات الحقوق والخصومة فيها صحيحاً كان الموكل أو مريضاً . طالباً كان أو مطلوباً . شريفاً كان أو وضعياً . رضى بملك صاحبه أو لم يرض . وقال أبو حنيفة : إن التوكيل

بالخصومة صحيح إلا أنه لا يلزمه بلون رضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مدة السفر أو مريلاً للسفر أو امرأة غلخرة ، فإنه إن كان معذوراً بمثل هذه الأعذار جاز توكيله ولزم من غير رضا الخصم .

واتحاد الدين ليس شرطاً في صحة الوكالة عند الحنفية ، فيصح أن يوكل المسلم الذي ، والذي المسلم في الخصومة . والردة لا تمنع صحة الوكالة عندهم أيضاً ، فلو وكل المسلم مرتداً جاز ، لأن توقف تصرفات المرتد لتوقف ملكه وهو إذا كان وكيلاً لا يتصرف في ملكه ، بل يتصرف في ملك الموكل وهو نافذ التصرفات . أما اختلاف الدارين فهو مانع من صحة الوكالة عندهم بالنسبة لغير المسلمين . فلو وكل المسلم أو الذي في دار الإسلام حريباً في دار الحرب ، أو وكل الحرني أحدهما فالوكالة باطلة . سواء كان مدعياً أو مدعى عليه ، كما لا يصح أن يحضر وكيلاً عن الحرني حربى مستأمن في دار الإسلام . وعند الإمام أحمد كل من صح تصرفه في شيء بنفسه وكان بما تلخه النيابة صح أن يوكل فيه رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً ، سواء أكان هذا الكافر ذمياً أو مستأمناً أو حريباً أو مرتداً . وفي فروع المالكية إن توكيل الذي الذي على استخلاص دين له على مسلم ممنوع . لأنه ربما أغلظ له وشق عليه في الطلب . وإن كان غير ذلك فلا منع وإن توكيل المسلم للذي في البيع والشراء وتقاضي الدين ممنوع ، لأنه لا يعرف الشروط ولا يتحرى وقد يعتمد مخالفتها إذا عرفها . وقال الدموق في حاشيته . لا يمنع توكيله إلا في هذه الثلاثة ، ومقتضى ذلك جواز توكيل المسلم الذي في الخصومة وإن كان مقتضى تعليل المنع في الأمور الثلاثة بأنه لا يعرف الشروط ولا يتحرى وقد يعتمد مخالفتها إذا عرفها — ألا يصح التوكيل في الخصومة وعند الشافعية . من صح منه مباشرة الشيء صح توكيله فيه غيره ، وأن يوكل فيه عن غيره . واستثنوا من الثاني توكيل الكافر في شراء المسلم . ويصح في الأصح مع امتناع شرائه لنفسه ، وكذلك توكيله في طلاق المسلمة يصح في الأصح (الأشياء والنظائر للسيوطي) في فقه الشافعية . صفحة

٥٧٢ ، ٥٧٣ . ومقتضى التعميم في بيان الحكم . وظاهر الفروع التي سبقت
على سبيل الاستثناء من الشق الثاني أن اختلاف الدين لا يمنع من صحة
الوكالة عند الشافعية . ونتيجة ذلك كله أن توكيل المسلم أو الذي غير المسلم
في الخصومة جائز . وتطبيقاً على ذلك يجوز توكيل المحامي المدني غير المسلم
في الدفاع في القضايا والأحكام الشرعية وقيامه مقام المحامي الشرعي
فيما ذكر . والله تعالى أعلم .



مع أحكام الإقرار.

الموضوع (١٩٤٤) اقرار المورث بدين لبعض الورثة

المبادئ

- ١- الإقرار لبعض الورثة بدين لا سبب له بمحرور باطل ما لم يحزه بقية الورثة .
- ٢- القول بتنفيذ الإقرار بالدين للوارث من ثلث المال بلا إجازة الورثة عملاً بالمادة ٣٧ من القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ غير صحيح ، لأن الوصية غير الإقرار بالدين
- ٣- إجازة الورثة له يخرج من التركة جميعها قبل الوصية الواجبة والميراث .

سئل :

توفي شخص في ١٧/١١/١٩٤٨ وانحصر ميراثه الشرعي في أولاده الذكور والإناث ، وفي بنت ابنه المتوفى قبله - وقد ترك المتوفى المذكور أطيافاً مقدارها ٢٠ فدانا و ١١ قيراطاً ومنقولات وخلافها - استحققت بنت ابنه مقدار الوصية الواجبة وقدره ١,٩ علماً بأنه مدين ديناً بعضه مضمون ببعض ما تركه من أطياف وديونا أخرى عادية ، ومقدار هذه الديون ٦٥٤ جنياً و ٨٣٥ ملياً وقت الوفاة بما في ذلك مبلغ ٤٥٠ جنياً بكميالة محررة من المورث في مرض الوفاة إلى أحد أولاده قابلة للظن ، لأنها وصية اختيارية والقاصرة وصيتها واجبة ، كما أن مقدار ثمن الأطياف وخلافها المتروكة ٧٨٦٨ جنياً و ٨٦٠ ملياً - فهل ما تأخذه بنت الابن يتأثر بهذه الديون أم لا ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مخلوف - م ٧٠ - م ٥٥٨ - ٨ ذو الحجة ١٣٧٢ هـ - ١٨ أغسطس ١٩٥٢ م .

أجاب :

اطلعنا على السؤال ، والجواب - أنه إذا كان هذا المتوفى قد حرر في مرض موته السند المنوه عنه بالسؤال (الكيالة) لابنه م . ع بالمبلغ المذكور فيه ولم يكن لهذا الدين سبب سوى هذا الإقرار كان الإقرار باطلا ما لم يجزه بقية الورثة ، لكونه إقراراً بدين لوارث وهو لا يجوز للحديث (لا وصية لوارث) قال صاحب التكملة (إن نفي الوصية في الحديث يدل على نفي الإقرار بالطريق الأولى ، لأن بالوصية إنما يذهب ثلث المال وبالإقرار يذهب كله فإبطالها للإقرار بالأولى كما في المنبع) ٨١ . وهذا يدل على أن الإقرار غير الوصية . إذ هو إخبار وحكاية وهي إنشاء تمليك فلا يصح القول بأن هذا الإقرار ينفذ للوارث من ثلث المال بلا إجازة الورثة عملاً بالمادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . لأن حكم هذه المادة خاص بالوصية وهي غير الإقرار كما أسلفنا ، وعلى هذا إذا لم يجز باقي الورثة هذا الإقرار يعتبر كأن لم يكن ، ولا تتأثر به الوصية الواجبة ولا أنصباء الورثة ، أما إذا أجازوه فيخرج من التركة قبل الوصية الواجبة والميراث . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٩٥) الإقرار بالبنتوة

المبادئ

- ١- اشترط الفقهاء في صحة الإقرار بالبنتوة أن يكون المقر له مجهول النسب ، وأن يولد مثله لمثل المقر ، وأن يصدق المقر له إن كان من أهل التمييز .
- ٢- يجب أن يراقب الناس ربههم ، فلا يلحقون بهم أبناء غير شرعيين يضاربهم خو أو أرحامهم .
- ٣- الفقه الإسلامي الذي قضى بصحة الإقرار ببنتوة من كان مجهول النسب راعى في ذلك حمل حال المسلمين على الصلاح ، وأن المقر لم يفعل ذلك إلا وهو مستوثق أن الولد ابنه شرعاً .
- ٤- أخذ ولد من ملجأ اللقطاء والإقرار ببنتوته بقصد الإضرار بالورثة بعد الوفاة لا يتفق مع روح الإسلام وتعاليمه وإبطاله للتبني .
- ٥- بناء الأحكام على ما هو الحق والعدل غير من بنائها على قول يقوله الناس ويدعونه زوراً وبهتاناً .
- ٦- الإقرار بالبنتوة متى توفرت شروطه صحيح ويعامل المقر له معاملة الابن من النسب .

مثل :

هل الإقرار بالبنتوة يقتضى أن تقوم الزوجة برفع دعوى ضد زوجها تطالبه فيها بثبوت نسب ولد مجهول النسب منه ، لأنها زوجته رزقت منه بهذا

(*) المقتضى : فضيلة الشيخ حسن محمود - ص ٧٨ - م ٣٦٢ - ص ٣٦٧ - ٢٤ شعبان ١٣٧٦ هـ - ٢٦ مارس ١٩٥٧ م .

الطفل على فراش الزوجية الصحيحة ؟ وأن يصادق الزوج على جميع وقائع الدعوى حتى يمكن الحكم لها بثبوت النسب ؟

٢- هل الإقرار بالبنوة بأية طريقة من الطرق الشرعية تليح للمقرين بالبنوة والمقر لهم استخراج شهادة بأسمائهم ؟

٣- كيف يكون الإقرار بالبنوة وثبوت النسب ؟

أجاب :

إن الفقهاء قد اشترطوا في صحة الإقرار بالبنوة شروطاً ثلاثة : وهى :
أولاً - أن يكون المقر له مجهول النسب ، فلا يصح الإقرار بينوة ولد نسيه معروف .

ثانياً - أن يكون الولد المقر له بحيث يولد مثله لمثل المقر .

ثالثاً - أن يصدق المقر له المقر في إقراره إن كان المقر له أهلاً للتمييز فإن كان صغيراً غير أهل للتمييز صح الإقرار بتوفر الشرطين الأولين فقط . وقد قلنا في هذه الفتوى أيضاً : ويجب أن يراقب الناس الله سبحانه وتعالى فلا يلحقون بهم أبناء غير شرعيين حتى لا يدخلوا في عائلاتهم من لا يمت إليها بصلة النسب الصحيح - والفقهاء الإسلامى الذى قضى بصحة الإقرار بالبنوة لمن كان مجهول النسب قد راعى في ذلك حمل حالة المسلمين على الصلاح ، وأن المقر بالنسب لم يقر به إلا وهو مستوثق من أن الولد الذى أقر بينوته ابنه شرعاً ، ولم يقصد من ذلك أن يضار الرجل ذوى رحمه وأقاربه ويكيد لهم ويحرمهم من الإرث عن طريق إقراره بنسب ولد مجهول النسب وهو فى الواقع ليس ابناً له ، فإى فعله الناس من أخذ ولد من ملجأ القطاء وإقرارهم بينوته إقراراً له آثاره من ناحية التزعم للإضرار بمن يستحقون الإرث فيهم بعد وفاتهم لا يتفق مع روح الإسلام وتماجه . فليتق الله كل من يريد تغيير حكم الله ، ومن يعترض على ما قضى به الإسلام من إبطال التبنى بدعوى أن نظام التبنى معمول

به عند الأم الأخرى ، فإن بناء الأحكام على ما هو الحق والعدل خير من بناءها على قول يقول الناس ويدعونه زوراً وبهتاناً . وهذا لا يتعارض مع كفالة اليتامى والفقراء ورعايتهم والإنفاق عليهم وتربيتهم من غير أن يترتب عليها ما يترتب من حقوق للأبناء على الآباء وللآباء على الأبناء فإذا كان الطفل المشار إليه في السؤال . والموصوف من السائل بأنه مجهول الوالدين ليس ابناً في الحقيقة والواقع للسائل ، ولم تلده زوجته ، وإنما قصداً معاً أن يتخللاه ولداً لهما ويريدان أن يتبيننا طريق ذلك بهذا السؤال، كان ذلك منهما منافياً لروح الشريعة الإسلامية ، لما فيه من الإضرار بمن يرثانها بعد وفاتهما ويسعهما أن ينفعاه من طريق الوصية له بما لا يزيد على ثلث التركة ، وهذا لا يمنع من أن الإقرار بالبنوة متى توفرت شروطه صحيح ، ويعامل المقر له معاملة الابن من النسب من ناحية وجوب النفقة والإرث وغيرهما من الحقوق التي تثبت للابن على أبيه وأمه ولوالدين عليه طبقاً للراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويكفي فيه صدور إشهاد به من الزوجين أمام الجهة المختصة يعترفان فيه بأنه ابنهما والله أعلم .



الموضوع

(١٩٦) إقرار بطلاق بائن قبل الدخول والخلوة وأنه الثالث

المبادئ

- ١ - إقرار الرجل في إظهار طلاقه لزوجته قبل الدخول والخلوة أنه الثالث لسبقه بالتين غير مقيدتين قبل هذا التاريخ تبين به منه بينونة صغرى فقط بإقراره الأول ، ولا يقع الثاني ولا الثالث الذي وثقه المأذون ، لأن الزوجية انقطعت بالأول البائن ، ولم تصبح بعده محلاً لإيقاع الطلاق عليها .
- ٢ - لوثيق المأذون هذا الإشهاد ووصفه بأنه الثالث غير صحيح شرعاً ، ويجوز له العقد عليها برضاها ، ويملك به عليها طلقتين .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٠٥ سنة ١٩٥٨ أن رجلاً ذهب إلى مأذون السيدة زينب ، وطلق زوجته البكر قبل الدخول والخلوة والطلاق المكمل للثلاث بعد إقراره في الإشهاد بأنه طلقها قبل ذلك طلاقين غير مقيدتين وأن المأذون أثبت هذا الطلاق ، وفهم الرجل المطلق بأنها بانة منه بينونة كبرى ، لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . وسأل هل يجوز لهذا الزوج أن يعيد زوجته هذه إلى عصمته ؟

أجاب :

إن المطلقة قبل الدخول والخلوة تبين من زوجها بينونة صغرى لا تحل له من بعد إلا بمقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها وإقرار

(*) المني : مجلة الشيخ حسن مكيون - من ٨٢ - م ٢٤٤ - ٦ رجب ١٣٧٧ هـ - ٢٦ يناير ١٩٥٧ م .

م . ع بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بأنه طلق زوجته م . ط قبل الدخول والخلوة طلاقين غير مقيدتين قبل هذا التاريخ ، تبين منه زوجته هلم بينوقة صغرى بالأول منهما ، فلا يلحقها الطلاق الثاني الذى أقر به ولا الطلاق الثالث الذى وثقه المأذون ، لأن الزوجة انقطعت بالطلاق الأول البائن ، ولم تصبح الزوجة محلاً لإيقاع الطلاق عليها فلا يلحقها واحد منهما ويلغو كل منهما ، ومن ثم يكون توثيق المأذون هذا الطلاق الأخير ووصفه بأنه الطلاق المكمل للثلاث غير صحيح شرعاً ، ويكون لهذا المطلق شرعاً الحق فى إعادتها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها بما تبقى له عليها من الطلاق وهو طلقان فقط وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(١٩١٧) اقرار الرجل ببنة ولد من زوجة ونفيها
هى ذلك وأنه منها من زنا

المبادئ

١- إقرار الرجل بولد من زوجة معينة ومصادقتها له فى ذلك.
يقتضى ثبوت نسيه منها وزوجيتها له ولو كانت مصادقتها له بعد
وفاته ، ويترئان هذا الرجل ويرثهما عند وفاة أى منهما .

٢- إذا لم تصادقه الزوجة ولو بعد وفاته يثبت نسيه منه وحده
ويترئان بهذه العلاقة ، ولا توارث بين الرجل والمرأة لعدم وجود سبب
يقتضيه .

٣- إذا أقامت المرأة حجة على ولادتها لولد ولو شهادة قابلة
ثبت نسيه منها ويترئان ، ولا أثر لثبوت الزوجية بذلك بين الرجل والمرأة
لجواز أن يكون ذلك من وطء بشبهة .

٤- إذا لم تشهد القابلة بذلك صح إقرارها به ، لأن الإلزام فيه على
نفسها دون غيرها ويجرى التوارث بينهما ، ولكن لا يقضى بنسيه منها
لأنه لا يثبت بلا حجة وأدناها شهادة القابلة .

سئل :

من السيد الأستاذ الخاى بالسودان بالطلب المقيّد برقم
١٩٥٧/٣٢٨٦ أن امرأة ادعت على رجل أنه أخذ ابنها البالغ عمره خمس
سنوات ، وطلبت من المحكمة الشرعية الحكم ها عليه برده ومنعه من
التعرض لها فيه ، وأجاب الرجل عن دعواها بأن الولد ابنه منها من فراش

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ٢١٨ - ١ رمضان ١٣٧٧ هـ -
٢٩ مارس ١٩٥٨ م .

زواج شرعى وأنه طفلهما وأنها غير مستقيمة فلا تستحق حضائته شرعاً وأنكرت هى زوجيتها منه ، وقررت أن الولد ابنها من الزنا وليس له أب معروف ، وأنها لم تكن فى عصمته بزواج شرعى وقت اتصال المدعى عليه بها ، فكلفت المحكمة الرجل بإلبات زواجه بها ، وقبل أن يحضر شهوده توفى بصلصة كهرباء . فطالب إخوته لأبيه وإخوته لأمه شركة النور بتعويض عن وفاته ، لأنه كان يساعدهم فى نفقات من تلزمهم نفقتهم ولم يدكروا الابن المتنازع عليه ، لأنهم لا يعلمون أن المتوفى كان زوجاً لأمه ، فصكت المحكمة لم بتعويض قدره ١٢٥٠ جنيه . ويسأل هل هذا الولد ابن شرعى للمتوفى ، وهل التعويض المذكور تركه عنه تقسم بين ورثته قسمة الميراث ؟

والجواب عن هذا الاستفتاء يقتضينا التقديم له بالنصوص الفقهية الكاشفة حكم هذه الحادثة فنقول : جاء فى الزيلعى ج ٥ ص ٢٧ ما ملخصه : « وصح إقراره بالولد لأنه إقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وشرطه أن يكون الولد المجهول النسب يولد مثله لملته ، وأن يصدقه الغلام لأن الحق له فلا يثبت بدون تصديق إذا كان مميزاً ، فإن كان لا يعبر عن نفسه لا يعتبر تصديقه لأنه فى يد غيره ، وذلك لأن النسب من الحوائج الأصلية وهو إقرار على نفسه ، وليس فيه ضرر على غيره قصداً فيصح ويثبت النسب ، وكما صح إقراره بالولد على الوجه السابق يصح إقراره بالزوجة لأن موجب إقراره يثبت بينهما بتصادقهما من غير إضرار بأحد فينفذ إذا صلحته ، وكانت خالية من الأزواج وعلتهم ، ولم يكن تحته أنثى أو أربع سواها ، كما يصح إقرارها بالولد إن شهدت لها القابلة أو صلحتها الزوج ، لأن قول القابلة حجة فى تعيين الولد — والنسب يثبت بالفراش . لقوله عليه السلام : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فإذا صلحتها فقد أقر به فزعمهما بالإقرار له — وهذا إذا كانت ذات زوج أو معتدة وادعت أن الولد منه ، لأن فيه تحميل النسب عليه فلا يلزمه بقولها ، أما إذا لم يكن لها زوج ولا هى معتدة أو كان لها زوج وادعت أن الولد من غيره صح إقرارها ، لأن الإلزام فيه على نفسها دون غيرها فينفذ

عليها ويتوارثان . إذا لم يكن لها وارث معروف ، لأنه اعتبر إقرارها في حق نفسها ولا يقضى بالنسب ، لأنه لا يثبت ببلون الحجة وهي شهادة القابلة فإن شهدت لها وصدقها الولد يثبت نسبه منها ، وكذلك إذا لم تشهد لها القابلة وقد صدقها زوجها فيه ثبت النسب منهما ، لأنه يثبت بتصادقهما لعدم تعديه إلى غيرهما كلما في شرح الكافي « ١ » . وجاء في البحر ج ٤ ص ١٦٥ « ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت أمه أنا امرأته وهو ابنه يرثان استحساناً ، لأن المسألة فيها إذا كانت معروفة بالحرية ويكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين وضماً وعادة ، لأنه الموضوع لحصول الإدلاء دون غيره . وفي غاية البيان أنه ليس من الاقتضاء في شيء ، لأن المقتضى وهو النسب يصح بلا ثبوت المقتضى وهو النكاح بأن يكون الوطء بشبهة أو تكون أم ولده فلم يفتر النسب في ثبوته إلى النكاح لا محالة » فما سبق من النصوص يتضح أن الحكم في هذه الحالة يختلف في حالتي مصادقة هذه المرأة على زوجيتها من هذا الرجل وعدم مصادقتها .

في الحالة الأولى : وهي حالة مصادقتها على زوجيتها منه ورزقها بالولد على فراش هذه الزوجية ولو جاءت هذه المصادقة منها بعد وفاته يكون هذا الولد موضوع النزاع ابناً لهذا الرجل من هذه المرأة ويفتر تناقضها في الإقرارين حفظاً لكيان الولد واحتياطاً لإثبات نسبه . ويجرى التوارث بينهما وبين هذا الرجل بصفتها زوجة له في هذه الحالة .

وفي الحالة الثانية : وهي حالة عدم مصادقتها على زوجيتها منه بعد وفاته يكون لهذا الولد معها حكمان مختلفان : فبالنسبة للرجل يثبت نسب الولد منه وحده ويورثه الولد ميراث الابن ، لأن إقرار الرجل به في هذه الحالة استوفى شرائطه الشرعية الموجبة لثبوت نسبه منه ، ولا توارث بين الرجل والمرأة حينئذ ، لعدم وجود سبب الإرث وهو الزوجية الصحيحة . وبالنسبة للمرأة فإن أقامت حجة على ولائها له ولو كانت شهادة القابلة ثبت نسبه منها أيضاً وورثها ميراث الابن ، ولا يترتب على ذلك ثبوت الزوجية بين الرجل

والمرأة ، لجواز أن يكون الوطاء شبهة ، كما عزاه صاحب البحر إلى غاية البيان - ومن ثم لا ترثه ميراث زوجة في هذه الحالة وإن ورت الولد كلا منهما بوصفه ابناً ، وإن لم تشهد لها القابلة صح إقرارها به ، لأن الإلزام فيه على نفسها دون غيرها فينفذ عليها ويجرى التوارث بينها وبينه إن لم يكن لها وارث معروف ولا يقضى بنسبه منها ، لأنه لا يثبت بدون حجة أدانها شهادة القابلة ، هذا بالنسبة لنسب الولد . وأما بالنسبة لمبلغ التعويض فإنه لا يعتبر تركته عنه تقسم بين ورثته قسمة الميراث ، لأن التركة هي المال الذى يكون مملوكاً للمتوفى حين وفاته ، ومبلغ التعويض المشار إليه لم يقرر له إلا بعد وفاته بحكم المحكمة المدنية فلا يعتبر شرعاً تركته عنه . وأما ما يخص الولد فى التعويض . فالظاهر أن هذه المسألة لم تثر فى القضية نظراً لأن المدعين لا يعرفون بالولد ، ولو أثبت وعرفت المحكمة أن للمتوفى ابناً لأدخلته فى مبلغ التعويض ولينت نصيبه فيه ونصيب غيره - ومع ذلك فيمكن الاطلاع على الحكم ومعرفة أسبابه . فإن ظهر منها أنها عرّضت المدعين عما كان يتفق عليهم أخوهم قبل وفاته ، وقدرت أن هذا المورد قد انقطع وقررت التعويض بالمبلغ الذى ذكرته فى حكمها ، فإن هذا المبلغ يكون مستحقاً لم كما حكمت المحكمة ، أما إذا كان المبلغ الذى حكمت به لتعويض ورثته بصفتهم ورثة فهنا يكون البحث عن الابن وضرورة إدخاله فى النزاع ليأخذ نصيبه فى التعويض بعد إثبات بنوته له وأنه كان معه وكان يقوم بالإنفاق عليه . والله أعلم .



الموضوع (١٩٨) اقرار بانقضاء العدة

المبدأ

لا تصدق المرأة المطلقة بآثناً بإقرارها في محضر البوليس بانقضاء عدتها برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل بعد الطلاق إلا بعد مضي ستين يوماً من تاريخ الطلاق .

مثل :

طلبت مديرية أمن المتوفية بكتابها رقم ٦١٢٤ بيان تاريخ انقضاء عدة السيدة / وبعد الاطلاع على إشهاد الطلاق المتضمن أنها طلقت من زوجها السيد / طلبة أولى بآثنة على البراءة بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٦١ بمقتضى الإشهاد رقم ٧ لدى مأذون مركز شبين الكوم وعلى محضر البوليس المتضمن أن المطلقة المذكورة رأت الحيضة الثالثة يوم ١٩٦١/٦/٢٦

أجاب :

إن عدة المطلقة تنقضى شرعاً . إما برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ الطلاق إذا كانت من ذوات الحيض وإما بمضي ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق . إذا لم تكن من ذوات الحيض ، وإما بوضع الحمل إذا كانت حاملاً وقت الطلاق . هذا ولا تصدق المطلقة في أن عدتها انقضت برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل بعد الطلاق إلا بعد مضي ستين يوماً من تاريخ الطلاق ، لأن هذه المدة هي أقل مدة يمكن أن ترى الحيض فيها ثلاث مرات ، واليوم الذى تطهر فيه من الحيضة الثالثة هو تاريخ

(ج) الفتى : نسخة الشيخ لحد مريدى - م ٦٤ - م ٢١٨ - ٢ ربيع الاول ١٣٨١ هـ -
١٢ أغسطس ١٩٦١ م .

انقضاء عدتها على وجه التحديد ولا يعرف ذلك إلا من جهتها هي ويأقرواها
ولما كانت المطلقة المذكورة قد قررت بمحضر البوليس بتاريخ ١٣/٧/١٩٦١
أن الحيضة الثالثة أتت يوم ٢٦/٦/١٩٦١ فتكون المدة من تاريخ الطلاق
إلى رؤيتها الحيضة الثالثة وفق إخبارها هي سبعة عشر يوماً ، وهذه المدة
لا يمكن أن ترى المرأة فيها الحيض ثلاث مرات كوامل . إذ أن أقل تاريخ
يمكن أن تصدق فيه بانقضاء عدتها هو يوم ٩/٨/١٩٦١ لما سبق بيانه
وعلى ذلك فلا تصدق المطلقة المذكورة فيما أخبرت به من أنها رأت
الحيضة الثالثة في ٢٦/٦/١٩٦١ . والله أعلم .



الموضوع

(١٩٩) الإكراه على الإقرار بالطلاق

المبادئ

- ١- من أكره على الطلاق أو الإقرار به بملجئ كان طلاقه وإقراره غير صحيح شرعاً ولا يترتب عليه أى أثر .
 - ٢- من أقر بالطلاق كاذباً وقع طلاقه قضاء لا ديانة
 - ٣- مجرد الضغط من الأقارب على المطلق أو المقر بالطلاق غير مانع من وقوع الطلاق وصحة الإقرار
- سئل :

من السيدة / بالطلب المقيد
برقم ١٩٦٥/٢٧١ قالت : إنه كتبت ورقة بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٦٣ وقد وقع عليها من زوجها ، وقد جاء بها « أقر وأعترف أنا ا . ف . م . بأنى قد طلقت زوجتى السيدة س . م . ق طلاقاً ثلاثاً لا رجوع فيه . كما أقرر أن هذه الطلقة مسبقة بطلقتين . وقد أذنت لمن يشهد على والله خير الشاهدين » ثم كتب إقرار آخر صدق على التوقيع فيه بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠ جاء فيه : « أقر وأعترف أنا ا . ف . م . بأنى تحت ضغط وإكراه من عائلتى وزوجتى الأولى بأن الإقرار الذى كتبه عى وقد وقعت عليه ، والذى يتضمن أنى طلقت زوجتى س . م . ق طلاقاً ثلاثاً ، وهذا الإقرار كتب فى ٨ يونيه سنة ١٩٦٣ أقر وأعترف بأنه لم يصدر منى بنية الطلاق ، وأنى منذ زواجنا وأنا أعاشرها معاشرة الأزواج ولم يحدث أنى ألقيت عليها بمن طلاق قبل ذلك التاريخ أو بعده ، ولم يصدر منى لفظ الطلاق لأمامها ولا أمام أية جهة رسمية . وقد تحرر هذا الإقرار منى بذلك . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى فى ذلك .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - م ١٠٠ - م ٢٨٤ - ٢٩ أبريل ١٩٦٥ م .

أجاب :

نص في مذهب الحنفية على أن من أكره على الإقرار بالطلاق وكان الإكراه مستوفياً لشروطه الشرعية كان ذلك الإقرار غير صحيح لا يترتب عليه أثره . جاء في الخانية « ولو أكره على أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع » ومثل ذلك في الدر المختار ومجمع الأنهر وغيرهما ، كما نص على أن من أقر بالطلاق كاذباً وقع طلاقه قضاء لا ديانة . جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية : سئل في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعديت عنها ، والحال أنه لم يطلقها بل أخبر كاذباً فما الحكم . وأجاب لا يصح قضاء ويدين فيها بينه وبين الله تعالى . وفي البحر « الإقرار بالطلاق كاذباً يقع قضاء لا ديانة » وبمثله أفى الشيخ لإسماعيل والعلامة الخبير الرملی - وعلى ذلك فإذا كان الإقرار المشار إليه في السؤال قد صدر من السائل وهو مكروه عليه إكراهاً ملجئاً ممن يقدر عليه ، فلا يكون ذلك الإقرار صحيحاً ولا تطلق به الزوجة ، أما إذا كان الإكراه مجرد ضغط من أقاربه فإن إقراره يكون صحيحاً ويقع به الطلاق المبين بالإقرار المذكور ، وظاهر من السؤال أن الزوج أقر بالطلاق كاذباً إذ أنه لم يقرر أن إقراره صدر منه . بنية الطلاق ، وأنه لم يسبق منه طلاق أصلاً قبل إقراره فيطبق عليه حكم الإقرار بالطلاق كذباً . وهو وقوع الطلاق قضاء وعدم وقوعه ديانة . فيحل له ديانة أن يعاشر زوجته مادام أنه لم يصل الأمر إلى القضاء . وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله أعلم

الموضوع

(١٠٠٠) الإقرار بالطلاق ودعوى الخطأ فيه

المبادئ

- ١ - الإقرار بالطلاق ثم ادعاء الخطأ فيه غير مقبول شرعاً إلا في حالة واحدة ، وهى ما إذا كان إقراره بالطلاق بناء على فتوى من المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع ديانة ويقع قضاء .
- ٢ - لا عبء بالظن البين عطلوه .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣٣٦ سنة ١٩٦٥ المتضمن أن رجلاً طلق زوجته طلقين . أولهما في ١١/٢٤ ١٩٦٠ ولثانيتها في ١٠/٢٤ ١٩٦٤ وأنه كان حين صدور هاتين الطلقتين في حالة الغضب الشديد المستحكم وبتاريخ ٢٣ من يناير ١٩٦٥ طلق زوجته المذكورة بإشهاد رسمى وقرر في إشهاد الطلاق المذكور أنه الطلاق الثالث لسبقه بطلقتين غير موثقتين . ظناً منه أن الميمين السابقين على الإشهاد والقعان . وبعد تحرير الإشهاد بالصفة المذكورة أفهم الزوج أن ما تلون بإشهاد المأثون عن وصف الطلاق لا عبء به ، لأنه غير متفق مع الواقع ولا مع الشرع ولذا فلا يقع إلا طلاق واحد . هو الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ . وطلب السائل الإفادة عن حكم الشرع فيما تلون بالإشهاد عن وصف الطلاق بأنه الثالث . وهل يحل مراجعة زوجته أو أنها قد بانت منه بينونة كبرى . ؟

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - م ١٠٠ - م ٢٠٢ - ٧ يونية ١٩٦٥ م .

أجابه :

نفس في مذنب أبى حنيفة على أنه إذا أقر شخص بشئ - طلاقاً أو غيره - ثم ادعى الخطأ في إقراره لم يقبل منه ولم يستثن الفقهاء من ذلك إلا حالة واحدة وهى ما إذا أقر بوقوع الطلاق بناء على فتوى المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع ديانة ، جاء فى الأشباه والنظائر فى باب الإقرار (إذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما فى الحائنية إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما فى جامع الفصولين والقنية) وجاء فى تنقيح الحامدية (وإذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما فى الحائنية إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما فى جامع الفصولين والقنية أشباه من كتاب الإقرار - يعنى لا يقع ديانة وبه صرح فى القنية منح - وجاء فى الأشباه والنظائر فى مسائل القاعدة السابعة عشر (لا عبرة بالظن البين خطؤه) ولو أقر بطلاق زوجته ظاناً الوقوع بإفتاء المفتى ثم تبين عدمه لم يقع ديانة ويقع قضاء . كما فى القنية . وبما أن حادثة السؤال تندرج تحت النصوص المذكورة فلا يصدق الخالف فى ادعائه أن إقراره بالطلاق أمام المأذون كان مبنياً على ظن تبين خطؤه وهذا فى القضاء وإن كان يصدق فى الديانة بينه وبين الله . وبما أن وثيقة الطلاق ورقة رسمية فيما دون بها بخصوص الطلاق وهى مطابقة فى الواقع لما أقر به الخالف أمام المأذون إذ أنه قرر ذلك فى طلبه . ودلى ذلك فتكون المطلقة المذكورة قد بانت من زوجها ببينة كبرى لا تحل لمطلقها بعد ذلك حتى تزوج بآخر زواجاً صحيحاً شرعاً ، ويدخل بها الزوج الثانى دخولا حقيقياً ويطلقها بعد ذلك أو يتوفى عنها وتنقض عتها منه شرعاً . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٠١) التبني والإقرار بالبينة

المبادئ

١- الإشهاد بالتبني ليس إقراراً بالبينة ولا يترتب عليه أى أثر شرعى .

٢- يشترط فى صحة الإقرار بالبينة شروط : منها ألا يصرح المقر بأن المقر له ابنه من الزنا أو بالتبني ، فإن صرح بهذا أو ذاك كان إقراره باطلاً .

سئل :

من السيدة ر . س . ع أنه بتاريخ ٢٨/١١/١٩٤٥ وبموجب إشهاد شرعى أقر كل من س . ع . ر وزوجه السيدة س . خ . م على أنفسهما أنهما تبنيا البنت روحية التى تبلغ من العمر خمس سنوات تقريباً ، وأنهما ينزلانها منزلة البنت لهما من النسب . وظل هذا الإشهاد قائماً إلى أن توفيت والدتها المذكورة ، فتقدم والدها المتبنى بطلب إثبات وراثة زوجته المتوفاة وانحصار إرثها فيه وفى بنتها روحية المذكورة . وتأجلت المادة أخيراً للحصول على فتوى تفيد إن كانت السائلة تستحق الإرث فى والدتها أم لا وطلبت الإفادة عن الحكم الشرعى ؟

أجاب :

يشترط تمام صحة الإقرار بالبينة أن لا يصرح المقر أن المقر له ولده من الزنا أو بالتبني ، فيصح الإقرار إن ذكر فيه أنه ولده من فراش صحيح أو شبهته . كما يصح أيضاً لو لم يبين السبب أصلاً ويحمل على أنه يستند

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - ص ١٠٢ - م ٢٢٥ - ص ١٨٠ -
٢٤ يونيو ١٩٦٨ م .

إلى سبب صحيح وهو الفراش أو شبهته . أما لو صرح المقر بأن المقر له ولده من الزنا أو أنه بالتبني فلإن الإقرار يقع باطلا . وفي حادثة السؤال أقر كل من ص . ع . ر وزوجته السيدة ص . خ . م أنهما تبنيا البنت روحية وأنهما ينزلانها منزلة البنت من النسب وأسميها بروحية ص . ع . ر وطبقاً للمنصوص عليه يعتبر هذا الإقرار منهما قد صرح فيه بالسبب وهو التبني فيكون باطلا لا يثبت نسبها منهما شرعاً إذ هو إقرار بالتبني لا بالبنوة . وعلى ذلك فلا توارث بين السائلة وكل من والدها ووالدتها بالتبني وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٠٠٢) إقرار بالزوجة

المبادئ

- ١- إقرار الوارث بوارث آخر معه يعامل به في حق نفسه أى في المال فقط
- ٢- رجوع زوجة المتوفى بعد إقرارها بزوجة أخرى له غير صحيح لأنه لا ينصب إلا على المال فقط ، وقد تعلق به حق الغير ولا علاقة له بالزوجة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٧١/٢٠ المتضمن أن السائلة كانت متزوجة من المرحوم م. ح. ع بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٤ - ثم توفى زوج السائلة المذكور بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٦ وأن للمتوفى المذكور زوجة أخرى وأنه بعد وفاة المتوفى المذكور اعترفت زوجته الأخرى المذكورة بزوجة السائلة للمتوفى وحققا في الميراث فيه وذلك في إشهاد الوفاة والوارثة الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣٠ - ثم عادت زوجة المتوفى الأخرى المذكورة ورجعت عن هذا الإقرار بعد ذلك . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى في ميراثها من زوجها المذكور بعد عدول الزوجة الأخرى عن هذا الإقرار، وهل يصح رجوعها عن هذا الإقرار شرعاً أم لا يجوز هذا الرجوع . ؟

أجاب :

فما يختص بإقرار س . ا . ر زوجة المتوفى الأخرى بزوجة ا . ف . ح للمتوفى المذكور في إشهاد الوفاة والوارثة المنوه عنه -

(*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خليل - من ١٠٨ - م ٧٨ - ٢٠ ذو القعدة ١٣٩٠ هـ -
١٧ يناير ١٩٧١ م .

فإن نصوص الفقهاء بشأن الوارث حين يقر بوارث آخر معه أنه يعامل بإقراره في حق نفسه فقط أى في المال فقط ، إذا ما استوفى الإقرار شروطه المقررة شرعاً ولم تشبه سابقة . أما الرجوع عن الإقرار بالزوجة الثابت في إشهاد الوفاة والورثة سالف الذكر . فقد جاء في كتاب بدائع الصنائع للكاساني الحنفى الجزء السابع بالصحيفة رقم ٢٣٣ في باب الإقرار ما نصه (فأما المال فحق العبد فلا يصح الرجوع فيه) . وعلى ذلك فيكون رجوع (سعاد) عن إقرارها بصحة زوجية لإجلال للمتوفى المذكور لهذا الرجوع لا ينصب إلا على المال فقط ، لأن إقرارها كما ذكرنا إنما تعامل به في حق نفسها فقط . أى في المال ولا علاقة له بالزوجة ، والرجوع في المال وقد تعلق به حق العبد لا يصح الرجوع فيه كما قرر الفقهاء . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم .



من أحكام الشركات

الموضوع (١٠٠٣) عقد مضاربة

المبادئ

- ١- عقد المضاربة جائز شرعاً بشرط ألا يتجاوز العاقدان حدوده
- ٢- لمن بيده المال أن يتصرف فيه بجميع أنواع التصرف الجائزة شرعاً ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه .
- ٣- المنصوص عليه شرعاً أن للوصى دفع مال اليتيم إلى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم .

مثل :

من رجل قال : دفعت لى السيدة أختى مبلغاً من المال بعضه يخصها وبعضه يخص أولادها القصر المشمولين بوصايتها ، وطلبت مني أن أشتغل بهذا المبلغ في التجارة على أن يكون الربح يبتنا . الخمس لها والأربعة أخماس لى . فهل هذا العقد جائز شرعاً أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال : والجواب أن هذا العقد عقد مضاربة وهو جائز شرعاً بشرط أن لا يتجاوز العاقدان حدوده ، ومنها ما نص عليه في شأن الخصاصة ، ولمن بيده المال أن يتصرف فيه بجميع أنواع التصرف الجائزة شرعاً ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه . وكما هو جائز فيما يخص هذه السيدة من المال جائز أيضاً فيما يخص القصر المشمولين بوصايتها لأن المنصوص عليه شرعاً أن للوصى دفع مال اليتيم إلى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأبيه . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٧١ - م ٤٦٨ - ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢ م .

الموضوع (١٠٠٤) الشركة في البهائم

المبادئ

- ١- مشاركة شخص لآخر في بقرة بحق النصف على أن يدفع كل نصف الثمن ، وأن يقوم الثاني بتكاليفها وحده نظير أخذ لبنها وسمادها وحده على أن يكون إنتاجها مناصفة بينهما - صحيحة شرعاً لتعامل الناس بها وتعارفهم عليها ، ولأن للناس فيها حاجة ، ولم يوجد نص يمنع ذلك بعينه .
- ٢- التناج الحاصل من البقرة يكون بينهما مناصفة باتفاقهما ولو تعدد هذا التناج .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٩٢ سنة ١٩٥٨ المتضمن أن رجلاً تشارك مع أحد الناس على بقرة بالنصف ، ودفع نصف ثمنها والآخر النصف على أن يقوم الثاني بالتكاليف ، ولا يدفع الآخر في النفقة شيئاً ، وقد أنتجت البقرة حتى أصبح العدد أربع بقرات يقوم بربيئها وتكاليفها المزارع . وطلب السائل الإفادة عن حكم ذلك شرعاً . وهل للشريك الحق في الشركة في الأبقار الأربعة ؟

أجاب :

إن المعاملة على الوجه الوارد بالسؤال وعلى الوجه الشائع في الريف من أن يدفع الشريكان الثمن مناصفة ويقوم أحدهما وهو المسمى بالقاني بما يلزم للماشية من أكل وشرب في نظير أخذ لبنها وسمادها ، والآخر

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - س ٨٨ - م ١٠١ - ص ٨٧ - ١٠ ربيع الآخر ١٣٧٨ هـ - ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨ م .

وهو المسمى الشريك المرفوع لا يدفع شيئاً في النفقة ، ولا يأخذ شيئاً من لبنها وسماحها على أن يكون نتاجها بينهما مضافاً . هذه المعاملة ليس فيها مانع شرعى مع تعامل الناس بها وتعارفهم عليها وللناس فيها حاجة ولم يوجد نص يحظرها بعينها من كتاب أو سنة أو إجماع . ولا يترتب عليها ما يترتب على ما حظره الشارع من التصرفات من التنازع والشحناء وإيقاع العداوة والبغضاء أو الظلم والفساد . فتكون صحيحة وجائزة شرعاً دفعاً لما يلزم من الحرج وتيسيراً على الناس . وعلى ذلك فيكون النتاج الحاصل من البقرة شركة بين الشريكين ، ويكون للشريك المرفوع الحق في الأبقار الأربعة ، وتكون الأبقار المذكورة شركة بالنصف بين الشريكين حسب الشروط . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع (١٠٠٥) الشركات المساهمة

المبدأ

الشركات المساهمة جائزة شرعاً عند جميع الأئمة ، ولكن يجب ألا يستعمل رأس مالها بغاللة أو ربا ، أو بيع أو شراء شيء محرم في الشريعة الإسلامية .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد ع . ع . صندوق البوستان رقم ٥٩٩ بالخرطوم
المقيد برقم ١٠٣٥ سنة ١٩٥٩م قال : إنهم في السودان يريدون إنشاء
بنك تجاري بأسهم يشترك فيها عامة الشعب . وقد بلغ السائل أن الإمام
الشيخ محمد عبده قد أصدر فتوى في الشركة . وطلب السائل صورة
من هذه الفتوى مشفوعة برأى دار الإفتاء في هذا الشأن ؟

أجاب :

إن صورة فتوى الشيخ / محمد عبده الصادرة بتاريخ ٤ صفر سنة
١٣٢١ والممسجلة برقم ١٣٧ متباعدة جزء ٣ نصها : سأل جناب المسيو
هور روسل في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة الجريشام مثلاً)
على أن يرفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه
بالتجارة ، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر ، وانتهى أمد الاتفاق المعين
بانتفاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال وكان حياً ، فيأخذ
ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، وإذا مات في أثناء تلك المدة

(*) الفتوى : المسجلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٨ - م ٢٧٦ - ص ٢٤٥ -
٢٧ ذو الحجة ١٣٢٨ هـ - ٤ يولية ١٩٥٩ م .

فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورسهم مع الأرباح . فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه من ربح لم يجز شرعاً . نرجو التكرم بالإفادة — أجب : لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعاً . ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأهساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ لو كان حياً ما يكون له من المال مع ما يخصه في الربح ، وكلما يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح والله تعالى أعلم . هلنا ويجب أن يكون معلوماً أن شركات المساهمة جائزة شرعاً عند جميع الأئمة ، وقد أفتى بها المفتون ، ونظمها وأسمها بأنواعها موجودة بتفصيل في كتب الفقه جميعها : إلا أنه يجب أن لا يستعمل مالها بفائدة أو ربا ، أو بيع أو شراء شيء محرم في الشريعة الإسلامية . ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .



الموضوع

(١٠٠٦) فقد مال الشركة مبطل لها

المبادئ

- ١- هلاك مال الشركة بسرقته من أحد الشريكين مبطل لعقد الشركة بينهما .
- ٢- المبلغ المسروق يكون عليهما معاً إلا إذا تعدى أو أهمل المسروق منه فيضمن .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٧٨٢ سنة ١٩٦٩ م . المتضمن أن رجلاً كون مع آخر شركة لتجارة الخيول برأس مال قدره ١٢٦ جنياً ، وأن مبلغ الشركة كان مع أحدهما ولكنه سرق منه وهو في السوق . وطلب السائل الإفادة عما إذا كان المبلغ يتحملانه معاً ، أو أن الذي كان يحمله هو الذي يلزم به ؟

أجاب :

المتنصوص عليه في الفقه الحنفى . أنه متى اختلط مال الشركة ببعضه ببعض ، ثم هلك قبل أن يشتري به شيئاً بطلت الشركة لعدم فائدتها بعد ذلك . والمال الهالك تتحملة الشركة ، لأنه بعد خلطه يكون غير متميز . ومن ثم كان الهالك من المالكين ، ولأنه يدفع أحد الشريكين ماله إلى صاحبه يكون قد رضى بأمانته وحفظه . وعلى ذلك يكون هلاك مال الشركة بسرقته من أحد الشريكين مبطلا لعقد الشركة بينهما من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المبلغ المسروق يكون عليهما معاً ، لأنه أمانة في يد صاحبه والأمانة لا تضمن إلا بالتعدى أو الإهمال . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) المتن : نصيبه الشيخ أحمد هريدى - من ١٠٨ - م ٧ - ٢ ذو القعدة ١٢٨٩ هـ -
١١ يناير ١٩٧٠ م .

الموضوع

(١٠٠٧) صكوك مضاربة وقرض حسن

المبادئ

١- المضاربة شرعاً عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر بشروط

٢- صكوك المضاربة التي أصدرتها الشركة الاستثمارية متى تحققت شروط المضاربة فيها كانت صحيحة شرعاً وإلا فهي فاسدة .

٣- صكوك الأمانات المأذون للشركة في استثمارها لمدة معلومة أو غير معلومة على أن ترد لأصحابها عند الطلب دون زيادة . جائزة شرعاً وتسمى بصكوك القرض الحسن .

سئل :

بالطلب المقتيد برقم ٣٠٤-١٩٧٧ أن شركة استثمارية تستثمر أموالها فقط فيما أباحه الله تعالى في أوجه الاستثمار ، وقد نظمت طريقها إلى ذلك بأن أصدرت صكوك مضاربة بين أطراف الشركة على أن توزع أرباحها بين الشريكين بنسبة حصة كل منهم ، ورأت تدخلاً للشركة أن تأذن للمشركين وغيرهم بأن يضمنوا إلى الشركة زيادة على رأس المال أمانات مأذوناً للشركة في استثمارها على أن ترد هذه الأمانات إلى أهلها عند طلبها . وعلى هذا الأساس قسمت صكوك الشركة إلى جزئين : صك مضاربة وصك أمانة اختياري . فأما صك المضاربة : فيقوم على أساس مشاركة بين صاحب المال والعمل حسب قواعد المضاربة في الشريعة الإسلامية ، ويجرى عليها

(*) الفتى : لمجلة الشيخ محمد خاطر - س ١١٢ - م ٤٨ - ٤ ديسمبر ١٩٧٧ م .

قاعدة الغرم بالغرم عند توزيع الأرباح . أما صك الأمانة المأذون باستئجاره سواء أكان لمدة معلومة أو غير معلومة فتد لصاحبها عند طلبه ، ولا يجري عليها أى غرم ولا أى ربح - وكل ما هناك أن ضم هذه الأمانة للشركة سيؤيد من رأس مالها ، وبالتالي قد يزيد من أرباحها ، وقد قرر المودع أن ما قد يؤول من عائد نتيجة استثمار وديعته التى أذن باستئجارها هو من حق الشركة تنصرف فيه بحقوقها ، إذ ليس للمودع إلا رأس ماله فقط دون ربح أو خسارة . هذا علاوة على أن هذا المال المودع له الحق فى مسحه وهى مزية لا تتوافر للمشارك . وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الشركة الإسلامية للاستثمار صكوكا ذات جزئين : أحدهما يمثل المضاربة فى الشركة ، والآخر صك أمانة احتياوى . وطلب السائل بيان حكم الشريعة الإسلامية للغواء فى هذه الشركة .

أجاب :

عن الشق الأول : المضاربة شرعاً عقد على الشركة فى الربح بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر ، ولا مضاربة بدون ذلك لأنها بشرط الربح لرب المال بضاعة وللمضارب قرض ، وإذا كان المال بينهما تكون شركة عقد وركنها إيجاب وقبول . ومن شروط صحتها أن تكون بالمال ، ولا تصح فيه إلا بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة ولا تجوز فيها سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس بها كالتبر (الذهب غير المضروب) والنقرة (الفضة غير المضروبة) وأن يكون الربح المشروط بينهما لاحتمال ألا يحصل من الربح إلا قدر ما شرط له ، ولا بد أن يكون المال مسلماً للمضارب ليتمكن من التصرف ، وأن يكون لا يد لرب المال فيه بالأى يشترط عمل رب المال ، لأنه يمنع خلوص يد المضارب ، وأن يكون رأس المال معلوماً بالتسمية أو الإشارة . فإن تحققت هذه الشروط فى المضاربة المسئول عنها فى الشركة الاستثمارية المذكورة مع بقاء شروط المضاربة المنصوص عليها فى كتب الفقه كانت المضاربة صحيحة شرعاً وإن لم تتحقق فيها هذه الشروط كانت فاسدة شرعاً .

عن الشق الثاني : الأمانة والوديعة وهما بمعنى واحد لاشتراكهما في الحكم . والوديعة شرعاً تسليط الغير على حفظ ماله ، وهى أيضاً اسم لما يحفظه المودع . وصلت الأمانة المستول عنه في هذه الشركة إذن الاستثمار فيه أخرجه عن الأمانة وعن الوديعة ، ولا ينطبق عليه شرعاً والحالة هذه إلا اسم العارية في مذهب الحنفية ، إذ أن العارية شرعاً تملك المنافع بغير عوض . وقد نص على العارية في الدرهم والدنانير والمكيل والموزون عند الإطلاق قرض ، لأن الإعارة تملك المنافع ، ولا يمكن الانتفاع إلا باستهلاك عينها ، فاقضى تملك العين ضرورة وذلك بالهبة أو القرض ، والقرض أدناها فيثبت ، ولأن من قضية الإعارة الانتفاع ورد العين ، فأقيم رد المثل مقامه بهذه الصفة ، أى أن هذه الإعارة تؤول شرعاً بالصفة المذكورة إلى أنها قرض . وعلى هذا يؤول صك الأمانة على الوجه الوارد بالسؤال في هذه الشركة إلى قرض شرعى لم يشترط فيه زيادة عند الرد ، فإذا كان كذلك ولم يجر نفعاً للمقرض ، يكون هذا التصرف والحالة هذه جائزاً شرعاً - ونرى أن يسمى الصك الثانى بصك القرض الحسن (أى بليون فائدة) وما ذكر يعلم الجواب عن السؤالين ، وهو الجواز شرعاً متى تحققت الشروط الشرعية المنصوص عليها في المضاربة ، ولم يجر صك القرض إلى نفع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الودائع

الموضوع

(١٠٠٨) وديعة

المبادئ

١- الأصل في الوديعة أنها أمانة لدى المستودع يجب عليه حفظها بمقتضى قبوله لها .

٢- لا ضمان على المستودع إذا هلكت بلون بعد منه

٣- بمجرد خلط مال الوديعة بمال المستودع يجب الضمان .

سئل :

في رجلين صديقين اتفقا فيما بينهما بإيجاب وقبول على أن يودع أحدهما عند الآخر بعضاً من ماله الفائض عن حاجته ، وأخذ المودع يسلمه هذا الفائض على دفعات ، وكان من حين لآخر يسترجع منه بعضاً من هذا المال كلما دعت حاجته لذلك ، ولضبط الحساب خصصا دفترأ يقيد فيه المودع بحضور المستودع المال المنفرد والمقبوض ، وكان الرصيد يرتفع وينخفض تبعاً لذلك ، واستمر الحال على هذا المنوال إلى ما يقرب من السنتين ، مع الإحاطة بأن المستودع تاجر ولديه نقود كثيرة يقرضها للناس بالفائدة ، وكان مال الوديعة مخلوطاً بماله النقدي دون تمييز . وفي يوم من الأيام سرق جميع المال النقدي من متجره . ولم يوفق البوليس لمعرفة اللصوص . وبعد مضي مدة تزيد على الشهر من الفضح أمر السرقة ، طلب المودع استرداد بعض ماله كعادته ، فامتنع المستودع من إعطائه شيئاً من هذا المال ، بحجة أن اللصوص سرقوا جميع ماله النقدي ومنه مال المودع ، ولم يبلغ المستودع المودع بسرقة ماله إلا عند المطالبة .

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ حسن بلون - م ٧٨ - م ١٤٠ - ٨ ذو الحجة ١٣٧٥ هـ - ١٦ يولية ١٩٥٦ م .

والمطلوب هو معرفة الحكم الشرعى فيما إذا كان يجب على المستودع أن يرد للمودع رصيده ماله الذى كان أمانة تحت يده أو لا ؟

أجاب :

إن هذا الاتفاق من قبيل الوديعة . والأصل فى الوديعة أنها أمانة لدى المستودع يجب عليه حفظها بمقتضى قبوله لها ، وإذا هلكت من غير تعد منه تهلك على صاحبها المودع ، ولا يضمنها له المستودع . والتعدى فى مال الوديعة له وجه كثيرة : منها أنه إذا خلطها المستودع بماله بحيث لا تتميز سواء كانت مخلوطة يجنسها كالنقود بالنقود أو بغير جنسها كالخنطة بالشعر ، فإن هذا يعتبر تعدياً واستهلاكاً عند الإمام أبى حنيفة وحينئذ يجب على المستودع ضمانها وتسليم مثلها للمودع . وعند الصاحبين الحكم كذلك فيما إذا خلطت بغير جنسها ، أما إذا خلطت يجنسها كالنقود بالنقود ، فإن المودع بالخيار إن شاء ضمن المستودع وإن شاء شاركه فى المال المخلوط بنسبة ماله . كما جاء فى فتح القدير وفى الاختيار من باب الوديعة (وظاهر أن إرادة الشركة لا تتحقق إلا إذا كان المال جميعه باقياً تحت يد المستودع) وبناء على هذا . فإذا كان المستودع فى حادثة السؤال قد خلط مال الوديعة بماله بحيث لا يمكن تمييزه بأن كان مخلوطاً يجنسه كما جاء بالسؤال ، فإن هذا الخلط يعتبر تعدياً من المستودع ، فيجب عليه ضمان مال الوديعة للمودع وتسليم مثله له كاملاً دون نقص ، وذلك طبقاً لرأى الإمام أبى حنيفة ولرأى الصاحبين فى حالة ما إذا اختار المودع تضمين المستودع ، وحالة الضمان هى المتعينة فى هذه الحادثة على ما نرى ، لأن حالة إرادة الشركة غير ممكنة هلاك المال بالسرقة . أما حادث السرقة على وجه العموم فإنه لا دخل له فيما ذكرناه من الأحكام لأن الضمان وجب على المستودع بمجرد خلط مال الوديعة بماله قبل حلول السرقة ، فيكون وجوب الضمان سابقاً على الهلاك ، فكان المال المسروق كله ملك للمستودع . أما مال الوديعة فإن مثله دين ثابت فى ذمته يجب عليه أدائه للمودع ، ولا أثر لحادث السرقة فيه . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أمكم الربية

الموضوع

(١٠٠٩) حكم المكافأة عند انتهاء العمل في الشركات

المبدأ

المكافأة التي تمنحها الشركة أو المصلحة عند انتهاء مدة العمل تكون
هبة جائزة مادامت خالية من الربا والفائدة
مثل :

من السيد / ... قال : إنه موظف بإحدى الشركات المصرية بالقاهرة ،
وقد اضطر إلى الاستقالة من العمل بهذه الشركة ، وطالب بحقه في المكافأة
عن مدة خدمته بالشركة ، وقبل صرف هذه المكافأة أفهمه صاحب العمل
بقوله له إن هذه المكافأة حرام شرعاً ، فهل تعتبر حلالاً شرعاً أو لا ؟
أجاب :

المكافأة التي تمنحها المصلحة أو الشركة عند انتهاء مدة عمله بها
عن مدة خدمته لها كما جرى على ذلك العرف والعمل ، تعتبر تبرعاً وهبة
من المصلحة أو الشركة لهذا الموظف ، والتبرع والهبة مباحان شرعاً بشرط
خلوهما من الربا والفوائد . ومن هنا يتبين أن المكافأة المقررة لهذا السائل
من الشركة التي كان يعمل بها جائزة شرعاً مادامت خالية من الربا
والفوائد والله أعلم .

(*) المفسر : مجلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٢ - م ٤٥ - ١٢ ذو القعدة ١٣٧٦ هـ -
١١ يونيو ١٩٥٧ م .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السادس

رقم مصحف الفتوى	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
١٩٦٣	الأحزاب	٣٣	«وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ»
٢٠٢٩	المبتقرة	٢٢٩	«الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمَّا سَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجٌ بِإِحْسَانٍ»
٢٠٣٥	النساء	١٣٠	«وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ» «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ»
٢٠٣٥	الروم	٢١	«وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿١﴾ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ»
٢١٠٠	الأحزاب	٥٦٤	«وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»
٢١٠٤	الملاحقاف	١٥	«وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ»
٢١٠٤	الثمان	١٤	«إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ»
٢١٠٨	المتصل	١٠٦	«إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ»
٢١٢٦	آل عمران	١٩	

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السادس

رقم صفحة الفتوى	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
٢١٢٦	آل عمران	٨٥	«وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»
٢١٢٦	سبا	٢٨	«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»
٢١٥٤	التوبة	٦٠	«إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»
٢١٧٩	النساء	٢٣	«وَأَمَهُنَّ كُنَّ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ»
٢١٨٥	الاسراء	٣٢	«وَلَا تَقْرَبُوا أَرْزَاقَهُ إِذْ كُنْتُمْ فِي حِلْحَةٍ وَسَاءَ سَبِيلًا»
٢١٨٧	النساء	٢٩	«وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا»
٢٢٠٢	الطلاق	١	«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْضُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَلْحَةٍ مُبِينَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السادس

رقم مصحف الفتوى	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
٢٢٠٢	الطلاق	٦	﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِنَحْيِيَكُمُ عَلَيْهِمْ ۖ وَإِنْ كُنْ أَوْلَتْ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَافْعَلُوا مِنْ أَجْرِهِمْ ۖ وَأَمَّ يُرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَإِنْ تَعَارَضْتُمْ فَفَرِّعْ لَهُ ۚ أُخْرَى ۝﴾
٢٢٠٢	النور	٣١	﴿وَقُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا ۖ إِنَّهُ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝﴾
٢٢٠٢	النور	٣١	

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السادس

رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة	نص الآية
٢٣٤	المائدة	٢٩٠٧	« وَالَّذِينَ يَشُقُّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »
٢٩	الحج	٢٩٢٢	« وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ »
١٠٦	المائدة	٢٩٥١	« يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ اٰخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْلَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّٰهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَسْتَرِي بِهِ ؕ كُنَّا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّٰهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾
١٠٧	المائدة	٢٩٥٦	فَلَمِنْ عُرِ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَعَلَاخْرَانِ يَقُولانِ مُقَامُهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلٰئِيْنَ فَيُقْسِمَانِ بِاللّٰهِ لَشَهِدْتُنَا أَحَقَّ مِنْ شَهِدَتِيهِمَا وَمَا أَعْتَدْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَلِكَ أَذَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَيَا أَوْ يُحَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنُ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا
١٠٨	المائدة	٢٩٥٦	وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ »

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السادس

رقم صفحة الفتوى	اسم المسورة	رقم الآية	نص الآية
٢٢٥٥	العنود	٦	« فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ »
٢٢٥٥	الطلاق	٢	« وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ »
٢٢٥٥	المبصرة	٢٨٢	« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ^ط »
٢٢٥٥	المبصرة	٢٨٢	« وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ^ط »
٢٢٥٥	الطلاق	٢	« وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ »
٢٢٥٦	المبصرة	٢٨٢	« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ^ط فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »
٢٢٥٩	المحجرات	٦	« يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ ^ط يَنْبِئُ ^ط بِغَيْبِهِمْ »

فهرس احاديث المجلد السادس

م	نص الحديث	رقم الصفحة
١	عن انس « جاءت النساء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن يا رسول الله : ذهب الرجال بالفضل والجهاد فهل يكون لنا من عمل ندرك به المجاهدين فقال عليه الصلاة والسلام : من تعدت منكن في بيتها غائها تدرك عمل المجاهدين في سبيل الله »	١٩٦٣
٢	« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى رحم محرم عليها »	١٩٦٤
٣	عن ابن عباس رضى الله عنه انه سيع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلون رجل بامرأة الا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر امرأة الا مع ذى رحم محرم . فقال له رجل : يا رسول الله ان امرأتى حاجة وانى كتبت في غزوة كذا وكذا . قال : انطلق مع امراةك »	١٩٦٤
٤	« اذا دعا الرجل امراته الى امرائه فابيت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح »	١٩٦٥
٥	« والذي نفس محمد بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها ولو سألها نفسها وهى على قتب لم تنعمه »	١٩٦٥
٦	« من أسلم فليختن »	١٩٨٦
٧	« يا نساء الانصار اختفضن — اى اختتن — ولا تنهكن اى لا تبالغن »	١٩٨٤
٨	« الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء »	١٩٨٦
٩	« لعن الله المحلل والمحلل له »	٢٠٣٧
١٠	عن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال : « لا : الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم تفوق العسيلة »	٢٠٣٧
١١	« لا ضرر ولا ضرار »	٢٠٨٨

تابع فهرس الاحاديث الواردة في المجلد السادس

رقم الصفحة	نص الحديث	م
٢٠٨٨	١٢ — « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها غلبات بالذى هو خير ثم ليكثر عن يمينه »	
٢١٠٨	١٣ — روى أن عمار بن ياسر رضى الله عنه اخذه المشركون فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه (من الكفر) فقيل : يا رسول الله : ان عمارا كفر فقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلا ان عمارا ملىء ايمانا من قرنه الى قدمه واخطط الايمان بلمحه ودمه »	
٢١١٤	١٤ — « من بدل دينه فاقتطوه »	
٢١٢٦	١٥ — عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين بعثه الى اليمن « ايما رجل ارتد عن دين الاسلام فادمه فان تاب فاقبل منه وان لم يقب فاضرب عنقه ، وايما امرأة ارتدت من دين الاسلام فادمها ، فان تابت فاقبل منها وان ابست فاستبها »	
٢١٢٦	١٦ — « لا تقتل النساء اذا هن ارتدن عن الاسلام ولكن يجلسن ويدعين الى الاسلام ويجبرن عليه »	
٢١٥٠	١٧ — « اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام »	
٢١٥٠	١٨ — « اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب اتصت فقد لغوت »	
٢١٥٠	١٩ — « اذا جاء احكم والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما »	
٢١٥٩	٢٠ — « اذا دخل احكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين » عن عائشة رضى الله عنها ان ابلح اخا ابى القعيس جاء ليستأذن عليها وهو معها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : مايت أن آذن له — فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم واخبرته قال (ليلج عليك فاته منك) قلت انما ارضعنى المرأة ولم يرضعنى الرجل قال (ليلج عليك فاته منك تربت يمينك)	

تابع فهرس الأحاديث الواردة في المجلد السادس

- ٢١ — « من قتل نفسه بحديدة فحديته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خلداً مخلداً فيها أبداً . ومن قتل نفسه بسهم فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خلداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو مترد في نار جهنم خلداً مخلداً فيها أبداً » ٢١٨٧
- ٢٢ — « من جابر رضى الله عنه أن رجلاً قتل نفسه بمشاةص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم » ٢١٨٧
- ٢٣ — « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » ٢٢٤٢
- ٢٤ — روى البخارى والدارقطنى وغيرهما من ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان تميم الدارى وعدى يخطفان إلى مكة للتجارة فخرج معهما فتى من بنى سهم — في بعض الروايات مولى لبنى سهم يقال له بديل بن أبى مرجم — بتجارة فتوفى بأرض ليس بها مسلم فأوصى إليهما بلن ييلغا ما ترك أهله في بعض الروايات وكانا نصرانيين وأن الموصى كتب وصيته ثم جعلها في المتاع ، فدفعها تركته إلى أهله وجبسا جابها من فضة مخصوصا بالذهب فاستطفاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم — ملكتهما ولا اطلعتهما ثم وجد الجاه بمكة . فقتلوا اشتريناه من عدى وتيمم . فجاء رجلان من ورثة السهمى فحلفا أن هذا الجاه للسهمى ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا قال : فآخذوا الجاه » ٢٢٥٢
- ٢٥ — روى أبو داود بإسناد رجال ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بنحوها « ويقال دقواق بالمد وهى مخيفة بالعراق بين أربل وبيسنداد » ولم يجد أحداً من المسلمين فاشهد رجلين من أهل الكتاب فعدبا الكوفة بتركته ووصيته فأنخرا الأثمري فقال : هذا لم يكن بين الذى كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم — فاطلها بعد العصر ما خلتنا ولا كتبنا ولا كتبها ولا بدلا وأبضى شهادتهما » ٢٢٥٤

تابع فهرس الأحاديث الواردة في المجلد السادس

رقم الصفحة	نص الحديث	٢
٢٢٥٦	٢٦ — روى ضمرة بن جندب وعطية بن قيس قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسائدة من آخر القرآن نزولا فأحطوا حلالها وحرموا حرامها »	
٢٢٧٠	٢٧ — « المسلمون مدول بعضهم على بعض الا محدودا في كذب »	
٢٢٨٦	٢٨ — « لا وصية لوارث »	
٢٢٩٢	٢٩ — « الولد للفراش وللعاهر الحجر »	

مراجع الكتب التي وردت في المجلد السادس

أولاً : « التفسير »

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
أحكام القرآن للجصاص — أحكام القرآن لأبي بكر الرازي •

ثانياً : « الحديث »

جمع الجوامع وشرح الجلال المحلى عليه
فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر — الروض النضير

ثالثاً : « أصول الفقه »

مسلم الثبوت

رابعاً : « فقه حنفى »

رد المختار على الدر المختار لابن عابدين

الأشباه والنظائر لابن نجيم

تنوير الأبصار بشرح الدر المختار

جواهر الفتاوى

تنقيح الفتاوى الحامدية

الفتاوى الخانية

البحر الرائق شرح كنز الدقائق

الهداية

تبين الحقائق

الجامع الصغير للإمام محمد

تنقيح الحامدية

المنتقى شرح ملتقى الأبحر

مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر

السراج الوهاج

بدائع الصنائع للكاسانى

الفتاوى الهندية

درر المنتقى شرح مجمع الأنهر

معراج الدراية

فتح القدير

تابع مراجع الكتب التى وردت فى المجلد السادس

الفتاوى الانتقروية
العناية على الهداية
تكملة ابن عابدين
قرة عيون الأخبار
شرح الزيلعى
شرح الكافى
غاية البيان

خامسا : « فقه المالكية »

تبصرة الحكام — لابن مروحون
حاشية المسوقى

سادسا : « فقه شافعى »

التحفة لابن حجر
الاشباه والنظائر للسيوطى

سابعا : « فقه حنبلى »

اقامة الدليل على ابطال التحليل لابن تيمية
اغائة اللهذان من مصائد الشيطان لابن القيم
مختصر الفتاوى لابن تيمية
المغنى لابن قدامة
زاد المعاد لابن القيم
الطرق الحكيمة لابن القيم

ثامنا : « قانون »

القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ م
قانون المواريث ٧٧ سنة ١٩٤٣ م
القانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ م

فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس

من أحكام الطاعة وسفر الزوجة الى الخارج مع زوجها

رقم الفتوى	الموضوع	رقم الصفحة
(٨٦٧)	لا تسافر الزوجة الى الخارج الا بموافقة زوجها . . .	١٩٦٣
(٨٦٨)	امتناع الزوجة من مراض زوجها غير جائز	١٩٦٥

من أحكام اعلان جهاز الزوجة

(٨٦٩)	جهاز الزوجة	١٩٦٩
(٨٧٠)	اعيان جهاز بعضها بالدين أعقبه وفاة الزوجة . . .	١٩٧١
(٨٧١)	المخاصمة في الجهاز	١٩٧٣

من أحكام رؤية الصغار

(٨٧٢)	الحكم برؤية الصغار للام غير مانع من سفر الوالد بهم .	١٩٧٧
-------	--	------

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

(٨٧٣)	منع الحمل بلا اذن جائز للضرورة	١٩٨١
-------	--	------

من أحكام الختان

(٨٧٤)	ختان البنات	١٩٨٥
-------	-----------------------	------

من أحكام الطلاق

(٨٧٥)	صك بطلاق	١٩٨٩
(٨٧٦)	صيرورة الطلاق الرجعى بائنا	١٩٩١
(٨٧٧)	تحول الطلاق الرجعى الى بائن	١٩٩٣
(٨٧٨)	الحكم بالطلاق بعد الوفاة	١٩٩٤
(٨٧٩)	المعاشرة في الطلاق الرجعى وبعد انتهاء العدة . . .	١٩٩٥
(٨٨٠)	فتوى القضاى ليست حكما	١٩٩٦

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية - المجلد السادس

رقم الفتوى	الموضوع	رقم الصفحة
(٨٨١)	طلاق غير واقع	١٩٩٨
(٨٨٢)	التقليد بعد العمل غير جائز شرعا	١٩٩٩
(٨٨٣)	طلاق المحجور عليه للجنون	٢٠٠١
(٨٨٤)	طلاق الحامل يوم وضع حملها	٢٠٠٣
(٨٨٥)	طلاق واقع	٢٠٠٤
(٨٨٦)	طلاق واقع	٢٠٠٥
(٨٨٧)	وتوع الطلاق نور التزوج	٢٠٠٦
(٨٨٨)	طلاق زوجة المعتوه	٢٠٠٨
(٨٨٩)	طلاق مانع من الارث	٢٠٠٩
(٨٩٠)	عبارة لا يقع بها طلاق	٢٠١٠
(٨٩١)	طلاق من بيدها العصمة	٢٠١١
(٨٩٢)	الاقرار بالطلاق مسندا الى زمن ماض	٢٠١٣
(٨٩٣)	طلاق غير واقع لعدم الحل	٢٠١٥
(٨٩٤)	عدم وجود خصيتين للرجل لا يجيز طلب الطلاق	٢٠١٧
(٨٩٥)	طلاق مقترن بعدد لفظا	٢٠١٨
(٨٩٦)	اقرار بطلاق مسند الى زمن ماض ودعوى النسب	٢٠١٩
(٨٩٧)	الطلاق على مال بورقة عرقية	٢٠٢٢
(٨٩٨)	الطلاق قبل العقد	٢٠٢٤
(٨٩٩)	الطلاق في الشريعة الإسلامية	٢٠٢٥
(٩٠٠)	الطلاق وما ينتج عنه وحالات المطلق اثناء وقوعه	٢٠٢٧
(٩٠١)	طلاق مؤقت	٢٠٤٠
(٩٠٢)	تطبيق المفوضة نفسها على الإبراء	٢٠٤٢
(٩٠٣)	طلاق بالكتابة	٢٠٤٤
(٩٠٤)	صيغة لاغية	٢٠٤٦
(٩٠٥)	حكم الاسلام في طلاق المسيحيات وحضائنتهن	٢٠٤٧
(٩٠٦)	طلاق مقترن بعدد	٢٠٤٩
(٩٠٧)	الظهار اللفظي يقع به الطلاق رجعيا	٢٠٥١
(٩٠٨)	طلاق متعدد لفظا في مجلس واحد ونفس واحد	٢٠٥٢
(٩٠٩)	الطلاق ثلاثا خارج جمهورية مصر العربية	٢٠٥٤
(٩١٠)	الطلاق بلفظ التحريم واقع	٢٠٥٦
(٩١١)	طلاق مكمل للثلاث لسبقه باثنين	٢٠٥٧

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس

رقم الفتوى	الموضوع	رقم الصفحة
(٩١٢)	طلاق غير واقع	٢٠٥٩
(٩١٣)	الطلاق في فترة الحيض	٢٠٦١
(٩١٤)	الحكم بطلاق النوبة رجعيًا	٢٠٦٣
(٩١٥)	الشك في الطلاق	٢٠٦٥
(٩١٦)	عبارات لا يتبع بها الطلاق	٢٠٦٨
(٩١٧)	الإكراه على الطلاق أو الإبراء	٢٠٧١
(٩١٨)	طلاق للعتة والمدة التي تضرب لذلك	٢٠٧٥
(٩١٩)	التفريق لإسلام الزوجة موجب للعتة عليها	٢٠٧٨
(٩٢٠)	حكم نفى الزوجية في الماضي أو في الحال	٢٠٧٩
(٩٢١)	طلاق واقع شرعًا	٢٠٨١
(٩٢٢)	يمين بالطلاق	٢٠٨٣
(٩٢٣)	يمين الطبيب	٢٠٨٥
(٩٢٤)	الحلف على المصحف يمين	٢٠٨٧
(٩٢٥)	الحلف بالطلاق لنمو ، وبالمصحف يمين شرعًا	٢٠٨٩
(٩٢٦)	يمين بطلاق مستقبل	٢٠٩١
(٩٢٧)	أثر النية في انعقاد اليمين	٢٠٩٢

من أحكام النسب

(٩٢٨)	نسب	٢٠٩٧
(٩٢٩)	تنازل الأب من بنوة ابنته لأخيه	٢٠٩٩
(٩٣٠)	نسب ولد المطلقة بائنا ثابت ولو نفاه المطلق	٢١٠٢
(٩٣١)	نسب مولود	٢١٠٤

من أحكام اعتناق الإسلام

(٩٣٢)	إكراه على الكفر	٢١٠٧
(٩٣٣)	الأشهاد على الإسلام رسميًا واجب	٢١٠٩
(٩٣٤)	اعتناق الإسلام	٢١١١
(٩٣٥)	عودة المرتد إلى الإسلام	٢١١٣
(٩٣٦)	إسلام زوجة الكافر في دار الإسلام ودار الحرب	٢١١٥
(٢١٧)	إسلام زوجة الكتابي	٢١١٩

من أحكام الردة

(٩٣٨)	ردة الزوجة وما يتبع معها	٢١٢٥
-------	------------------------------------	------

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس

رقم الفتوى	الموضوع	رقم الصفحة
(٩٣٩)	ردة غير معتبرة شرعا	٢١٢٨
(٩٤٠)	اسلام الصبي وردته وارثه	٢١٣٠
(٩٤١)	ردة	٢١٣٣
(٩٤٢)	حكم مرتكب المعاصي والأمر بها	٢١٣٤
(٩٤٣)	ردة الصبي المميز معتبرة شرعا	٢١٣٦
(٩٤٤)	اعتناق الدين البهائي ردة عن الاسلام	٢١٣٨

من احكام المساجد

(٩٤٥)	تحف المسجد وما به من قناديل اثرية وقف أم ملك	٢١٤٣
(٩٤٦)	نزع ملكية مسجد	٢١٤٧
(٩٤٧)	ركعتا تحية المسجد يوم الجمعة	٢١٤٩
(٩٤٨)	تحويل الكنيسة الى مسجد	٢١٥٣
(٩٤٩)	تعمير المسجد أو بناؤه من مال الزكاة	٢١٥٤
(٩٥٠)	بيع المساجد وفوائد البنوك	٢١٥٦
(٩٥١)	ما يبدأ به المسلم عند دخوله المسجد	٢١٥٩

من احكام الرضاع وما يتعلق به

(٩٥٢)	رضاع محرم	٢١٦٣
(٩٥٣)	رضاع محرم	٢١٦٥
(٩٥٤)	رضاع محرم	٢١٦٦
(٩٥٥)	رضاع محرم	٢١٦٧
(٩٥٦)	رضاع غير محرم	٢١٦٩
(٩٥٧)	رضاع محرم من جهة الأب	٢١٧٠
(٩٥٨)	رضاع محرم	٢١٧٣
(٩٥٩)	بنك لبن الامهات	٢١٧٤
(٩٦٠)	لبن النحل يتعلق به التحريم	٢١٧٨

من احكام الزنا

(٩٦١)	ولد الزنا لا يثبت نسبه	٢١٨٣
(٩٦٢)	وطء الأم	٢١٨٥
(٩٦٣)	الاكراه على الزنا	٢١٨٦

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس

رقم الفتوى الموضوع رقم الصفحة

من أحكام العدة

- ٢١٩١ عدة الرجل وراى الأئمة فيها . (١٦٤)
 ٢١٩٢ ابتداء العدة فى الطلاق الغياىى بحكم قضائى . (١٦٥)
 ٢١٩٥ عدة الأيسة (١٦٦)
 ٢١٩٨ انتضاء العدة بوضع الحمل (١٦٧)
 ٢١٩٩ مطلقة النوى وعدتها (١٦٨)
 ٢٢٠١ سكتى المعتدة من طلاق بائن مع مطلقها (١٦٩)
 ٢٢٠٤ عدة النفساء (١٧٠)
 ٢٢٠٧ عدة وفاة (١٧١)

من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية

- ٢٢١١ وصاية المسيحى على مسلمة مع وجود أبهىا (١٧٢)
 ٢٢١٣ تسليم أموال القصر للأولياء (١٧٣)
 ٢٢١٥ ولاية الجد ومدى حقه فى التصرف فى مال القاصر (١٧٤)
 ٢٢١٧ قضايا المحجور عليه (١٧٥)

من أحكام النذر

- ٢٢٢١ نذر (١٧٦)
 ٢٢٢٣ تعليق النذر بالمشيئة (١٧٧)

من أحكام البيع

- ٢٢٢٧ البيع بثمن مؤجل الذى يعقبه شراء البائع نقدا بسعر الحاضر . (١٧٨)
 ٢٢٣٠ خيار الشرط للمشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع . (١٧٩)
 ٢٢٣٢ بيع المفلوج (المثلول) صحيح (١٨٠)
 ٢٢٣٤ بيع المواضعة (البيع الصورى) (١٨١)
 ٢٢٣٦ بيع السلم جائز (١٨٢)
 ٢٢٣٨ الربح الناتج من شرط جزائى فى العقد خلال (١٨٣)
 ٢٢٤١ بيع السلم والبيع بالأجل جائزان شرعا (١٨٤)

من أحكام الدعاوى وأبانتها بالشهادة وغيرها

- ٢٢٤٥ سماع دعوى الوراثة بالزوجية وعنده (١٨٥)

تابع فهرس موضوعات كتّاب الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس

رقم الفتوى	الموضوع	رقم الصفحة
(١٨٦)	دموى الدين على التركة	٢٢٤٧
(١٨٧)	نزاع في اعلام شرعى	٢٢٤٨
(١٨٨)	شهادة الكافر على المسلم	٢٢٤٩
(١٨٩)	حجة الشهادة وندى حجة الصور الفوتوغرافية عند عدم وجود أصلها	٢٢٦٢
(١٩٠)	احتراف الموسيقى غير مسقط للشهادة	٢٢٧٠

من أحكام الوكالة

(٩٩١)	وكالة	٢٢٧٣
(٩٩٢)	الوكالة في قبض المهر	٢٢٧٦
(٩٩٣)	سلخ قرنية العين من ميت وتركيبها للحى ، الوكالة مع اختلاف الدين أو الدارين	٢٢٧٨

من أحكام الإقرار

(٩٩٤)	اقرار المورث بدين لبعض الورثة	٢٢٨٥
(٩٩٥)	الإقرار بالبنوة	٢٢٨٧
(٩٩٦)	اقرار بطلاق بائن قبل الدخول والخلو وأنه الثالث	٢٢٩٠
(٩٩٧)	اقرار رجل ببنوة ولد من زوجة ونفيها هي ذلك وأنه منها من زنا	٢٢٩٢
(٩٩٨)	اقرار بانتضاء العدة	٢٢٩٦
(٩٩٩)	الإكراه على الإقرار بالطلاق	٢٢٩٨
(١٠٠٠)	الإقرار بالطلاق ودموى الخطأ فيه	٢٣٠٠
(١٠٠١)	التبني والإقرار بالبنوة	٢٣٠٢
(١٠٠٢)	اقرار بالزوجية	٢٣٠٤

من أحكام الشركات

(١٠٠٣)	عقد مضاربة	٢٣٠٩
(١٠٠٤)	الشركة في البهائم	٢٣١٠
(١٠٠٥)	الشركات المساهمة	٢٣١٢
(١٠٠٦)	فقد مال الشركة مبطل لها	٢٣١٤
(١٠٠٧)	حكوك مضاربة وقرض حسن	٢٣١٥

Bibliotheca Alexandrina



0393846